



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس :

الاقتصاد البنكي العمق

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي



.

بطاقة تقنية للمقياس

بطاقة تقنية للمقياس	
الأول	السداسي
أساسية	نوع الوحدة
و ت أس 1.1	الرمز
الاقتصاد البنكي المعمق	اسم المادة
05	الرصيد
02	المعامل
امتحان محاضرة نهاية السداسي	التقييم
حضوري	نمط التدريس
السنة أولى ماستر اقتصاد نقدي ومالي	الفئة المستهدفة
18 ساعة	حجم التدريس للسداسي
المحاضرة 1.5 ساعة / أسبوعيا الأعمال الموجهة 1.5 / أسبوعيا	حجم التدريس الأسبوعي
مراد يونس	الأستاذ
mourad.younes@univ-jijel.dz	الإيميل
المكتسبات القبلية	
يفترض أن تكون لطلبة السنة أولى ماستر " تخصص اقتصاد نقدي ومالي " المعنيون بدراسة مقياس " الاقتصاد البنكي المعمق " بعض المكتسبات القبلية التي تسمح لهم باستيعاب المقياس و الالمام بمختلف محاوره و ذلك من خلال مختلف المقاييس التي سبق لهم دراستها مثل : الاقتصاد النقدي، الاقتصاد البنكي ، النظام المصرفي الجزائري	
الهدف العام للمادة التعليمية	
نهدف من خلال هذه المادة التعليمية إلى تزويد الطلبة بالدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد إلى جانب الإطلاع على مختلف ميكنزمات و ضوابط عملها المصرفي و أهم التغيرات التي تواكب التغيرات العمل المصرفي نتيجة التغيرات التي يعرفها المحيط الخارجي لها مثل التطور التكنولوجي و حدوث الأزمات المالية.	
كيفية تقييم مستوى الطالب	
يكون تقييم الطلبة من خلال امتحان كتابي في نهاية السداسي	
أنشطة التعليم و التعلم	
كي يستطيع الطلبة الإلمام و فهم المقياس و مختلف الأفكار المطروحة و اكتساب القدرة على التحليل في المجال النقدي و البنكي لابد من حضور المحاضرات بصفة مستدامة ، والتركيز خلال شرح مضمون محاور المقياس من طرف الأستاذ ، كما يجب على الطلبة التحضير المسبق	

للمحاضرة باعتبارها موضوعة في الأرضية الالكترونية للجامعة إلى جانب تدوين الأسئلة التي تكون في صلب الموضوع بغية القدرة على النقاش وتبادل الأفكار لأجل توسيع مدركات الطالب و كذا ترسيخ معلوماته ، ومنه استغلالها و توظيفها في مختلف أبحاثه خاصة و أنه مقبل على التحضير مذكرة الماستر

المصادر المساعدة

يمكن للطالب الاعتماد على العديد من المصادر للتحضير الجيد من أجل فهم المقياس و استيعابه، و تتمثل أهم أنواع هذه المراجع فيملي:

- ✚ الكتب المتخصصة في الاقتصاد البنكي المعمق (انظر قائمة المراجع للمطبوعة)
- ✚ المطبوعات المنجزة في هذا المقياس
- ✚ المواقع الالكترونية المتخصصة و الفيديوهات المنشورة على المواقع التعليمية و منصات التعليم عن بعد
- ✚ المجلات العلمية الدورية
- ✚ المداخلات الوطنية و الدولية في الملتقيات العلمية المتخصصة في المجال البنكي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
01	مقدمة
3 - 2	مواصفات المقياس
7 - 4	فهرس المحتويات
08	المحور الأول: التحرر المالي
09	1 مفهوم التحرر المالي.....
10	2 الانتقال من الكبح المالي إلى التحرر المالي.....
10	3 مستويات أو مراحل التحرر المالي.....
14	4 إيجابيات و سلبيات التحرر المالي.....
13	5 نظرية التحرر المالي و فق <i>R.Mchinnon and E.Shaw</i>
14	6 مؤشرات قياس التحرر المالي.....
16	7 تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار <i>GATS</i>
17	8 أسئلة
18	المحور الثاني: البنوك الشاملة
19	1 مفهوم البنوك الشاملة.....
19	2 دوافع التحول إلى البنوك الشاملة.....
20	3 مناهج التحول إلى بنوك شاملة.....
21	4 أنواع الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة و معايير تصنيفها.....
22	5 مقومات نجاح البنوك الشاملة.....
23	6 إيجابيات وسلبيات البنوك الشاملة.....
24	7 أسئلة.....
25	المحور الثالث: الاندماج المصرفي.....
26	1 مفهوم الاندماج المصرفي.....
27	2 أبعاد الاندماج المصرفي
28	3 أنواع الاندماج المصرفي.....
30	4 شروط الاندماج المصرفي ومشاكله.....
31	5 آثار الاندماج المصرفي.....
31	6 استراتيجيات الاندماج المصرفي.....
33	7 أسئلة

64	المحور الرابع : خوصصة البنوك
35	1 - مفهوم الخوصصة
36	2 - أنواع الخوصصة.....
37	3 - مفهوم الخوصصة المصرفية.....
38	4 - الشروط التي يجب أن تتوفر لنجاح عملية خوصصة المصرفية.....
39	5 - إيجابيات وسلبيات خوصصة البنوك.....
39	6 - تحليل العلاقة بين الخوصصة وتأمين البنوك.....
41	7 - أسئلة.....
42	المحور الخامس : متطلبات لجنة بازل 1، 2، 3
43	1 أهداف بازل 1
44	2 الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1.....
47	3 إيجابيات وسلبيات بازل 1.....
48	4 متطلبات لجنة بازل 2.....
49	5 مبررات الإطار الجديد لكفاية رأس المال و فق لجنة بازل 2.....
50	6 المحاور الأساسية للجنة بازل 2.....
51	7 لزمة الرهن العقاري و متطلبات بازل 3
52	8 متطلبات لجنة بازل 3.....
53	9 - أسئلة.....
54	المحور السادس : الحوكمة المصرفية
55	1 مفهوم الحوكمة.....
56	2 أهمية تطبيق أسس الحوكمة في البنوك.....
57	3 مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة.....
60	4 دور البنوك في تعزيز حوكمة الشركات و كفاءة السوق المالي.....
61	5 دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في الحوكمة المصرفية.....
62	6 للعوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك.....
62	7 الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك.....
62	8 أسئلة.....
63	المحور السابع: نظام المعلومات المصرفية

64	1 - مفهوم نظام المعلومات.....
64	2 - أنواع نظم المعلومات.....
65	3 - أبعاد نظام المعلومات.....
65	4 - مكونات النظام.....
66	5 - دورة حياة النظام.....
67	6 - أهداف نظام المعلومات المصرفي.....
68	7 - خصائص نظام المعلومات المصرفي.....
69	8 - أسئلة.....
70	المحور الثامن : الصيرفة و البنوك الالكترونية
71	1 - تعريف الصيرفة الإلكترونية.....
71	2 - نشأة الصيرفة الإلكترونية.....
71	3 - أسباب ظهور انتشار الصيرفة الإلكترونية.....
72	4 - أنماط البنوك الإلكترونية.....
72	5 - قنوات التوزيع الإلكتروني.....
74	6 - مزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية.....
75	7 - مفهوم وسائل الدفع الحديثة.....
76	8 - خصائص وسائل الدفع الإلكتروني.....
77	9 - أنواع وسائل الدفع الحديثة.....
77	10 - مزايا ومخاطر استخدام وسائل الدفع الحديثة وسبل حمايتها.....
84	المحور التاسع :الشمول المالي
85	1 -مدخل إلى الشمول المالي.....
86	2 - مفهوم ومحددات الشمول المالي.....
87	3 -أبعاد الشمول المالي.....
88	4 -أهمية الشمول المالي.....
89	5 -دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.....
90	6 -أسئلة.....
91	المحور العاشر :الأزمات المالية و الاستقرار المالي
92	1 - مفهوم الأزمة المالية و أنواعها.....

92	2 أنواع الأزمات المالية.....
98	3 تحليل علاقة أزمة البنوك بعجز الموازنة العامة.....
98	4 للتسهيل الكمي (التيسير الكمي):.....
100	5 -تداعيات سياسة التسهيل الكمي على الاقتصاد الأمريكي.....
102	6 أسئلة.....
103	سلسلة تمارين.....
107	خاتمة.....
108	قائمة المراجع.....

المحور الأول: التحرر المالي

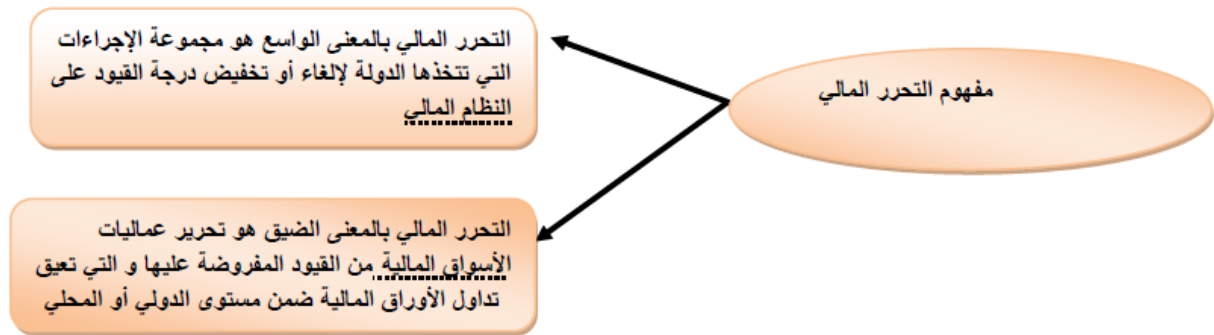
للم تمهيد /

يمثل التحرر المالي أحد المفاهيم الحديثة التي أصبحت محور الاهتمام ودراسته تتطلب فهم البنية المالية و الاقتصادية لمختلف الدول ، عث يعتبر التحرر المالي عملية غير خالية من التحديات أد يرتبط بدرجة حساسة بالمخاطر خاصة في اقتصاديات الدول الناشئة ، و يلعب التحرر المالي دورا مهما في تعزيز بيئة الأعمال من خلال زيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي

للم ① مفهوم التحرر المالي:

يوجد لتحرر المالي مفهومين رئيسيين كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل رقم (1) : مفهوم التحرر المالي



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد عبد الله شاهين محمد ، أسواق المال بين الأرباح والخسائر (العوائد والمخاطر) ، دار حميثرا للنشر والتوزيع ، مصر ، ص 210

للم ② الانتقال من الكبح المالي إلى التحرر المالي

بعد الكبح المالي الذي عرفه الاقتصاد العالمي عرفت بداية عقد السبعينات من القرن العشرين عدة تحولا واضحا في الفكر الاقتصادي والمالي لوقوع عدة تغيرات جذرية منها انتهاء عصر (بروتن وودز) و الدخول في مرحلة **تعويم أسعار الصرف** ، تواجد الفوائض المالية و الباحثة عن الاستثمار في مراكز المال و سوق العملات الأوروبية سببها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1974 و 1979 حيث وصلت إلى ما يقارب 216.2 مليار دولار ، إضافة إلى **الفوائض المالية اليابانية** ، التي جعلت من المصاريف الدولية النشاط الخاص أداة لتمويلها و إقراضها داخل أوروبا وكذلك الدول النامية المستوردة للنفط ، وكان وراء ظهور و تكاثر المصارف الدولية النشاط هو مجارة عمل **الشركات متعددة الجنسيات** التي قامت بتدويل أعمالها من أجل التوسع العالمي و الثانية هو دخول العالم **ظاهرة ركود تضخمي** حيث تميز بارتفاع معدلات البطالة و انخفاض معدلات النمو و الاستثمار و الإنتاج في الوقت نفسه عام 1974 ، بالإضافة إلى دخول العالم مرحلة **العولمة الاقتصادية والمالية** باعتماد النهج الرأسمالي في إدارة الاقتصاد خاصة بعد الأحادية القطبية التي عرفها منذ

التسعينات بعد انهيار حائط برلين و تفكك المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا ، وبتالي فقد دفعت هذه العوامل الاقتصادية و المالية و السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى بروز ما يعرف **بالتحرر المالي** و قد اختلفت سنوات بداية التحرر المالي من دولة إلى أخرى كما يوضح الجدول في الأسفل :

الجدول رقم (1) : سنوات بداية التحرر المالي في بعض دول العالم

الدولة	بداية التحرر المالي	الدولة	بداية التحرر المالي
الولايات المتحدة الأمريكية	1982	الميكسيك	1989
كندا	1980	البيرو	1991
اليابان	1979	فينزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
المانيا	1984	المغرب	1991
هونغ كونغ	1978	جنوب أفريقيا	1980
اندونيسيا	1981	بنغلادش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاندا	منتصف الثمانينات
سنغافورا	1978	البرازيل	1989
تاوان	1979	شيلي	1974

المصدر: بوخرص عبد الحفيظ ، حجاب عيسى ، اسباب الازمات المالية و اثرها على اقتصادات الدول النامية في ظل سياسة التحرر المالي دراسة حالة الميكسيك- مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، العدد 3/ 2018 ، ص 33

3 مستويات أو مراحل التحرر المالي:

يمر التحرر المالي بمرحلتين رئيسيتين حيث تتميز المرحلة الأولى بالتحرر على المستوى المحلي و التي تشمل القيام بالعديد من الإصلاحات في الجانب الحقيقي و المالي ، أما المرحلة الثانية فهي تتمثل في مرحلة التحرر المالي على المستوى الدولي و تشمل أهم الإجراءات التي تنتهج ضمن هذه المراحل مايلي :

المرحلة الأولى : التحرر المالي على المستوى المحلي : وتتمثل فيما يلي :¹

- ✓ خفض مستويات الرقابة بالاستعانة بالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
- ✓ فسخ المجال لحرية أسعار الفائدة لتحديد وفق السوق المالي
- ✓ إلغاء القيود على حرية دخول و خروج المستثمرين للرفع من كفاءة السوق المالي
- ✓ إلغاء السقوف الائتمانية على البنوك التجارية و السماح بتحديد أسعار الفائدة على الودائع و القروض
- ✓ العمل على تطوير الأسواق المالية و البنية الأساسية لها

المرحلة الثانية : التحرر المالي على المستوى الدولي : تحقق التحرر المالي على المستوى المحلي يسهل و يمهد للتحرر المالي على المستوى الدولي ، إذ تتمثل إجراءات التحرر المالي على المستوى الدولي فيما يلي:

- ✓ حرية صرف العملة وفق تغيرات السوق

¹ لطيفة لمطوش ، أشواق بن قدور ، سياسة الكبح المالي و دورات النمو الاقتصادي في الدول النامية ، تقارب أم تباعد ، مجلة التكامل الاقتصادي ، الجلد 11 ، العدد 03/مارس 2023 ، ص132

- ✓ تحرير معاملات حساب رأس المال ما يسمح بانتقال الأموال من و إلى الاقتصاد
- ✓ تخفيف القيود تدريجيا على أسعار الفائدة تمهيدا لتحريرها
- ✓ السماح للمؤسسات المالية الأجنبية المشاركة في السوق المالي

وبتالي نستنتج أن التحرر المالي يشمل إصلاح القطاع الأسواق المالية من خلال تحريرها إلى جانب تحرير القطاع المصرفي بما يتمشى مع الفكر الرأسمالي القائم على الحرية تحت شعار " دعه يعمل دعه يمر " و تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا كبير في العمل على تجسيد التحرر المالي من خلال الإصلاحات التي تفرضها على البنوك كما أن منظمة التجارة العالمية هي الأخرى تلعب دورا كبيرا بالدفع نحو نفس الاتجاه من خلال الشروط التي تفرضها على الدول التي تريد الانضمام إليها على غرار الجزائر

4. إيجابيات و سلبيات التحرر المالي

أولاً: سلبيات التحرر المالي: أظهرت الدراسات المالية والاقتصادية أنه من بين 25 أزمة مالية حدثت منها 18 أزمة في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي ، والتي أخذت مظاهر مثل انتعاش القروض ، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية و هي جميعها علامات دالة على حدوث الأزمات المالية ¹ ، بالإضافة إلى مساهمة التحرر المالي في إحداث الأزمات المالية هناك العديد من الآثار السلبية مترتبة عنه يمكن حصر أهمها فيما يلي: ²

- ✓ مخاطر هروب الأموال الوطنية تحت غطاء الأشكال المختلفة للاستثمارات
- ✓ مخاطر تراكم رأس المال في الدول المتقدمة أو لدى المؤسسات المالية أو الأفراد و هذا التراكم يكون نتيجة هجرة الأموال من الدول التي يعاني اقتصادها من التخلف
- ✓ مخاطر عوامة المديونية حيث عمدت على سبيل المثال بعض الدول العربية إلى تحويل الديون الخارجية الخاصة بالدول النامية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية
- ✓ سهولة غسيل الأموال نتيجة صعوبة ترق مصادرها عند دخولها في الاقتصاد
- ✓ إضعاف الحكومة في مجال السيادة على السياسة المالية ، و إضعاف كذلك السلطة النقدية (البنك المركزي) في مجال السياسة النقدية .

¹ بوخرص عبد الحفيظ ، حجاب عيسى ، اسباب الازمات المالية و اثرها على اقتصادات الدول النامية في ظل سياسة التحرر المالي – دراسة حالة المكسيك- مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، العدد 3/ 2018 ، ص 33

² خالدي محمد ، هزشي طارق ، التحرر المالي بين الايجابيات و السلبيات ، الملتقى الوطني النظام المالي و اشكالية تمويل المؤسسات في الدول النامية ، 4-5 نوفمبر ، جامعة المسيلة ، 2015 ، ص 15

ثانيا : إيجابيات التحرر المالي: تتمثل أهم إيجابيات التحرر المالي فيما يلي :¹

- ✓ ترشيد القرار التمويلي : من خلال حرية حركة رؤوس الأموال التي توفر خيارات و بدائل يمكن المفاضلة بينها ، بسبب التعامل مع أسواق متنوعة و واسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل .
- ✓ سهولة الوصول إلى مصادر التمويل من خلال السماح للدول بالوصول إلى الأسواق المالية بسهولة و يسر و الحصول على الأموال اللازمة لسد فجوة الموارد المحلية
- ✓ الحد من زيادة المديونية: إن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تسمح بالتنوع و توزيع أفضل للمخاطر من خلال الابتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية و التجارية ، وبتالي الحد من المديونية الخارجية و أعبائها
- ✓ تخفيض تكلفة التمويل : إن المنافسة بين الوكلاء و الاقتصاديين العالميين، والتنافس بين مصادر التمويل المتنوعة يسمح بتخفيض تكلفة التمويل
- ✓ نقل التكنولوجيا المتنوعة حيث يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا و الأساليب المختلفة، خصوصا في مجال استحداث أدوات و خدمات مالية و مصرفية حديثة سواء فيما يخص نظام المدفوعات أو استرجاع النقود أو البنوك الالكترونية
- ✓ توزيع الأصول و تقليل المخاطر: من خلال تنوع الأصول و اختلاف الموارد المالية العالمية و الحصول على محفظة مالية متنوعة
- ✓ تحرير أسعار الفائدة الحقيقية و التي تتحدد في السوق و فق العرض و الطلب على الموارد المالية (عكس تثبيت أسعار الفائدة في حالة الكبح المالي)

¹ خالدي محمد ، هزرتي طارق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12 ، 13

للـ 5 نظرية التحرر المالي و فق *R.Mchinnon and E.Shaw*

يعتبر كل من *R.Mchinnon and E.Shaw* أول الدعاة إلى تطبيق سياسات التحرير المالي و هما يعتقدان أن القيود على القطاع المالي هي أحد أهم أسباب الأداء الاقتصادي الضعيف في الدول النامية ، لقد أطلق *R.Mchinnon* على هذه الدول **مصطلح الاقتصاديات الممزقة**¹ ويرى أن القيود المفروضة أدت إلى تخفيض نوعي و كمي للاستثمار الذي بدوره ساهم في عدم كفاءة الاقتصاد وتراجع الجهود التنموية في تلك الدول² و يرى *R.Mchinnon and E.Shaw* أن **معدلات الفائدة الحقيقية**³ السالبة ، و فرض رفع الاحتياطات على البنوك ، و إجبارها على توجيه الائتمان تؤدي إلى نظام مالي يتميز **بالكبح المالي** تكون خصائصه كما يلي⁴:

- ✓ انخفاض الحافز على الادخار وتشجيع الاستهلاك
- ✓ انخفاض الاستثمار عن مستواه التوازني و توجيهه إلى مجالات غير منتجة
- ✓ ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة المدخرات و التخصيص الأمل للموارد المتاحة

للـ 6 مؤشرات قياس التحرر المالي

اختلف خبراء الاقتصاد في نوعية المؤشرات المالية التي يجب اعتمادها في حساب درجة التحرر المالي نتيجة تعددها لكنهم في الغالب يستخدمون المؤشرات التالية:⁵

- 1 **معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج الداخلي الخام** : يتشكل هذا المؤشر من الودائع تحت الطلب و الودائع المتوسطة والطويلة الأجل ، وهو يستخدم لقياس مدى قدرة النظام المصرفي على تعبئة المدخرات بغض النظر عن أجله ، فارتفاع هذا المعدل يعكس الدور الكبير الذي تقوم به البنوك من أجل تعبئة المدخرات و تمويل المشروعات الاستثمارية ، بما له من انعكاس ايجابي على النمو الاقتصادي
- 2 **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام** : يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض و التسهيلات للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الخام ، فإن ذلك يعبر عن تطور النظام المصرفي خصوصا فيما يتعلق بدوره في جمع المعلومات ، مراقبة المديرين ، تنويع

¹ الاقتصاديات الممزقة تكون في تلك الدول التي تتميز بوجود قيود على القطاع المالي مثل سقوف معدلات الفائدة ، وتخصيص الائتمان في بعض المناطق الصناعية ، بالإضافة الى وجود علاقة غير مستقلة بين قطاع الشركات و القطاع العائلي.

² زكية محلوس، نظرية التحرر المالي – مفاهيم و أسس- ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 01 ، المجلد 07 ، 2016 ، ص465

³ **معدل الفائدة الحقيقي : معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم**

⁴ بن بوزيان محمد ، محمد سيدي شكري ، التحرر المالي و آثاره على النمو الاقتصادي ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، 25-26 ، أبريل 2006 ، ص4

⁵ سعيد محمول، أثر سياسة التحرر المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول النامية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر -3- ، 2023/2024 ، ص 113

المخاطر ، بالإضافة إلى تعبئة الادخار و تسهيل عملية التبادل بأكثر فعالية ، وهو ما يزيد مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

3 حجم الوساطة المالية $M2/PIB$: و يطلق عليه كذلك مؤشر عرض النقود، و هو يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع الجارية ، الودائع للأجل و النقود السائلة) كنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB) ، و حسب ماكينون **R.Mchinnon** فإن انخفاض قيمة هذا المؤشر دليل على وجود الكبح المالي ، بينما يشير ارتفاع هذا المؤشر للدور الكبير للوساطة المالية .

4 -معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام : يستخدم هـ= المؤشر لقياس قدرة النظام المصرفي على حذب المدخرات المتوسطة و الطويلة الأجل ، وهو بذلك يعبر عن مدى قدرة البنوك على توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل ، ويؤكد على دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى المؤشرات المالية السابقة الذكر التي يستخدمها الاقتصاديون في تحديد درجة التحرر المالي توجد العديد من المؤشرات الأخرى يمكن اعتمادها كما يوضح الجدول في الأسفل :

الجدول رقم (2) : مؤشرات التحرر المالي

تحرير حساب رأس المال	
■ متغير ثنائي يشير إلى الدول التي تملك حساب رأس مال مفتوح ويضم ست فئات. ■ يأخذ القيمة صفر إذا الدولة قيدت على الأقل مرة واحدة في القيود المدفوعة من أجل تحويلات حساب رأس المال.	مؤشرات De Jure : IMF AREAER
■ سلم للتحرير المالي يتراوح بين 0 و 4 مع زيادة تقدر بـ 0.5 نقطة. ■ وتشير القيم الكبيرة إلى انخفاض في درجة التطبيق المالي. ■ يتم الحصول عليه استنادا إلى بيانات التقرير السنوي عن ترتيبات وقيود الصرف (AREAER).	Quinn 1997
■ سلم التحرير المالي يتراوح بين 0 و 14 مع زيادة تقدر بـ 0.5 نقطة. ■ يتم الحصول عليه استنادا إلى بيانات التقرير السنوي عن ترتيبات وقيود الصرف (AREAER).	Oppennes
■ مؤشر يستخدم لقياس مدى انفتاح حساب رأس المال. ■ استنادا إلى أربع فئات رئيسية من القيود المفروضة على الحسابات الخارجية والتي ذكرت في (AREAER).	Kopen
■ هذه النسبة هي عبارة على عدد السنوات دون ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال / مجموع سنوات العينة. ■ تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد. ■ يتم الحصول عليه استنادا إلى بيانات التقرير السنوي عن ترتيبات وقيود الصرف (AREAER).	Number Of Years With Control
■ أنواع متعددة: FDI الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفظة	مؤشرات De Facto

الأوراق المالية للتدفقات الداخلة والخارجة، الأصول الأجنبية والمطلوبات الأجنبية، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفظة التدفقات. ■ تقاس على أنها جزء من الناتج المحلي الإجمالي GDP.	
تحرير سوق الأسهم	
■ يشير إلى تاريخ التغيير الرسمي للتنظيم وبعد ذلك يمكن للمستثمرين الأجانب رسمياً استغلال الفرصة للاستثمار في الأسهم المحلية. ■ بنيت على أساس نسبة من سنوات التحرير	Official liberalization
■ يشير للسنة المرتبطة بثلاث تواريخ: التحرير الرسمي، أول شهادات الودائع الأمريكية وإطلاق صندوق الدولة الأول. ■ يأخذ القيمة 1 بعد السنة الأولى من التسجيل، وإلا 0	First signe
■ مؤشر تحرير السوق يلتقط نظام متحرر ونظام مقيد.	Financial liberalization (IFC)
تحرير القطاع البنكي	
■ التسلسل الزمني لتحرير البنوك مع مراعاة الأنظمة معدلات الفائدة على الودائع، ومعدلات الفائدة على القروض، وتخصيص الائتمان، وودائع العملات الأجنبية. ■ يميز درجة الانفتاح: كبح مالي، تحرر جزئي، التحرير الكامل	Kaminsky & Schmukler (2003)
■ تواريخ تحرير أسعار الفائدة المحلية	Demirgüç-Kunt & Detragiache (1998)
مقاييس متعددة الأبعاد	
■ مؤشر يعتمد في القياس على سبعة أبعاد لسياسات الأسواق المالية والمتمثلة في الرقابة على الائتمان. الرقابة على أسعار الفائدة، حواجز الدخول، سياسات سوق الأوراق المالية، خصخصة المؤسسات المالية، القيود المفروضة على المعاملات المالية الدولية والأنظمة البنكية.	Abiad et al. (2010)

المصدر: خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي و أثره على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية في الجزائر خلال فترة 1990-2013 - أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة -1-، 2016/2017، ص ص 43، 44

٧- تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار GATS

أسفرت جولة الاتفاقيات في إطار الاتفاقيات العامة للتعريف والتجارة GATT بإنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية سنة 1994 ، كما نتج عن هذه الجولات إنشاء الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS سنة 1997 و التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية WTO¹ و قد بدء سيران العمل بها سنة 1999 ، كما تم تقسيم الخدمات في إطارها إلى 12 قطاع و تتمثل هذه القطاعات فيما يلي:²

القطاع الأول: الخدمات المقدمة للمؤسسات و الخدمات المهنية

القطاع الثاني: خدمات الاتصال

القطاع الثالث: خدمات البناء و الخدمات الملحقة

القطاع الرابع: خدمات التربية

القطاع الخامس: الخدمات المتصلة بالطاقة

القطاع السادس: خدمات متعلقة بالبيئة

القطاع السابع: الخدمات المالية

القطاع الثامن : خدمات الصحة و الخدمات الاجتماعية

القطاع التاسع : خدمات السياحة

القطاع العاشر : خدمات النقل

القطاع الحادي عشر : خدمات الأشخاص الطبيعيين

القطاع الثاني عشر : خدمات التوزيع

ملاحظة : الخدمات المالية هي أي خدمات ذات طابع مالي ، نقدية جارية ، تمويل، ادخار ، استثمار أو حتى مجرد وساطة ، وغالبا ما تدخل الخدمات بمختلف أنواعها تحت غطاء الأنواع الثلاثة :

① خدمات مصرفية

② خدمات تأمينية

③ خدمات في سوق رأس المال

¹ تشرف منظمة التجارة العالمية على تطبيق جميع الاتفاقيات التي توصلت اليها خلال المفاوضات بين الدول و تنقسم هذه الاتفاقيات إلى ثلاثة مجموعات هي:

المجموعة الأولى : تشمل الاتفاقيات الخاصة بالتجارة المنظورة و جرى العرف على تسميتها GAT

المجموعة الثانية : تشمل جميع الاتفاقيات الخاصة بالخدمات غير المنظورة و جرى العرف على تسميتها GATS

المجموعة الثالثة : تشمل التجارة في حقوق الملكية الفكرية و جرى العرف على تسميتها TRIPS

² Introduction to the GATS ,Structure of agreement , key concepts and obligations , seminar on trade in seervice beiging , 25-27 june 2014 ,p14

<https://www.unescap.org/sites/default/files/Session%201%20-%20Introduction%20to%20the%20GATS.pdf>

⑧ أسئلة:

- 1/ حلل واقع التحرر المالي في الجزائر ، وأهم التحديات التي تواجهه ؟
- 2/ اختلفت الآراء في كون التحرر المالي سبب في وقوع أغلب الأزمات المالية ؟ ما هو رأيك في ذلك مع تعليل إجابتك ؟

المحور الثاني : البنوك الشاملة

تمهيد/ تعد البنوك الشاملة نموذجاً مصرفياً يجمع بين مختلف أنواع الخدمات المالية ضمن مؤسسة واحدة ، يهد غالى تلبية احتياجات العملاء المتنوعة عبر قناة واحدة ، و ذلك من خلال الجمع بين مختلف الخدمات التجارية والاستثمارية .

① مفهوم البنوك الشاملة

يقصد بالبنك الشامل أنه البنك الذي يقوم على فلسفة التنوع في الخدمات التي يقدمها ، وذلك بتنوع مصادر التمويل و مجالات الاستثمار من مختلف القطاعات ، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و الأعمال ، والبنوك المتخصصة ، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في الوساطة المالية ، وأنشطة غير تقليدية تتماشى مع التطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنوع¹ ، كما يعرف على أنه النموذج الذي يجمع في وقت واحد بين الأفراد (الخواص) و بنك الجملة و بنك الاستثمار في جميع الأسواق ، و لا يمكن تصور البنوك الشاملة إلا بالنسبة لبعض كبريات المؤسسات التي تكون هي نفسها مهيكلية بطريقة متفرعة مما يمكنها من تقديم عروض شاملة و تكون تابعة لنفس الكيان²

② دوافع التحول إلى البنوك الشاملة : توجد العديد من الأسباب المختلفة لتحول البنوك ، حو البنوك الشاملة تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي :³

✓ دوافع ذاتية: تتوافر لدى البنوك دوافع ذاتية مستمرة لتطوير أدائها خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة و رصد و تحليل ما يدور حولها من تطورات و تحولات و اتخاذ القرارات و السياسات اللازمة لتتواءم معها .

✓ التطورات و التحولات الاقتصادية المحلية : وذلك لما خلقت من مجالات يجب أن تتدخل فيها البنوك و تلعب دورها مثل برامج الخصخصة و إفساح المجال لقوى السوق و هو يتطلب مساعدة البنوك على تنفيذ هذه البرامج و ظهور أيضا ما يعرف بالأسواق المالية و الناشئة في الكثير من الدول النامية و البنوك عليها مسؤولية كبيرة من حيث تنشيط و تفعيل هذا السوق و ابتكار منتجات جديدة تتعامل فيها .

✓ التطور العلمي و التكنولوجي : إن هذا التطور في مجال الاتصالات و المعلومات أدى إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك و العملاء و بين البنوك و السوق و بين البنوك و قطاعات الإنتاج والخدمات ، و من ثم قللت كثيرا في فرص عدم دخول

¹ محمد غياث شبيحة ، إدارة الأعمال المصرفية : ماهية ومؤشرات في عصر التنافس المعولم و الذكاء الاصطناعي ، دار رسلان لنشر ، دمشق ص329

² Philippe garsuault , Stéphane Priami , La banque fonctionnement et stratégies , economica , paris , France , 2ème édition , 2000, p220

³ عبد القادر شارف ، البنوك الشاملة و الأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، العدد الاقتصادي 19، ص12

البنوك الكثير من المشروعات و كذا ما صاحب هذا التطور من سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة

- ✓ ظهور البنوك الافتراضية و تطور النقود الالكترونية : حيث ساهم التطور التكنولوجي الحاصل في التقليل من الحاجة إلى انتشار البنوك و تزايد فروعها حيث أن بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها و تسريح بعض العاملين فيها تحت تأثير التطورات التكنولوجية الحاصلة
- ✓ المنافسة : تشكل المنافسة دافعا قويا و مستمرا لتطوير البنوك و التحول نحو البنوك الشاملة فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة و من هنا ظهرت مقولة " إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا " ومن هذا المنطلق أصبحت البنوك تتولى سلوك الذهاب إلى العميل و ليس العكس

✓ **المخاطرة:** و ذلك من خلال اكتشاف البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطر شديدة لتركيزها على منح الائتمان في الداخل و الخارج و خاصة أنه توقفت دول نامية عديدة عن سداد ديونها.

③ **لمناهج التحول إلى بنوك شاملة:** تتمثل مناهج أو طرق التحول المصارييف نحو البنوك الشاملة فيما يلي :¹ أولا: **المنهج الأول:**

تحويل بنك قائك إلى بنك شامل هو المنهج الأسرع و الأفضل مع ضرورة توفر شروط أهمها مايلي:

- ✓ أن يكون البنك كبير الحجم قابل للنمو و الاتساع
- ✓ أن يكون له عديد من الفروع المرتبطة ببعضها البعض ، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للاتصال و الإدارة
- ✓ أن يكون لديه كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة و المهارة المؤهلة تأهيلا جيدا و السعي لتنمية قدراته باستمرار
- ✓ أن يكون له تاريخ يسعى للمحافظة عليه " اسم الشهرة " يسعى للمحافظة عليه مع الاسرار على الاستمرار في الريادة والتفوق
- ✓ أن يكون بنكا متطورا و تتوافر فيه معايير العالمية في الأداء
- ✓ أن يكون ذلك بالتدرج بداية باستحداث الخدمات و الأنشطة المتطورة ثم الدخول إلى المجالات الاستثمارية المتطورة كل ذلك وفق خطط و برامج موضوعية

ثانيا : **المنهج الثاني**

إنشاء بنك جديد تماما تتوفر فيه مختلف الخدمات المصرفية و إن كان هذا المنهج صعب التطبيق عمليا ويحتاج إلى العديد من

¹ خالد أحمد علي محمد ، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2019 ، ص32

المتطلبات.

ثالثا: المنهج الثالث:

شراء أحد البنوك أو الاندماج حيث يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل ، وتوشك على الإفلاس ، حيث يتم شراءه ودمجها تدريجيا إلى بنوك شاملة مع تحمل تكاليف إضافية ، ويعتبر هذا الأسلوب صعب التطبيق من الناحية العملية ، لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم، ولكي يتم ذلك يتم تبني خطة وفق مايلي:

- ✓ دمج تدريجي للمصرف ، وضم أعماله ، ومعاملاته الكبيرة الحجم ، و عملائه بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب ، وتحقيق التشغيل المناسب له
- ✓ شراء عقارات بعض المصاريف الراغبة في الاستغناء عنها
- ✓ الدخول في مشاركات مع مصارف أخرى قائمة رائدة ، بهدف دمجها فيه مستقبلا¹ .

④ أنواع الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة و معايير تصنيفها :

تتميز البنوك الشاملة بتقديم خدمات متنوعة يمكن تقسيمها وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (2) : أنواع الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة



المصدر: عبد المجيد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية لنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 20

بالإضافة إلى الاعتماد على نوع الخدمات في تصنيف نوع البنوك الشاملة مقارنة بالبنوك المتخصصة يمكن الاعتماد على معايير تستند إليها البنوك الشاملة لتوضيح فلسفتها القائمة على التنوع في كل من الأنشطة والخدمات و تتمثل هذه المعايير فيما يلي:¹

¹أياد منصور حسن ، ادارة العمليات النقدية والبنكية ، دار ابن النفيس للنشر، الأردن ، 2019 ، ص 143

- 1 - **المعيار النوعي:** يحتتم هذا المعيار على المصرف الشامل أن يقدم كافة أنواع الائتمان لكل القطاعات المصرفية (التجارية، الصناعية، الزراعية...) فضلا عن استقطاب الودائع من مختلف القطاعات مع التوسع في تنويع الخدمات المصرفية
- 2 - **المعيار الوظيفي:** أضحت الخدمات المصرفية تمثل عنصرا مهما من عناصر النشاط الوظيفي للبنوك ، إذ أن تنويع الخدمات المصرفية هو الحل المناسب للكثير من المشاكل البنكية ، ولهذا كان لبد للبنوك من تطوير علاقتها بزبائنهم بهدف رفع معدلات نموها ومن ثم معدلات الربح ، كون أن جذب زبون جديد للمصرف يعتبر ربحا بمقد ذاته
- 3 - **المعيار الجغرافي:** يتمكن المصرف ذو الفروع المتعددة من تجميع المصادر المالية وخاصة الودائع المختلفة و توجيهها وفق الفرص الاقتصادية ، مما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة أو المتوازنة جغرافيا و يعزز من قوة المصرف من مواجهة طلبات الاقتراض المحلية و تقلبته المستمرة ، كما يجب على البنك الشامل أن يزاوّل أعماله على المستوى الدولي بحثا عن مصادر تمويل جديدة وفرص توظيف جديدة .

5 المقومات نجاح البنوك الشاملة

كي تنجح البنوك الشاملة في عملها المصرفي يجب أن تتوفر مجموعة من مقومات النجاح يمكن حصرها في مقومات متعلقة بالبنك و مقومات متعلقة بالدولة التي تمارس هذ الأنواع من البنوك النشاط المصرفي فيها ويشمل مضمون هذه المقومات مايلي :²

1 - المقومات المرتبطة بالبنك :

- ✓ توفر موارد بشرية و إطارات و كفاءات تنظيمية رفيعة المستوى حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية و توافر بنية تحتية معلوماتية في المستوى ، وكذا تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بفروعها التابعة لها ، و إنما بباقي البنوك و بيانات الأعمال التي تحيط بها ، وذلك للحصول على المعلومات الإستراتيجية من الزمن المناسب حتى يكون اتخاذ القرار علمي ومدروس
- ✓ توفر موارد مالية ضخمة حتى ينهض البنك بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت و أي مكان
- ✓ إدارة تسويقية فعالة و على مستوى عالي من الكفاءة

¹ جمعون نوال ، دور الصيرفة الشاملة في تفعيل أداء البنوك الجزائرية - 2013/1990 ، دراسة حالة بنك البركة ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر -3- ، 2015/2014 ، ص52

² شارف عبد القادر ، لعلا رمضاني ، التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية ،- حالة الجزائر - ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد غير موجود ، ص 6

✓ نشر الوعي المصرفي بصفة عامة حول دور و أهمية البنوك الشاملة

2 المقومات المرتبطة بالدولة التي تمارس فيها البنوك الشاملة نشاطها المصرفي المتنوع والشامل:

✓ إقناع السلطات الوصية و الأجهزة الرسمية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة و رسالتها و توفير الدعم و المساندة لها باعتبار أنها قوة أي نظام مصرفي، و هي ضامن على نجاح برامج الإقلاع الاقتصادي

✓ إصدار التشريعات اللازمة للسماح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال
✓ المساعدة على إرساء البنية الأساسية من خلال الجوانب المادية و البشرية و التنظيمية
✓ رفع مستوى و كفاءة البنك المركزي من خلال توفير الاستشارة والدعم و المساندة لهذه البنوك و مساعدتها على أداء رسالتها بفعالية، لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن ما يلاحظ على البنوك الشاملة بقدر وجود الجوانب الإيجابية هناك جوانب سلبية .

⑥ إيجابيات وسلبيات البنوك الشاملة : تتمثل أهم إيجابيات و سلبيات البنوك الشاملة فيما يلي :

أهم الإيجابيات : ¹

✓ تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر و مقومات ضرورية لعملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى ، التأسيس، التمويل ، الإدارة ، التسويق...إلخ
✓ تساهم البنوك الشاملة في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها و تخصيصها للأغراض التنموية ، على نحو يتسم بالكفاءة و الرشادة ، أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و تحسين استغلاله
✓ تساهم البنوك الشاملة في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك و مواردها ، ومن ثم تجنبها التعرض للانكشاف بتركيز أنشطتها في مجال واحد كالائتمان ، فتوزيع الموارد بين استخدامات لها مردود اقتصادي يدفع نحو النمو و الازدهار من ناحية ثالثة ، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة و تزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي ، هذا فضلاً على أنها تخلق البيئة الاقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفعالية و كفاءة كبيرتين
✓ تساهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي تستطيع أن تجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية و التي تتطلب تحديث المؤسسات المالية ، على غرار استحداث مؤسسات

¹ أحمد عبد الخالق، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، السلسلة السادسة ، العدد 4، نوفمبر 2023 ، ص 04
https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/EDAAT_Nov_2013_783.pdf

متخصصة تنفق و متطلبات العصر ، ابتكار منتجات جديدة ، توريق الديون ، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي و الخصوصية

✓ تستطيع البنوك الشاملة من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي أن تساهم في خلق طبقة من رجال الأعمال و المنظمين الذين يحتاجون إلى آلات و معدات و لكن لا يتوافر لهم تمويل ، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث و تطوير مشروعاتهم و تمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة ، مما يدفع نحو زيادة القدرة التنافسية

✓ تساهم البنوك الشاملة في تنشيط بورصة الأوراق المالية، و هي في حد ذاتها تعد رافدا لا ينضب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية و تعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة إلى الانتماء السياسي و الاجتماعي

أهم السلبيات :

✓ قد تؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة ، وهو قد يكون على حساب المؤسسات و البنوك الصغيرة
✓ قد تؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة

7 أسئلة:

هل هناك توجه نحو البنوك الشاملة في الجزائر ؟ حلل و ناقش مع تبرير الإجابة ؟

المحور الثالث: الاندماج المصرفي

تمهيد:

يمثل أحد أهم الظواهر الاقتصادية في عصرنا الحاضر نتيجة توسع الأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية مع تسارع وتيرة العولمة وتحرير تجارة الخدمات ، أصبحت الأسواق العالمية أكثر انفتاحاً وتكاملاً وأصبح العالم بلا حدود ، وأمام هذه المتغيرات ازدادت حدة المنافسة وتعددت أشكالها نتيجة ضيق وازدحام الأسواق ، فصار على البنوك المحلية أن تعتمد على مقومات اقتصادية تجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وأصبح التكتل أو الاندماج أو السيطرة ضرورة ملحة لتخفيض تكاليف هذه المنافسة ومواجهة الانعكاسات الناشئة عن الظروف غير المواتية ، ومن خلال هذه المحاضرة سوف نحاول التطرق إلى موضوع الاندماج المصرفي .

تحمل العولمة المصرفية تحديات ضخمة للبنوك ، وهذا يرجع إلى اقتصاديات الحجم ، والنطاق ، والتكنولوجيا وتجميع رؤوس الأموال ، وفرص النمو مما يستدعي الاندماج لتكوين كيانات كبيرة قادرة على البقاء و المنافسة .

① تعريف الاندماج المصرفي (merger)

تعريف الاندماج المصرفي (merger) هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و دوابنهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد¹ ، و يرى البعض أن الاندماج هو تحرك جمعي نحو التكتل و التكامل و التعاون بين بنكين أو أكثر ، لإحداث شكل من أشكال التوحيد يتجاوز النمط و الشكل الموجود إلى كيان أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو صعبة التحقيق قبل عملية الاندماج .

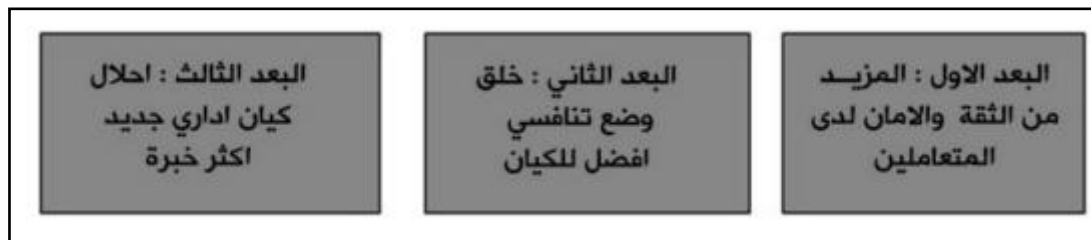
إن الاندماج المصرفي قد يؤدي إلى زوال كل المصاريف المشاركة في هذه العملية و ظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة و يطلق على هذه الحالة **الإتحاد (consolidation)** كما قد تؤدي عملية الاندماج إلى زوال أحد المصاريف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك حقوق المصرف المدموج و يلتزم بكافة التزاماته قبل الغير ، و يطلق على هذه الحالة **الدمج Merger** و أخيرا قد يحدث الاندماج بين المصاريف نتيجة قيام أحد المصاريف بشراء كل أو معظم أسهم مصرف آخر ، و يطلق على هذه الحالة **الاستحواذ أو التملك** .

ومن هذا المنطلق فإن الاندماج المصرفي يعني أنه عملية الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل كما يحاول تحقيق ثلاثة

¹ بن دعاس زهير ، رقوب نريمان، تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحولات الراهنة ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث ، جوان 2018 ، ص ص 86 ، 87

② **أبعاد الاندماج المصرفي:** تشتمل أبعاد الاندماج المصرفي على ثلاثة أبعاد أساسية كما يوضح الشكل في الأسفل:

الشكل رقم (03): أبعاد الاندماج المصرفي



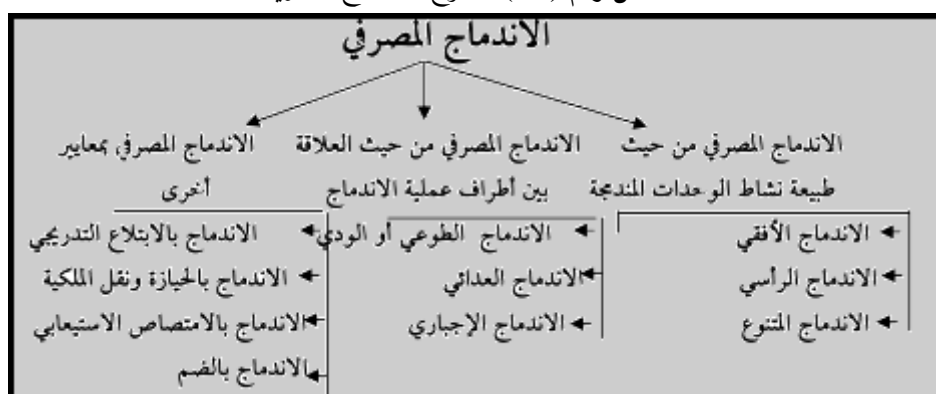
المصدر: صادق راشد الشمري ، المؤسسات المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2022، ص 136

تتمثل أهم مضمون الأبعاد الثلاثة للاندماج البنكي فيما يلي :¹

- ✓ **البعد الأول:** تحقيق المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى العملاء و المتعاملين
- ✓ **البعد الثاني:** خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار و العائد و إدارة الموارد و الدخل بشكل أكثر فعالية و كفاءة
- ✓ **البعد الثالث :** إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة ، ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا

③ **أنواع الاندماج المصرفي:** يمكن تلخيص أنواع الاندماج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : أنواع الاندماج المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث

3-1- **الاندماج المصرفي وفق طبيعة النشاط:** ينقسم الاندماج المصرفي وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:²

¹ ماطي عبد القادر ، الاندماج المصرفي كأداة للارتقاء بكفاءة و جودة الخدمة المصرفية ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و الإدارة ، ص 271

file:///D:/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7D8%A7%D9%8.pdf

² شهبون لامية ، الاندماج المصرفي و موقع البنوك الجزائرية منه ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية 22 (2) ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، ص 174

- 3-1-1- الاندماج الأفقي **Horizontal Mergers** : و هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس النشاط أو أنشطة مترابطة بينهما مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار ، وفي الغالب يهدف هذا الاندماج إلى تحقيق أرباح احتكارية نتيجة احتكار السوق المصرفي
- 3-1-2- الاندماج الرأسي **Vertical Mergers** : و هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة و البنوك الكبيرة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة امتداد للبنوك الكبيرة ، و الهدف من هذا الاندماج هو إلغاء تكلفة التبادل السوقي و التعاقدات ، مع الاستفادة من تقنيات الاقتصاديات الحديثة.
- 3-1-3- الاندماج المختلط أو المتنوع **Conglomerate Merger** : هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة .
- 3-2- الاندماج المصرفي من حيث الرغبة: يمكن تقسيم هذا النوع من الاندماج إلى ثلاثة أنواع :
- 3-2-1- الاندماج المصرفي الودي (الطوعي أو الإرادي) **Friendly Merger** : هذا النوع من الاندماج يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج و البنك المندمج ، وفي ظل هذا النوع من الاندماج المصرفي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط للحصول على البنك المندمج يتقدم بعرض للشراء إلى مجلس إدارة البنك المندمج ، ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهمي البنكين توصي فيها بالموافقة على الاندماج موضحا فيها الأسباب والمزايا التي تعود من هذا الاندماج ، وفي حالة عدم وجود معارضة من جانب الحكومة فإن البنك الدامج ينقل ملكية البنك المندمج إليه .
- و تجدر الإشارة أن السلطات في العديد من الدول تعمل على تشجيع الاندماج الطوعي ، من خلال إظهار مزايا و فوائد الاندماج المصرفي و خلق الحوافز التي تدفع البنوك إلى الاقتناع بفكرة الاندماج و القيام به طواعية لتستطيع البقاء و المنافسة .
- 3-2-2- الاندماج المصرفي الإجباري أو القسري **Compulsory Merger** :
- هو الاندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية ، وهنا يحمل الاندماج المعنى الحقيقي لمفهوم الدمج المصرفي ، وهذا النوع من الاندماج لا يفضل اللجوء إليه و إنما يجب أن يتم بصورة استثنائية ، من أجل خدمة مصلحة الاقتصاد الوطني ، و القطاع المصرفي

-ويستخدم هذا النوع من الاندماج كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس أو التصفية ، و فوائد الدمج هنا تظهر في وجود إعفاءات ضريبية مشجعة ، مد البنك الدمج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المدمج

3-2-3- الاندماج المصرفي العدائي Hostile Takeover : هذا النوع من الاندماج تعارضه إدارة البنك المستهدف (المدمج) حيث يحدث ضد رغبة البنك المستهدف ، فيقوم البنك الدمج بعرض شراء أسهم مساهمي البنك المندمج و بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في السوق ، وذلك يمثل حافزاً لمساهمي البنك المندمج لقبول العرض ، وهذا ما يأخذ مفهوم الاستحواذ لأن إدارة البنك المستهدف ترفض هذا العرض ، فيقوم البنك الدمج بالاستحواذ على البنك المندمج مباشرة عن طريق شراء أسهمه من السوق المالية و الدمج العدائي لا إرادي بطبيعته . يترتب عليه العديد من المنازعات بين البنوك .

3-3-3- الاندماج المصرفي بمعايير أخرى :¹

3-3-3-1- الاندماج بالابتلاع التدريجي : يتم الاندماج بابتلاع بنك آخر من خلال شراء فروع معينة لبنك معين ، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر و هكذا تستمر العملية إلى أن يتم شراء كافة فروع و الوحدات الخاصة بهذا البنك ، ثم تأتي المرحلة الأخيرة ليتم ابتلاع مركزه الرئيسي سواء لأسواق مصرفية محلية أو خارجية

3-3-3-2- الاندماج بالحيازة أو نقل الملكية: يتم من خلال شراء أسهم البنك المراد إدماجه ، ويتم ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقاً للقدرة المالية المتوفرة ، ومدي إمكانية ورغبة حاملي أسهم البنك الآخر في عرضها للبيع ، وبصفة خاصة إذا ما كانت القوانين و التشريعات تسمح بذلك .

3-3-3-3- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي : يتم ذلك من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل : عملية محفظة الأوراق المالية و عمليات الائتمان ، و عمليات توريق الديون و المشتقات المصرفية ، ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي ، وبدون أي عقبات أو مشاكل.

¹ مبروك الرايس ، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، ص 175

④ شروط الاندماج المصرفي ومشاكله

1 شروط الاندماج المصرفي: توجد العديد من الشروط تسمح للبنوك بتحقيق عملية الاندماج المصرفي منها مايلي:

- ✓ توفر الموارد المالية و البشرية اللازمة لعملية الاندماج
 - ✓ إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندجة و اللوائح و القوانين و القرارات
 - ✓ وجود تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد الجيد و تهيئة البيئة الخاجية للترحيب به ينتج عنه وضع خطة زمنية عملية لتنفيذ الاندماج
- للمراحل الاندماج :

تمر عملية الاندماج المصرفي بثلاثة مراحل أساسية تتمثل فيمايلي :¹

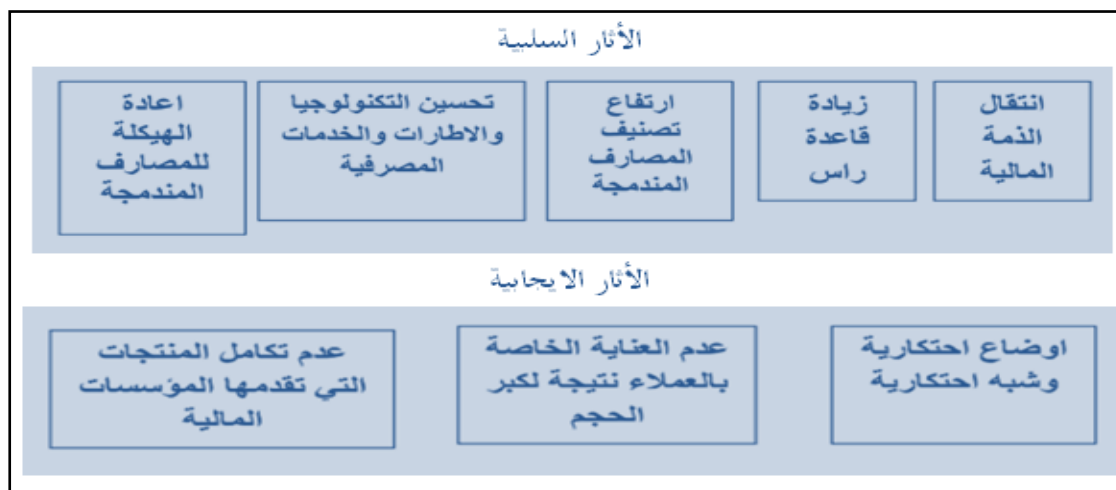
- 1 - المرحلة الأولى: مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج ، و وضع التصورات الأولية و المتطلبات من إعادة هيكلة البنك و تحديد قيمته و أساليب تسديدها ، والقيام بدراسة كافية من حيث أوضاعه في السوق المصرفية .
- 2 - المرحلة الثانية : الإعلان عن الاستعداد للاندماج و تحمل النتائج المترتبة عنه سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب السوق المصرفي ككل.
- 3 - المرحلة الثالثة: و هي مرحلة تقدير و تحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج و كيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد و مدى تأثيره على السوق المصرفي و كيفية تحقيقه أكبر عائد ممكن ، وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة

¹ بورنان مصطفى ، سعد ولاد العيد ، المناهج والاستراتيجيات و الأساليب الحديثة للاندماج المصرفي ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، ص09

5️⃣ آثار الاندماج المصرفي :

توجد العديد من الآثار السلبية و الايجابية لعملية الاندماج المصرفي و يمكن حصر أهمها كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل رقم (05): أهم الآثار السلبية و الايجابية لاندماج المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

صادق راشد الشمري ، المؤسسات المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2022، ص ص 138، 139

6️⃣ استراتيجيات الاندماج المصرفي

توجد العديد من استراتيجيات و أساليب الدمج في العالم و في ظل تلك الاستراتيجيات المختلفة يعكس الاقتصاد الأمريكي أكثر أساليب الدمج انتشارا في العالم ، و هي تتلخص في أربع أساليب رئيسية :

1/ الأسلوب الأول : يسمى في الولايات المتحدة الأمريكية " الاندماج طبقا لنص القانون statutory

merger " يتم وفق هذا الأسلوب الاتفاق بين مجلس إدارة البنكين على خطة للدمج يتم بموجبها تملك

المساهمين في البنك B لأسهم في البنك A مقابل نقل الأصول ونشاط البنك B إلى البنك A و يترتب عن ذلك انقضاء الشخصية القانونية للبنك B و استمرار البنك A في الوجود على حجم أكبر ، ويتم الدمج طبقا للقانون المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية بعد موافقة المساهمين في البنك B ، كما يحتاج أيضا إلى موافقة المساهمين في البنك A إلا إذا كانت الأسهم التي سلمت للبنك نتيجة لدمج جزء من رأس المال المرخص به سلفا Authorized capital للبنك A ، ولم يزيد الاكتتاب الجديد عن نسبة معينة من مجموع أسهم هذا البنك (20 % في بعض الولايات) ، وبعد تسجيل اتفاق الدمج يصدر البنك A أسهما جديدة للمساهمين

السابقين في البنك B كما هو متفق عليه ، كما يحصل البنك A على أصول وخصوم البنك B وتصبح العقود السابقة مع البنك B بنص القانون عقود مع البنك A

2/ الأسلوب الثاني: ويتم فيه الدمج عن طريق تبادل الأسهم stock for stock exchange

stock swap ، حيث يقوم البنك A بالتفاد مع المساهمين في البنك B على إعطائهم أسهم في البنك A مقابل أسهمهم في البنك B وعندئذ يبقى البنك B في الوجود كشركة تابعة subsidiary مملوكة للبنك A ، ويستطيع البنك A بعد ذلك باعتباره قد أصبح المالك للبنك B أن يصفى الأخير ويضم أصوله إليه ، ويلجئ البنك A إلى هذه الوسيلة لتفادي الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك B بل و تفادي التصويت في الجمعية العمومية للمساهمين في البنك B ، ويمكن في هذه الحالة أن يبقى المساهمون في البنك B المعترضون ، على الدمج كأقلية في الشركة التابعة.

3/ الأسلوب الثالث: يتم الدمج فيه عن طريق استبدال أصول البنك B بأسهم في البنك A stock assets swap

، أي أن البنك B سوف يسلم أصوله إلى البنك A مقابل حصوله على أسهم في البنك A ، وعادة ما تتبع هذه الخطوة تصفية A لبنك B و قيامه بتوزيع الأسهم في البنك A الي حصل عليها نتيجة الاستبدال مع المساهمين في البنك B الذين يصبحون عندئذ مساهمين في البنك A ، وميزة هذه الطريقة بالنسبة للبنك A هي أنه سوف يحصل على أصول البنك B دون أن يتحمل التزاماته assets , not liabilities وإن كانت التشريعات بأمريكا لا تسمح عادة بالحصول على معظم أصول البنك B ، كما أن البنك A يمكن أن يقوم بالعملية دون حاجة إلى موافقة الجمعية العمومية فيه إذا كانت أسهم غير مكتتب فيها تكفي للحصول على الحصول على أصول البنك B

4/ الأسلوب الرابع: وهو ما يسمى بالدمج الثلاثي Triangular merger ، حيث يقوم البنك أ بإنشاء شركة تابعة له خصيصا بغرض استيعاب البنك ب و هناك طريقتين لذلك :

الطريقة الأولى: تسمى هذه الطريقة بالاندماج الثلاثي الأجل Forward Triangular merger

، حيث تقوم به الشركة التابعة (ولنسميها البنك Z) ، وهذا البنك Z الذي يملكه البنك أ تتكون أصوله فقط من أسهم في البنك A و يقوم البنك Z بالاندماج مع البنك B عن طريق الحصول على كل أصول البنك B مقابل إعطائه أسهم من التي يملكها في البنك A . في هذه الحالة ، يصبح النشاط السابق للبنك ملكا للبنك Z ويلجئ البنك A إلى هذه الطريقة لمنع أقلية المساهمين في البنك B من تعطيل عملية الاندماج ، كما أنها تسمح للبنك A بأن يحقق الاندماج دون حاجة لموافقة الجمعية العامة للمساهمين فيه ، - باعتبار أن تبادل

الأسهم فيه بأصول البنك **B** تم باسم البنك **Z** ، ما لم يفرض القانون هذه الموافقة (كما هو الحال في ولاية كاليفورنيا).

الطريقة الثانية : و تعرف هذه الطريقة بما يسمى **الاندماج الثلاثي بالعكس reverse triangular merger**

merger: يقوم البنك **Z** بالاندماج في البنك **B** أي يعطي كل أصوله ، وهي الأسهم التي يملكها في البنك **A** ، إلى البنك **B** و يختفي البنك **Z** بعد ذلك من الوجود . غير أن الاتفاق بين البنك **Z** و البنك **B** يشمل خطوة تالية يتم بموجبها تحويلها أسهم المساهمين في البنك **Z** و البنك **B** يشمل خطوة تالية يتم بموجبها تحويل أسهم المساهمين في البنك **B** إلى أسهم في البنك **A** - وهي الأسهم التي سلمها البنك **Z** إلى البنك **A** - وفي النهاية يصبح البنك **B** شركة تابعة للبنك **A** لكنها تحتفظ بأصولها لنفسها ، وتعتبر هذه الطريقة الأخيرة أفضل من التبادل المباشر بين البنكين **A** و **B** ، من عدة نواحي من وجهة نظر محامي البنك **A**: بهذه الطريقة يمكن أن يتم الاندماج حتى لو اعترضت أقلية المساهمين في البنك **B** (وهذه ميزة مهمة في الولايات المتحدة لا تسمح بإلزام الأقلية بخطة الاندماج) ، وبهذه الطريقة يمكن تحديد حقوق دائني البنك **B** بأصول هذا البنك ، دون أن تتعداها إلى أصول البنك **A** ، لأن أصول هذا البنك دون أن تتعداها إلى أصول البنك **A** ، وبهذه الطريقة يمكن تحديد حقوق دائني البنك **B** بأصول هذا البنك ، دون أن تتعداها إلى أصول البنك **A** ، لأن البنك **B** يظل مستمرا في الوجود بأصوله ، وبهذه الطريقة أيضا لا تكون هناك حاجة لموافقة مساهمي البنك **A** لأن العملية تمت عن طريق البنك **Z** المملوك للبنك **A** الذي يوافق مجلس إدارته و ليس المساهمين فيه على قرار الاندماج ، كما أن هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى للاندماج الثلاثي الأجل ، لأن البنك **B** يظل قائما بأصوله و خصومه و كذلك بما قد يكون له من تصاريح و حقوق تعاقدية

7 أسئلة:

حلل وناقش العلاقة بين الاندماج المصرفي و الخصوصية و الأزمات المالية و تأمين البنوك (باعتماد أزمة 2008 في التحليل) ؟

للواقع الاندماج المصرفي في الجزائر

عند دراسة واقع النظام المصرفي في الجزائر نجد أنه يوجد غياب في تطبيق الاندماج المصرفي باعتبار أن البنوك العمومية هي المسيطرة على معظم الخدمات البنكية في الجزائر في ظل غياب المنافسة بين البنوك ، كما أن البنوك الخاصة لم ترقى إلى المستوى المطلوب على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات لنظام المصرفي لمواكبة التغيرات الدولية الحاصلة في المجال النقدي و المالي و التجاري في العالم خاصة في ظل العولمة المالية و الاقتصادية ، و بتالي يمكن القول أن غياب الاندماج المصرفي في الجزائر يرجع إلى العديد من العوامل أهمها مايلي:

- ✓ غياب الرغبة في الاندماج من طرف السلطة النقدية، وهذا ينعكس من خلال غياب القوانين و التشريعات الخاصة بالاندماج؛
- ✓ ضعف التكنولوجيا و الاتصال في الجهاز المصرفي مما يعرقل من الأداء الجيد و إخفاء المعلومات و البيانات الخاصة بالأصول و الخصوم الحقيقية لكل بنك و بتالي غياب الشفافية التي ينتج عنها في كثير من الأحيان الإفلاس؛
- ✓ غياب المنافسة بين البنوك في ظل سيطرة البنوك العمومية مما يفسر تشابه الخدمات البنكية و محدوديتها
- ✓ غياب التحرر المصرفي في الجزائر الذي يشجع عملية الاندماج المصرفي.

المحور الرابع : خصوصية البنوك

تمهيد :

تقوم عملية الخصخصة على قيام الدولة ببيع مختلف مؤسساتها سواء كانت مالية أو إنتاجية أو خدماتية إلى القطاع الخاص ، و بذلك تشكل هذه التحولات الاقتصادية في نقل الملكية إلى التحرر الاقتصادي و المالي ، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن خصخصة البنوك هو مجرد إصلاح مالي يهدف إلى تحسين دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني

① مفهوم الخصخصة

تعددت المفاهيم المختلفة باختلاف زوايا النظر إلى الخصخصة ، و تدور هذه المفاهيم حول أربعة اتجاهات رئيسية تتمثل فيما يلي :¹

الاتجاه الأول : تحويل ملكية القطاع العام إلى شركات تدار على أساس تجاري ، أو بيع الأسهم المملوكة من طرف الدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص ، أو عن طريق عقود الإيجار ، وبالتالي إنخفاض نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي نسبيا

الاتجاه الثاني : الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الاشتراكية باعتبارها فلسفة اقتصادية و اجتماعية بدأت تنقل أو إنقرضت تقريبا ، وبدأ التحول إلى الاقتصاد الحر و مواكبة النظام الاقتصادي الجديد ، ونجد أن الدول في أوروبا الشرقية هي الدول الرائدة التي اتبعت هذا المفهوم لكونه مناسب لظروفها .

الاتجاه الثالث : الحوكمة هي عكس التأميم ، و بتالي الخصخصة هي تحول الملكية العامة إلى ملكية خاصة أي إلغاء عملية التأميم أو التخلي عن المؤسسات المؤممة ، و يجدر الإشارة بنا أن نشير إلى الرأي ابن خلدون الذي ينصح بترك النشاط التجاري بعيدا عن دواليب السلطان

الاتجاه الرابع : يقول HANKE أن الخصخصة هي وسائل التعاقد أو البيع للقطاع الخاص للعمليات و المؤسسات الخاضعة للوصاية الحكومية و المملوكة من طرفها

ومنه نستنتج أن الخصخصة هي فلسفة مالية و اقتصادية تقوم على دفع مختلف المؤسسات المالية و الاقتصادية إلى المنافسة و التحفيز لأجل تحقيق التنمية المستدامة لكن يجب تجنب استخدام الخصخصة للسيطرة على مقدرات الشعوب باسم فشل القطاع الخاص و ضرورة التخلص منه .

¹ طيبي حسين ، التونسي فائزة ، واقع الخصخصة في الجزائر دراسة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 07 ، العدد 28 جانفي 2017 ، ص 141

② أنواع الخصصة²

الخصصة الخارجية : هي خصصة المؤسسات بغرض بيعها للجمهور عن طري إجراءات التفاوض
الخصصة الداخلية: هي خصصة المؤسسات عن طريق تحويل الملكية إلى أعمال المؤسسات المعنية
بالخصصة ، إما عن طريق بيع حصصها بأسعار ميسرة أو عن طريق توزيعها
الخصصة التلقائية: هي خصصة تعطي الأولوية لمسيري المؤسسات العمومية لتحويل المؤسسات
لصالحهم الخاص ، ويتم التفاوض حول شروط تحويل الملكية و الحصول على المؤسسة ، لأن الحصول على هذه
الأخيرة يعني تحويل أصولها ، وهذه العملية تواجه عدم احترام مواعيد البدء في العملية .
الخصصة الصغرى : تتم هذه العملية عن طريق البيع بالمزاد العلني للوحدات الإنتاجية الصغرى ، خاصة
في ميدان الخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات السلطة المالكة لأصولها

③ مفهوم الخصصة المصرفية

خصصة البنوك تعني توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة
الأوراق المالية ، بالتدرج لخلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية و تحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة ،
بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خصصته لسبب أو لآخر مثل " اختيار أحد البنوك المفلسة "
ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله و خصومه و إعادة هيكلته و تأهيله لعملية الخصصة
على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأسمال هذا البنك كمرحلة أولى تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص
جزئيا أو تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال أي خصصة البنوك تتم على المدى
الطويل أو المتوسط (جزئية) ، مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصة المطروحة أو أن يمتلك الجزء
الأكبر منها لأن ذلك سيؤدي إلى سيطرته على القرار³

² مخلوف حسام علي ، فعالية عملية الخصصة عن طريق الأسواق المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008/2007
، ص ص 39، 40

³ آيت عكاش سمير ، ناصر مهدي ، خصصة البنوك في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 12 – المجلد 01- 2015 ، ص 50

④ الشروط التي يجب أن تتوفر لنجاح عملية خوصصة المصرفية⁴

- ✓ يجب أن يسبق خوصصة المصاريف إعادة هيكلة شاملة لهذه المؤسسات محل الخوصصة لإصلاح و الرفع من قيمتها حيث لن يقبل أي مستثمر الدخول في مشروع خاسر
- ✓ من الأفضل اجتناب المستثمر الأجنبي ، رغم من الإستراتيجية المثلى التي يملك و الأساليب الحديثة في التسيير التي يصطحبها معه إضافة إلى التكنولوجيا المصرفية التي تساهم في رفع كفاءة العامل المحلي و تطوير فعالية الجهاز المصرفي ، وهذا خوفا من سيطرته و فقد سلطة الدولة شيئا فشيئا ، وهذا ما يهدد استقلالية البلاد ككل .
- ✓ التأكيد على عملية تحديث و عصنة الجهاز المصرفي لمواكبة العولمة و ما تفرضه هاته الأخيرة من ضرورة إدخال تقنيات مصرفية حديثة و وسائل تكنولوجية متطورة بما في ذلك مزايا تنعكس على زيادة الإنتاجية ، ومنه الرفع من القدرة التنافسية خاصة بعد دخول المستثمرين الأجانب في هذا القطاع أين يصبح البقاء للإصلاح و السوق لا يعطي فرصة للضعفاء .
- ✓ وجوب الإسراع و عدم التماطل في وضع القوانين و الإجراءات التي تمنع الاحتكار و تشجيع و تنظيم المنافسة في هذا القطاع للرفع من مستوى الأداء المصرفي
- ✓ لابد من اختيار الأسلوب و التقنية الأفضل لخوصصة المصارف ، مثل توسيع ملكية المصرف عن طريق طرح أسهمه للاكتتاب العام

⑤ إيجابيات وسلبيات خوصصة البنوك :

يمكن حصر أهم ايجابيات و سلبيات خوصصة البنوك فيما يلي :⁵

أولا : السلبيات

- ✓ تؤدي خوصصة البنوك إلى تحويل الدولة إلى جهاز لا يملك ، مما يقلل سيطرة الدولة و الرقابة
- ✓ احتمالات حدوث الاحتكار في النشاطات المصرفية أو مجموعة من أنشطة ستكون كبيرة في حالة عدم اختيار المشتري بدقة

ثانيا : الايجابيات

- ✓ زيادة الكفاءة الإدارية و الفنية مما يترتب عنه تحسين الأداء

⁴ خالد أحمد علي محمود ، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، ص 163 ، 164
⁵ مبروك رايس ، انعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي ، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 158-159

- ✓ إدخال خدمات جديده بالسوق المصرفي و زيادة قدرة البنك على مواجهة الأزمات
- ✓ التخلص من البيروقراطية و الروتين في العمل
- ✓ خصخصة بنك قطاع عام سيتيح توفير موارد الدولة من شأنها زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة
- ✓ الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية
- ✓ تحقيق التميز المصرفي و زيادة كفاءة البنوك
- ✓ تقليص أعباء الموازنة من خلال التخلص من الشركات العامة الخاسرة
- ✓ توسيع حجم القطاع الخاص

⑥ تحليل العلاقة بين الخصخصة والتأميم البنوك

نتيجة للخصخصة البنوك أدت إلى التمرکز في النظام المالي العالمي بسبب التجمعات المالية الضخمة للبنوك العلاقة الخاصة التي أصبحت تشكل تهديدا على استقرار النظام المالي العالمي في ظل تربيته ضمن العولمة حيث أن أي فشل يصيب بنك من هذه البنوك العملاقة سينتقل إلى البنوك الأخرى ، و بتالي كلما وقعت أزمة مصرفية تتدخل الحكومات بأموال دافعي الضرائب لأنقاذ هذه البنوك و بتالي استعمال أموال خاصة لإنقاذ مؤسسات مالية خاصة ، و قد انتهى الأمر في غالب الأحيان إلى تأميم البنوك المتعثرة حرصا من الدولة على حماية المال و بتالي العودة إلى نقطة البداية و هي الملكية العامة للقطاع البنكي و بتالي العودة إلى ما يسمى بدور المالك الأخير للدولة ، كما يبين الجدول في الأسفل

الجدول رقم (03) : أهم البنوك التي تم تأميمها بعد الأزمات

الدولة	فترة التأميم	برامج تأميم البنوك
الأرجنتين	2001	تأميم ثلاث بنوك كبرى
الإكوادور	2001-1998	تأميم بنك Pacifico
فلنداه	1993-1991	ضم و تأميم 41 بنك ودائع
اندونيسيا	2002-1997	تأميم 4 بنوك خاصة وإعادة رسملة 8 أخرى
كوريا الجنوبية	2000-1997	تأميم بنكين في ديسمبر 1997
روسيا	1999-1998	تأميم وإعادة هيكلة 21 بنك
السويد	1992-1991	استيلاء الدولة على أسهم بنك Gota bank
تايلنديا	2000-1997	إدماج ثلاث بنوك استثمار خاصة مع بنك تملكه الدولة
تركيا	2000	تأميم 20 بنك وتحويل ملكيتها إلى صندوق ضمان الودائع

الولايات المتحدة الأمريكية	- تدخل الخزينة FED في تمويل شراء بنك Bear Stearns من قبل بنك JP Morgan في مارس 2008 بـ 29 مليار دولار ، هذه العملية الأولى من نوعها اعتبرها المختصون عملية تأمين مقنعة. - في 8 سبتمبر 2008 قررت الحكومة الأمريكية تأمين مؤسستي إعادة تمويل الرهن العقاري. Fannie Mae, Freddie Mac - في نفس الفترة قررت الخزينة الأمريكية تأمين شركة التأمين العملاقة AIG التي كانت على وشك الإفلاس بسبب التعامل في مشتقات الائتمان CDS، بمبلغ 123 مليار دولار منها 40 مليار دولار عبارة عن شراء أسهم ممتازة. - قرار مهم و استثنائي للحكومة الأمريكية يتضمن برنامج لضخ 250 مليار دولار لإنقاذ البنوك الكبرى، تضمن هذا البرنامج ما يمكن وصفه بعملية تأمين ، حيث باعت تلك البنوك للخزينة الأمريكية ما يعادل 125 مليار دولار من الأسهم الممتازة.
بريطانيا	- في بداية 2008 تأمين كل من البنوك التالية: Northern Rock, Bradford, Bingley. - أعلن الوزير الأول في نهاية 2008 بأن الحكومة البريطانية قد تضطر إلى تأمين أكبر ثلاث بنوك في المملكة (HSBC, RBS, LLOYDS) بحيث كان من المتوقع أن تساهم الدولة بتأمين 50% أو أكثر من RBS و 43% من LLOYDS
فرنسا	- في 2008 أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستساهم في البنوك الفرنسية الكبرى بمبلغ 40 مليار أورو.
بلجيكا	- في نهاية سبتمبر 2008 قرار تأمين جزئي لبنك DEXIA بمبلغ 6,4 مليار أورو ساهمت في هذه العملية الحكومة الفرنسية و للوكسمبورغ .
ايرلندا	- في نفس الفترة أمتت الدولة 75% من بنك Anglo Irish Bank مقابل 2.09 مليار أورو. - تأمين جزئي في 2008 لكل من بنك Allied Irish Bank وبنك Bank of Ireland بمبلغ 2,78 مليار دولار لكل منهما.
سويسرا	- تدخل الدولة لأنقذ بنك UBS عن طريق عملية تأمين مقنعة تمثلت في الاكتتاب بمبلغ 5,5 مليار في شكل سندات قابلة للتحويل إلى أسهم أصدرها البنك لهذا الغرض.
ألمانيا	- تأمين 25% من بنك Commerzbank ثاني أكبر بنك في الدولة، بالإضافة إلى إنقاذ العديد من البنوك الأخرى
هولندا	تأمين بنك Fortis في أكتوبر من سنة 2008 مقابل مبلغ 23 مليار أورو

المصدر: حمادو نعمون ، خصوصية القطاع المصرفي أسبابها وتدعيمها على النظام المصرفي ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43 جوان 2015 ، ص 328

7 أسئلة:

1/ ما هي أهم التحديات التي تواجه خصوصية البنوك في الجزائر ؟

المحور الخامس : متطلبات لجنة بازل 1 ، 2 ، 3

تمهيد /

بعد تفاقم أزمة الديون للدول النامية ، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك المانحة ، نتج عن ذلك و وقوع البنوك في أزمات ، إضافة إلى المنافسة القوية من طرف البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب انخفاض رؤوس أموال البنوك اليابانية مقارنة بالبنوك الأمريكية و الأوروبية قامت الدول الصناعية العشرة (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، هولندا ، السويد ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة إلى ليكسبورغ و سويسرا بتشكيل لجنة من خبراء من السلطات النقدية و البنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية ، و بها تقع أمانتها العامة ، لذلك سميت ه اللجنة باسم " لجنة بازل للإشراف المصرفي " عرفت توصيتها بمقررات لجنة بازل .

① أهداف اتفاقية بازل 1

في ظل تصاعد أزمة المخاطر العالمية لدى البنوك بدء البحث عن آليات و أسس مشتركة لمواجهتها ، و إيجاد قواعد و أسس مشتركة بين المصاريف المركزية في دول العالم المتخلفة ، من أجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها مجموعة الدول العشرة الصناعية G10 في نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات في سويسرا Bank of international settlement¹ و بذلك فقد قامت اللجنة بتقديم تقريرها المبدئي بتاريخ 7 ديسمبر 1987 إلى محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة ، وقد أقر المحافظون التقرير المذكور و أوصوا بنشره على دول المجموعة لدراسته و التعرف على الآراء بشأنه خلال مدة 6 أشهر ، وقد أعقب ذلك اجتماع مجلس محافظي البنوك المركزية للدول المذكورة بتاريخ يوليو 1988 ، حيث نوقش فيه التقرير النهائي للجنة و تم إقراره و هو ما عرف فيما بعد باسم (اتفاقية بازل) ، و تركز اتفاقية بازل² على تحقيق الأهداف التالية :³

- 1 - المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي : بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث ، ونظرا لتدني قدرة الدول على السداد و انفجار أزمة المديونية العالمية ، والتي طالت معظم الدول النامية و خاصة أمريكا اللاتينية ، فقد أعلنت المكسيك في أغسطس 1982 بصفة رسمية عن

¹ العسالي جمال ، مقررات لجنة بازل 1-2 ، قرأة لمختلف الجوانب الأساسية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ، العدد 18 (2) ، ص 3 ، 4

² تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية و لا تمتلك أي سلطات قانونية ومن ثم تكون مقررتها غير ملزمة بطريقة مباشرة ، وإنما تطلع اللجنة بمهمة وضع قواعد و معايير إشرافية عامة و توصي بأفضل السبل لتطبيق هذه القواعد ، وتلجأ بعض المنظمات الدولية ، بالإضافة إلى بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية ، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدولي في كثير من الأحوال شرط بالتزام الدول بإتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد الإدارة السليمة ، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام أدبي و الذي يصاحبه معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع .

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، حوكمة الشركات ، دار المنهل للنشر و التوزيع ، الشارقة ، الشارقة ، 2020 ، ص 80

عجزها عن خدمة ديونها الخارجية البالغة 80 مليار دولار في نهاية سنة 1983 و نتيجة ذلك اضطرت البنوك الى اتخاذ الإجراءات التالية :⁴

☞ شطب الديون

☞ تسنيدها بخصومات عالية

☞ اعتبارها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة على خدمة الفوائد و تسديد أصل الدين

☞ استبدال جزء منها بمساهمات جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في

دول العالم الثالث.

○ إزالة المنافسة غير العادلة بين المصاريف

○ المساعدة على تنظيم عملية الرقابة بين البنوك و جعلها أكثر واقعية .

○ التشجيع على تعاون أكبر و تنسيق أوفر في مجال الرقابة والإشراف على البنوك

② الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1: تمثلت أهم متطلبات لجنة بازل في العناصر التالية :⁵

3-1- التركيز على المخاطر الائتمانية : تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية ، كما لم يشمل معيار رأس المال كما جاء في اتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

3-2- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها : وذلك من خلال الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات ، وذلك لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت حيث أنه من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

3-3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية : قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين هما:
☞ المجموعة الأولى: تضم هذه المجموعة ما يلي:

⁴ محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، دار المنهل للنشر و التوزيع ، الشارقة ، الشارقة ، 2020 ، ص 93، 91

⁵ عمار عريس ، مجدوب محوي ، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 01 ، مارس 2017 ، ص ص ، 101 ، 102

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي **OECD** يضاف إلى هذه المجموعة دولتين هما المملكة العربية السعودية و سويسرا

- الدول التي قامت بعقد الترتيبات الإقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، فلندا ، أيسلندا ، اليونان ، تركيا

- وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم سنة 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولت دينها العام الخارجي.

➤ **المجموعة الثانية:** تضم هذه المجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة و هي تشمل جميع الدول التي لم تذكر في المجموعة الأولى.

3-4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول : باعتبار أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف

الأصل من جهة و كذلك باختلاف الملتزم (المدين) من جهة أخرى **و بذلك فإن الأصول تدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان** كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : جدول ترجيح الأصول و وفق أوزان مخاطرتها

الدرجة المخاطرة	الأصول
0%	❖ نقدية ❖ المطلوبات من الحكومة والبنوك المركزية، مقومة بالعملة المحلية المعمول بها. ❖ المطلوبات لأخرى من الحكومات و البنوك المركزية لدول أعضاء OCDE. ❖ المطلوبات المدعمة بضمانات نقدية او أوراق مالية لحكومات لدول OCDE.
0%، 20%، 50% بحسب تقدير السلطة	❖ المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية. ❖ مطلوبات من البنوك مرخصة في دول OCDE وقروض مضمونة من قبلها.
20%	❖ المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم مثل البنك الدولي بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الأفريقي، بنك الاستثمار الأوربي والاتحاد الدولي للبنوك التنمية والمطلوبات المضمونة او المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. ❖ المطلوبات من البنوك المسجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك. ❖ المطلوبات من البنوك في إطار خارج دول OCDE والتي بقي من استحقاقاتها اقل من 12 شهرا والقروض المضمونة المسجلة خارج OCDE والتي تبقى من اجلها 12 شهر. ❖ المطلوبات من مؤسسات القطاع غير مسجلة في OCDE باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
50%	❖ القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة التي سوف تشغل من قبل المقترض او المؤجر.
100%	❖ المطلوبات من القطاع الخاص. ❖ المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. ❖ المطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج ICDE مالم تكن بالعملة المحلية. ❖ الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات وغيرها. ❖ العقارات الاستثمارات الأخرى. ❖ الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال.

المصدر: جيدال نسبية ، التزام النظام المصرفي الجزائري أمام توصية لجنة بازل 03 الواقع والأفاق ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ، قسم علوم التسيير ، فرع إدارة مصرفية ، جامعة الجزائر -3- السنة 2024/2023 ، الصفحة 42

5- معدل كفاية رأس المال⁶: تضمنت ضرورة احتفاظ البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال يتم احتسابها وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل I} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \leq 8\%$$

⁶ تعني كفاية رأس المال تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف و حجم رأس المال ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس تعني أن رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر يؤدي إلى جذب الودائع و يقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه.

الجدول رقم (5) : مكونات رأس المال

مكونات رأس المال الأساسي (الشريعة الأولى)	مكونات رأس المال المساند (الشريعة الثانية)
حقوق المساهمين : تضم الأسهم العادية المصدرة و المدفوعة بالكامل و الأسهم الممتازة غير المتراكمة	احتياطات غير معلنة و هي الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر الحسابات الختامية للبنك البنكية
الاحتياطات المعلنة : تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة أو علاوات ال	احتياطات إعادة تقييم الأصول يتم تحديدها بعد تقييم المباني و الاستثمارات المالية بالقيمة الحالية بدل القيمة الدفترية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

عمار عريس ، مجدوب محوسي ، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 01 ، مارس 2017 ، ص 102

③ إيجابيات وسلبيات بازل 1

المزايا التي انفردت بها بازل 1 تتمثل فيما يلي :⁷

- دعم استقرار النظام المصرفي الدولي و إزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة و تحقيق نوع من العدالة في هذا الصدد
- وضعت اللبنة الأساسية لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع ظهور العملة المالية
- توفير قاعدة معلوماتية حول البنوك مما يمكن للمتعاملين من المقارنة فيما بينها
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت و الجهد

ب- سلبيات بازل 1: وجهت لها عدت انتقادات تتمثل فيما يلي :

- عدم مواكبة متطلبات لجنة بازل 1 لتطورات إدارة المخاطر و الابتكارات المالية
- أعطت بازل 1 وصفا مميزا لحكومات و مصاريف الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية و ذلك بتخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بها على عكس باقي دول العالم التي تخضع لأوزان مخاطر مرتفعة ، على الرغم من أن بغض الدول الأعضاء في المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق باقي دول العالم مثل اليونان .
- التأثير على القروض المصرفية الدولية (الاستدانة الخارجية) حيث أن عملية منح القروض للبلدان النامية ترتبط بمستوى درجة خطر البلد الذي يعتبر خطرا عاما مرتبطا بالآزمات السياسية و الاقتصادية .

⁷ طه عبد العظيم محمد ، الاصلاح المصرفي للبنوك التقليدية والاسلامية في ضوء قرارات بازل 3، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية 2019، ص 217

④ متطلبات لجنة بازل 2

قامت لجنة بازل خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2004 باصدار العديد من التوصيات ، وقد تم إصدار الوثيقة في صورتها النهائية في يونيو 2004 ليطلق عليها مقررات بازل 2 و يعتبر اتفاق بازل 2 أكثر تعقيدا من اتفاق بازل 1 و ذلك لأسباب عديدة تتمحور حول تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور و زيادة الأدوات المالية الجديدة و الاستراتيجيات الخاصة بها يعتبر معقدا ، إلى جانب كون موجودات التطوير و التعديلات التي تبحث عنها اتفاقية بازل 2 أصبحت لها أهداف متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ تطوير طرق قياس و إدارة المخاطر
- ✓ الربط بأكثر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك
- ✓ تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك و السلطات الرقابية الوطنية (البنوك المركزية) فيما يتعلق بقياس إدارة المخاطر، والعلاقة بين حجم رأس المال و المخاطر
- ✓ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك و يجب أن تتاح المعلومات الكافية و في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك ، حيث أنهم يشاركون البنك المخاطر التي يتعرض لها .

⑤ مبررات الإطار الجديد لكفاية رأس المال و فق لجنة بازل 2:

- ✓ عدم مراعاة مقررات لجنة بازل 1 لدى تحديد أوزان المخاطر ، اختلاف درجة التصنيف بين مدين و آخر

✓ من غير المناسب التفرقة بين الدول على أساس OECD و NON-OECD

✓ تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس إدارة المخاطر

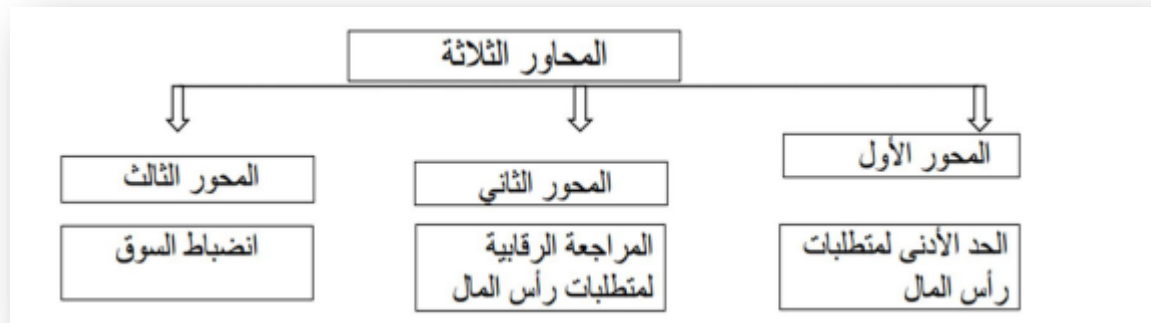
✓ توافر أدوات السيطرة على المخاطر الائتمانية

✓ ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول و العماليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار الطويل الأجل إلى جانب مخاطر التشغيل و أسعار الصرف و السيولة

⑥ المحاور الأساسية للجنة بازل 2

تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة محاور رئيسية تمثلت فيما يلي:

الشكل رقم (6) : أبعاد متطلبات لجنة بازل 2 .



المصدر: من إعداد الباحث

يمكن تلخيص المحاور الرئيسية للجنة بازل 2 الموجودة في الشكل كما يلي :

➤ **المحور الأول:** متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بقيت كما هي 8% ولكن تم إعادة تصنيف المخاطر التي تتعرض لها وترتيبها في ثلاث مجموعات وهي المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل} \times 12.5} \leq 8\%$$

حسب بازل II

و بذلك يمكن كتابة نسبة كفاية رأس المال⁸ لمواجهة المخاطر الثلاثة ، الائتمان و السوق و التشغيل كما يلي :

ويمكن كتابة النسب الاجمالية أكثر تفصيلا كما يلي :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5 + \text{مقياس المخاطرة التشغيلية} \times 12.5} \leq 8\%$$

⁸ سميت بنسبة ماك دونوث William j c Donough و هو خبير مصرفي أمريكي ، وكان رئيس الاحتياطي الفدرالي لنيويورك و قد تولى رئاسة لجنة بازل 1998-2003

مثال :

لدينا البنك X لديه المعطيات التالية :

8000	اجمالي رأس المال
4000	رأسمال أساسي
3000	رأسمال تكميلي
1000	قروض مساندة لمدة سنتين لتغطية مخاطر السوق
68500	مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية
960	مخاطر السوق
280	مخاطر التشغيل

المطلوب: أحسب نسبة الكفاية الحدية لرأس المال

الحل:

$$9.5\% = \frac{1000 + 3000 + 4000}{12.5 * 280 + 12.5 * 960 + 68500} 100$$

نلاحظ أن نسبة الكفاية الحدية لرأس المال المحسوبة أكبر من الحد الأدنى المطلوب لهذه النسبة و هو 8 %

ملاحظة :

مخاطر التشغيل: تتعلق في فشل العمليات الداخلية وعدم كفاية العنصر البشري
مخاطر السوق : تشمل أسعار الصرف والفائدة والسلع والأوراق المالية.

➡ **المحور الثاني :** المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال و يعني ذلك مراجعة وضع رأس المال في المصرف و فحصه وكذلك إستراتيجية البنك والإجراءات المتبعة للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبها مع حجم المخاطر

➡ **المحور الثالث:** انضباط السوق وتهدف هذه الدعامة إلى تعزيز انضباط السوق من خلال تشجيع المصارف على توفير متطلبات الإفصاح والشفافية وذلك من خلال نشر البيانات الدورية الخاصة بها.

🔗 **7) أزمة الرهن العقاري و متطلبات بازل 3 :**

نتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى خروج عدد كبير من المصارف من السوق بسببها، أصبح إطار لجنة بازل 2 عاجزاً عن ضبط الأزمة واستيعابها بهدف ضمان السلامة المالية للمصارف لدى صدرت

مقررات لجنة بازل 3 في عام 2010 و ذلك لتجاوز جوانب الضعف في النظام المالي العالمي الذي أظهرته أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 و من بين أهم ه الجوانب ماييلي :⁹

- ✓ الإفراط في منح الائتمان للأصول داخل و خارج ميزانية البنوك
- ✓ عدم كفاية رؤوس أموال المصاريف و تدهور جودة القواعد الرأسمالية
- ✓ عدم قدرة المصاريف على مواجهة الأزمات التي تتعرض لها بدون حزم انقادات مكلفة تدفعها الحكومات و يمولها دافعو الضرائب **Bailing Out**
- ✓ تزايد المخاطر الناتجة عن عدم كفاية مستويات السيولة المصرفية
- ✓ تنامي حجم البنوك ذات الأهمية النظامية عالميا و تعقد ارتباط أنشطتها المالية
- ✓ عدم وجود سياسات رقابية معاكسة للدورة الاقتصادية
- ✓ عدم وجود أدوات تقييم كافية للمخاطر النظامية على المستوى الكلي للنظام المصرفي أو المالي بسبب اهتمام المصارف المركزية بالرقابة الجزئية على المخاطر دون الأخذ في الاعتبار للمخاطر التي تواجه النظام المصرفي ككل

⑧ متطلبات لجنة بازل 3 :

ارتكزت مقررات لجنة بازل على خمسة محاور أساسية تمثلت فيمايلي:

المحور الأول: تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال في البنك، حيث فصلت بين رأس المال المساند¹⁰ و الأساسي¹¹ ، وبذلك تم استبعاد الشريحة الثالثة من حساب الأموال الخاصة ، وصارت كفاية رأس المال تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال أساسي} + \text{رأس مال تكميلي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}} \leq 10.5\%$$

المحور الثاني : إعادة النظر في تغطية المخاطر بواسطة نسبة الملاءة ، مما يجعل الحذر على المستوى الكلي و الجزئي ، و بهذا يكون للرقابة الاحترازية للمخاطر بعدين ، بعد جزئي مركز على البنك ، و آخر كلي مركز على الجهاز المصرفي ، و قد ركزت اللجنة في متطلباتها الجديدة على ضرورة تحسين المخاطر مثل الاهتمام بمخاطر

⁹ هبة عبد المنعم ، تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية ، اللجنة العربية للرقابة المصاريف ، صندوق النقد العربي، 2022 ، ص ص

14،13

¹⁰ يضم رأس المال المساند أدوات رأس المال المقيدة بتاريخ 5 سنوات على الأقل

¹¹ رأس المال الأساسي و هو رأس المال المكتتب بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة بتاريخ استحقاق

التصحيح و التصنيف الائتماني بالإضافة إلى مخاطر التوريد ، و ألزمت اللجنة البنوك بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر ، كما اقترحت أيضا الاعتماد على تحليلات الائتمان الداخلية الصارمة في البنوك و التقليل من الاعتماد على التقييم الخارجي .

المحور الثالث: دخلت نسبة الرافعة المالية في حساب متطلبات رأس المال كوسيلة مكاملة، حيث قدرة ب 3 % من رأس المال الأساسي ويجب على البنوك الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية لديها و يتم حساب هذه النسبة و فق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الاساسي}}{\text{تعرضات الميزانية داخل و خارجها}} \leq 3\%$$

المحور الرابع: حث البنوك على عدم ربط نسب الإقراض لديها بالدورة الاقتصادية

المحور الخامس: وضع اللجنة معيارين نسبة السيولة القصيرة الأجل، و نسبة السيولة طويلة الأجل، كإجراء لتسيير مخاطر عدم السيولة بعد الملح الذي حدث خلال أزمة الرهن العقاري .

❶ أسئلة :

- 1/ ما هي انعكاسات متطلبات لجنة بازل على النظام المصرفي الجزائري ؟
- 2/ حلل تأثير متطلبات لجنة بازل على الدول الفقيرة ؟
- 3/ كيف يتم قياس مخاطر (السوق ، التشغيل ، السيولة) و فق متطلبات معايير لجنة بازل ؟

المحور السادس : الحوكمة المصرفية

تمهيد

على الرغم من نجاح حوكمة الشركات في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي ، إلا أنّ الحوكمة في الجهاز المصرفي لم تلق القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة ، وقد بدأ الحديث عن مبادئ حوكمة الشركات في البنوك نتيجة زيادة الأزمات المالية التي ضربت أكبر المصارف العالمية .

1 مفهوم الحوكمة

هناك عدّة تعريفات لحوكمة الشركات بالبنوك ، نذكر منها :

☞ الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة ، وترى لجنة بازل أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا.¹

☞ حوكمة البنوك هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا أعمال وقضايا ومعاملات البنك ، و يوضح هذا الأسلوب كيف يتم² : وضع أهداف البنك ، عمليات البنك اليومية والأساسية ، الوفاء بالالتزامات التي قُطعت للمساهمين ، حماية مصالح المودعين ، وضع نشاطات وسلوك البنك جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم ومتين وآمن للوصول إلى ذلك .

☞ تشمل الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا ، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك و مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين ، فبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية ، لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك.³

☞ تتضمن الحوكمة المصرفية أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين والفاعلين الداخليين ، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء

¹ سمير الخطيب ، قياس إدارة المخاطر بالبنوك : منهج علمي وتطبيق عملي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2005 ، ص: 6 .

² Sebastian molineux , **international and mena wide trends and developments in bank and corporate governance** , corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh , 22-23 may 2007, p:3 , a partir du site : www.oecd.org/dataoecd/49/63/37178565.pdf , consulté le 12/05/2011 a 17:30 h.

³ المعهد المصرفي المصري ، نظام الحوكمة في البنوك ، إصدار البنك المركزي المصري ، القاهرة ، العدد 6 ، بدون سنة نشر ، ص: 01 .

بالفاعلين الخارجيين والتي تُحدّد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية ، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير في إحكام الرقابة على أداء البنوك.¹

تُحدّد حوكمة المنظمات في البيئة المصرفية العلاقات بين إدارة المصرف ومساهميهِ والأطراف الأخرى ذات المصلحة ، وتعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة بهدف التأكد من تقيد المصرف بها وتوافقها مع أهداف المصرف ومعايير السلامة بشكل عام وأهداف المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل ، بالإضافة إلى أنها توفّر آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بهدف تعزيز أداء المصرف.²

٢ أهمية تطبيق أسس الحوكمة في البنوك

في خلال السنوات القليلة الماضية تركّز الاهتمام على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك ، حيث أنّ البنوك تختلف عن باقي الشركات لأنّ اختيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعاً من الأشخاص ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له أثاراً سيئة على الاقتصاد بأسره ، و في هذا الإطار تعتبر حوكمة الشركات بالبنوك حالة خاصة ومختلفة عن بقية الشركات نظراً لأهميتها وتمثل هذه الأهمية فيما يلي.³

- 1 - وجود معلومات مالية أكثر غموضاً وتعقيداً وهذا يُصعّب من عملية تقييم الأداء و المخاطر .
- 2 - تعدد وتنوع أصحاب المصالح بالبنوك (عدة مودعين وحقوق ملكية متعددة) .
- 3 - حقوق للغير قصيرة الأجل وبمبالغ ضخمة.
- 4 - صرامة وشدّة اللوائح والقواعد التنظيمية.
- 5 - تنظيم بطيء وثقيل في الإجراءات.
- 6 - الآثار الأوسع انتشاراً في حالة انهيارها والتي تنال من المودعين والدائنين التجاريين والمساهمين والذين يُعدّون بالملايين و الآلاف حسب حجم النظام المصرفي في كل دولة .
- 7 - تمثل البنوك عامل مهم وحيوي في النمو والتنمية ، كما تتميز بثقة عامة لأنّها تتلقّى الودائع من الجمهور ومن أطراف أخرى خارج الجهاز المصرفي .

¹ تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير و الممارسات الدولية ، نقلاً عن الموقع :

www.uabonline.org/UABweb/Conference/2004/jordan ، .

² البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، 2004 ، ص ص : 8-9 .

³ Stijn claessens, **Corporate governance of banks: why it is important- how it is special and what it implies** , the Consultative OECD/World Bank Meeting on Corporate Governance , vietnam , 06-07 decembre(without year) , p12

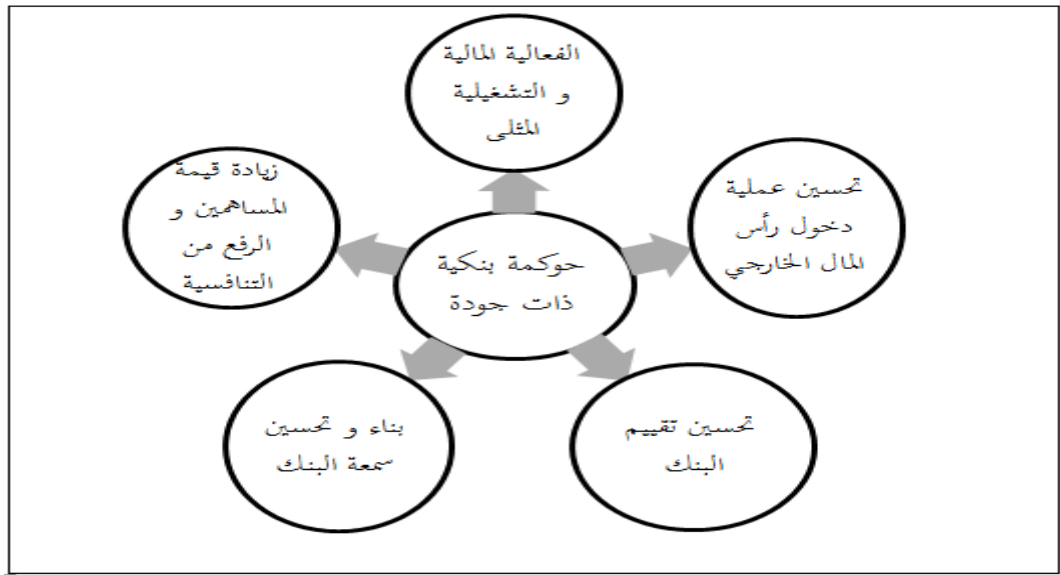
من خلال ما سبق ذكره من مميزات البنوك عن بقية الشركات ، يمكن القول أن تفعيل و تطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية تستمد أهميتها من كون ¹ :

- أن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول ، ومن جهة أخرى فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية .
- خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ، ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لا بد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية .

لل 3 مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة

يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد ، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيعها للشركات التي تقتض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ، فتطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر ، و الشكل رقم (1) يوضح مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة .

الشكل رقم (7) : مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة



Sebastian molineus , **international and mena wide trends and developments in bank and corporate governance** , corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh , 22-23 may 2007, p6

¹ عبد الرزاق الشحادة و سمير إبراهيم البرغوثي ، ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية ، مداخلية مقدمة في المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية العالمية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف -الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص : 7 .

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن تطبيق الحوكمة في البنك بجودة يؤدي إلى :

* الفعالية المالية و التشغيلية المثلى التي تنتج عن طريق تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة في النظام المصرفي ، فالممارسات التي تتم بشفافية في ظل تحديد واضح للمسؤولية و المسائلة من شأنها الوصول بالبنك إلى تحقيق أهدافه ، حيث تعتبر الأساس لبناء الثقة مع المساهمين و الأطراف الأخرى .

* تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي ، ففي ظل زيادة المخاطر يسعى المستثمرون عند إقدامهم على الاستثمار اختيار الوجهة التي تتيح لهم معلومات أكبر عن المخاطر التي ستواجه استثماراتهم ، كما أن وجهة استثماراتهم تتأثر بالجهة التي تتيح شفافية و إفصاح أكبر في أعمالها .

* تحسين تقييم البنك من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة ، و هو ما يوفر ميزة تنافسية لجلب الاستثمار و اقتحام الأسواق الخارجية ، و عليه تُعبّر جودة الحوكمة عن صورة البنك و ذلك لمنعها حالات الفساد الإداري و المالي .

* زيادة قيمة المساهمين و الرفع من التنافسية من خلال القضاء على الفساد الذي يؤدي إلى تجفيف موارد البنك و محو قدرته التنافسية ، كما أنها تضمن حقوق الأقلية ضمن مبادئها و تضمن لهم المعاملة المتكافئة .

* بناء و تحسين سمعة البنك عن طريق الإفصاح عن العلاقات الداخلية في البنك و تحديد المسؤوليات ، و هو ما يعطي صورة واضحة عن عمل البنك .

4 دور البنوك في تعزيز حوكمة الشركات و كفاءة السوق المالي

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة القطاع المالي و قطاع الشركات ، فالقطاع المصرفي هو الجهة المسؤولة عن توفير السيولة اللازمة التي تضمن تنفيذ عمليات الشركات و نموها ، كما أنه يعتبر من المتدخلين الأساسيين في القطاع المالي .

1 - دور البنوك في تعزيز حوكمة الشركات : يمكن النظر إلى دور البنوك وأهميتها في تعزيز الحوكمة بالشركات عموما من خلال العناصر الآتية :

أ - تقييم الشركة طالبة الائتمان وفق التزامها بمعايير وأسس الحوكمة :

تعتبر المؤسسات المصرفية أحد أهم وسائل نشر الفكر والمبادئ الحوكمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث تشكّل المصارف عقدة أساسية في نسيج النظام المالي السائد ، بحيث لا يمكن لأي مؤسسة أو شركة أو أي كيان إداري مزاوله أعماله بنجاح دون التعامل مع المؤسسات المصرفية ، فالمصارف هي المانح الأساسي للتمويل في الأسواق وهذا لا جدال فيه ، ومن هنا فإن اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة المؤسسية

وتوفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان للعملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة .

و يمكن تحفيز المقترضين لاعتبار حوكمة المؤسسات عاملا فاعلا من خلال اعتبارها أحد أركان القرار الائتماني ، الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة المؤسسية لتسهيل الحصول على الائتمان ، كما أنّ تَضُمَّن أسعار الفوائد على القروض مرونة ملموسة اتجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة يقنعهم بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة .

ب - البنوك نماذج اقتداء للشركات :

تعتبر البنوك نماذج اقتداء للشركات باعتبارها شركات مساهمة عامة تفصل بين مساهمي الشركة ومجالس إدارتها والإدارة ، و تشكّل البنوك إحدى أدوات التغيير الرئيسة باتجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة من خلال إرساء قيمها التي تتمثل في الشفافية والإفصاح والعدالة والمسؤولية والمسائلة... الخ .

ج - مسار تعزيز مبادئ الحوكمة :

تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر مسارين ، المسار الأول تقوده سلطة النقد باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي ، والمسار الثاني هو البنوك ذاتها ، لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار في الاقتصاد ككل .

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة الدور الكبير التي تؤديه البنوك في مجال توجيه الشركات نحو تطبيق مبادئ الحوكمة ، و فيما يلي نورد بعض التوصيات التي من الممكن أن يضمن من خلالها البنك تعزيز حوكمة الشركات¹ :

- أن تقوم جمعية البنوك بالتأثير على البنوك باتجاه اعتماد الحوكمة كأحد عناصر القرار الائتماني الدافع باتجاه تغيير الثقافة المصرفية السائدة ، و ذلك من خلال برنامج تدريبي يُبَيِّن أهمية الحوكمة في تخفيض المخاطر التي تواجه البنوك .

- أن يشكّل كل بنك لجنة تعنى بالحوكمة و تسهم في تعزيزها لدى البنك نفسه و تعزّز من ثقافة الحوكمة لدى موظفي البنك و تحديدًا موظفي الائتمان .

- أن يكون التزام العملاء بممارسات الحوكمة أحد الشروط لانطباق تعريف البنك لمفهوم أفضل العملاء .

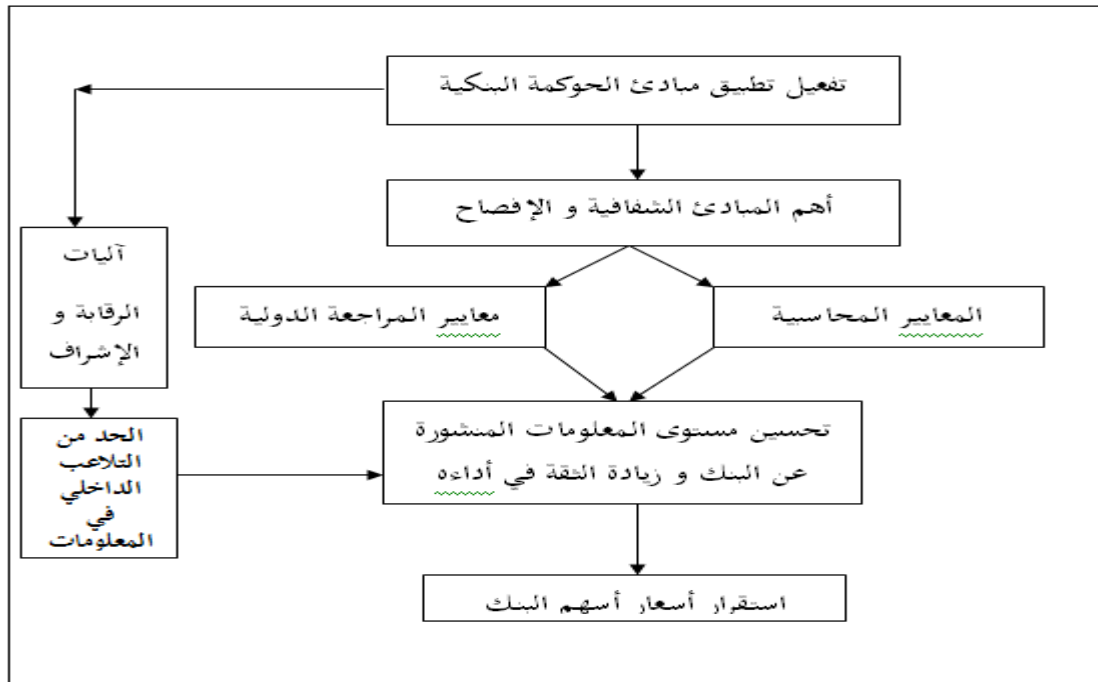
¹ محمد حتملة ، دور البنوك في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات ، نقلا عن الموقع : www.hawkama.net/articles.aps?id=3

- أن يتم تطبيق نموذج لتقييم الإدارة ضمن عناصر التقييم التي يستخدمها البنك كتلك المستخدمة في عملية التحليل المالي ، بحيث يتم تغذية هذا النموذج من خلال مطالعة مسؤولي الائتمان استنادا إلى خبراتهم مع العملاء ، و أن تقوم جمعية المدققين بتطبيق ضوابط و عقوبات لمكاتب التدقيق غير الملتزمة بأخلاقيات المهنة .
- أن تطلب البنوك الإفصاح عن النشاطات الأساسية للشركات المتعامل معها .
- أن يكون ضمن خطة البنوك عند دخولهم كمستثمرين في شركات المساهمة التأثير في أسلوب إدارة هذه الشركات باتجاه تبني و تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة .

2 - دور تطبيق الحوكمة البنكية في تفعيل سوق رأس المال :

تمتد الآثار الايجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة من القطاع البنكي ليصل تأثيرها الأسواق المالية ، فالبنوك بصفة عامة تعتبر من أهم المتدخلين في سوق رأس المال ، فبالإضافة إلى طلب و منح التمويل تقوم هذه البنوك بتقديم خدمات كثيرة في عمليات سوق رأس المال.

الشكل رقم (8): دور جودة الحوكمة البنكية في استقرار أسعار الأسهم



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر : جلال العبد ، حوكمة الشركات...ماذا تعني؟ و ما انعكاساتها على سوق المال و حملة الأسهم ، نقلا عن الموقع: www.alaswaq.net

إن تطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح في البنوك كما حثت عليه المبادئ الدولية للحوكمة يفرض على هذا البنك العمل وفق المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية كأحد الدعامات في تحقيق ذلك ، و في هذا

الإطار يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد العوامل الأساسية في تنشيط السوق المالية ، حيث يوفر هذا الأخير المعلومات اللازمة للمستثمرين و هو ما ينعكس على مستوى الثقة السائد بالإيجاب .

بالإضافة إلى عنصري الشفافية و الإفصاح ، يعتبر تطبيق آليات الرقابة الداخلية و الخارجية في إطار تفعيل حوكمة البنوك من أهم الدعائم الأساسية لاستقرار الأسواق المالية ، حيث أنّ الرقابة الداخلية و عملية المراجعة مثلا يعملان على ضمان تطابق صحة المعلومات المنشورة في التقارير مع الواقع الحقيقي ، و هو ما يعتبر بمثابة دعم للمعلومات المتوفرة عن الوضع المالي للبنك ، و بالتالي القضاء على الإشاعات التي تؤدي للمضاربة و عدم استقرار أسعار الأسهم .

٥ دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في الحوكمة المصرفية

تساعد الحوكمة بالبنوك السلطات الإشرافية والبنوك المركزية في فرض رقابتها على المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق أهدافها في حماية حقوق المودعين وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية¹، وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية أن تتحقق من أن لكل مؤسسة مالية ومصرفية خاضعة لإشرافها هيكلًا تنظيميًا مناسبًا ، كما يتعين عليها التأكد من أن هذا الهيكل مصاحب بمجموعة من السياسات وإجراءات الرقابة الداخلية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسة المالية و المصرفية وحقوق المودعين ، ويضمن سلامة ومثانة مركزها المالي وتدعيم استقرارها الإداري .

و في هذا الإطار تلعب البنوك المركزية دورًا أساسيًا في إرساء نظام حوكمة جيد داخل القطاع المصرفي وهذا من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع ، وتؤدي هذه الوظيفة من طرف البنوك المركزية في دول العالم وفق أشكال مختلفة ، حيث نجد في بعض الدول تدخل مباشر للبنك المركزي في إتمام هذه الوظيفة على عكس دول أخرى أين يتم استحداث هيئة مستقلة تتكفل بذلك ، وقد يحدث توزيع هذه المهمة على عدة هيئات مشاركة مع البنك المركزي ، ولكن مهما تعددت هذه الأشكال فلا بد من تدخل البنك المركزي بشكل أو بآخر للحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر².

من خلال ما سبق يمكن القول أن نجاح الحوكمة في المصارف لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية ، ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم ، وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي من جهة ، وعلى البنوك المعنية من جهة أخرى ، ولهذا فإن البنك المركزي يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الحوكمة الجيدة في البنوك وذلك للأسباب التالية :

¹ Jean-Pierre , la stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales, bulletin de la banque de France, N° 84, décembre 2000, p: 07.

² بن علي بلعوز و عبد الرزاق حبار ، الحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية : مدخل للوقاية من الأزمات المصرفية و المالية بالإشارة لحالة الجزائر ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية العالمية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص : 13 .

- إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي .
- نتيجة لتعرض البنوك للمخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية ، فإن وجود الحوكمة ضرورة لهذه البنوك .
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم ، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

٦ العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك

- تتوقف جودة و كفاءة الحوكمة في البنوك على مدى توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية ، و ترتبط هذه المتطلبات بشكل مباشر بالعمل اليومي في البنك من خلال النظام الداخلي ، و من بين أهم مكونات الحوكمة في البنوك نجد الإفصاح والشفافية ، الفهم الأساسي و الجيد للحوكمة ، وظيفة الإشراف و المراقبة ، وظيفة لجنة المراجعة و تركيبة و مؤهلات أفراد الإدارة ، و الملكية الملائمة و المناسبة ، حيث تعمل هذه المكونات في شكل مبادئ أساسية تدعم التطبيق السليم للحوكمة في النظام المصرفي من خلال مايلي ¹ :
- * ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
 - * ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية .
 - * وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية .
 - * وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك .
 - * الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين(ادراك أهمية الوظيفة الرقابية) .
 - * ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة .

¹ النشرة الاقتصادية ، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي ، بنك الإسكندرية ، العدد 35 ، 2003 ، ص ص : 55-59 .

7) الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك

تتمثل أهم العناصر الأساسية التي تتوقف عليها فعالية الحوكمة في البنوك في مجموعتين أساسيتين ، تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين ، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين ، و تظم كل مجموعة الأطراف الأساسية التالية :

✓ تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين ، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون .

✓ أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع ، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، و المراجعين الخارجيين بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

من خلال عرض الأطراف الأساسية لحوكمة البنوك نلاحظ التعقيد الذي يتميز به عمل المؤسسات المصرفية عن الشركات الاقتصادية ، فبالإضافة إلى حملة الأسهم يوجد في المؤسسات المصرفية المودعين الذين يلعبون دورا محوريا في عملية الرقابة ، كما أن المؤسسات المصرفية تخضع لرقابة البنوك المركزية أو أحد الهيئات التابعة لها و هو ما لا نجده في الشركات الاقتصادية ، و نتيجة الخصوصية و الحساسية في عمل البنوك فهي عادة ما تخضع إلى إطار قانوني خاص بها .

8) أسئلة:

1/ حلل واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية ؟

2/ تعتبر الشفافية من أهم مبادئ الحوكمة و هذا ما يتعارض مع السرية المصرفية

المطلوب : حلل و ناقش هذا التعارض

3/ لماذا تعتبر تطبيق الحوكمة في البنوك أكثر ضرورة من المؤسسات الأخرى ؟

المحور السابع : نظام المعلومات المصرفية

تمهيد/

يساهم نظام المعلومات المصرفي بدور كبير في تحسين الأداء المصرفي من خلال توفير المعلومات التي تساعد في إدارة الموارد المالية و الخدمات المقدمة للعملاء البنوك و هي تقوم أساسا على جمع البيانات و المعلومات بهدف دعم العمليات المصرفية و اتخاذ القرار.

① مفهوم نظام المعلومات:

يتعلق المفهوم الأول بنظام المعلومات كحقل من حقول المعرفة ، إذ يركز على علاقة المعلومات بالتكنولوجيا، الأفراد ، المؤسسات و المجتمع ككل ، أما المفهوم الثاني فينظر إلى نظام المعلومات من زاوية إمداد الأفراد و المؤسسات بالاحتياجات المعلوماتية لغرض اتخاذ القرارات السليمة وبناءا على ذلك فإن نظام المعلومات يوصف بأن مجموعة من الأفراد و الأجهزة التي تتولى عمليات جمع ، معالجة ، تخزين البيانات واسترجاعها بغية تقليل حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات و ذلك من خلال تلبية حاجات المدراء من المعلومات ذات خصائص معينة¹ ومنه نستنتج أن :

نظام المعلومات يتولى جمع و معالجة البيانات و تخزينها و تحليلها و تجهيز المعلومات لهدف معين
An information system (IS) collects, processes , stores ,analyzes and disseminates information for a specific purpose.

② أنواع نظم المعلومات :

تتنوع نظم المعلومات و تختلف وظائفها بحسب طبيعة العمل و احتياجات المستخدمين و يمكن تصنيف هذه النظم من حيث استخدام التكنولوجيا إلى ما يلي:²

- 1 - **نظم المعلومات اليدوية:** و هي النظم التي تتم يدويا جميع عمليات الإدخال و المعالجات و المخرجات مع استخدام بعض الأدوات البسيطة منها و الأقلام و الورق....إلخ
 - 2 - **نظم المعلومات نصف الآلية :** و هي النظم التي تتم يدويا في الإدخال و المعالجات و المخرجات عن طريق استخدام الأفراد و المكائن مثل مشغل ماكينة الاستنساخ أو كاتب الآلة
 - 3 - **نظم المعلومات الالكترونية:** هي النظم التي تتم عمليات الإدخال و المعالجات و المخرجات باستخدام الحواسيب الالكترونية و شبكات المعلومات و يطلق على نظم المعلومات الآلية التي تستخدم في مجال الإدارة بنظم المعلومات الإدارية
- بالإضافة إلى هذه النظم توجد تصنيفات أخرى مثل التصنيف وفق معيار المعلومات الإدارية الذي يصنفها إلى نظم المعلومات المالية، و نظم معلومات الإنتاج و نظم معلومات التسويق

¹ جاب الله شافية ، أهمية وفعالية نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، المجلد 01 ،

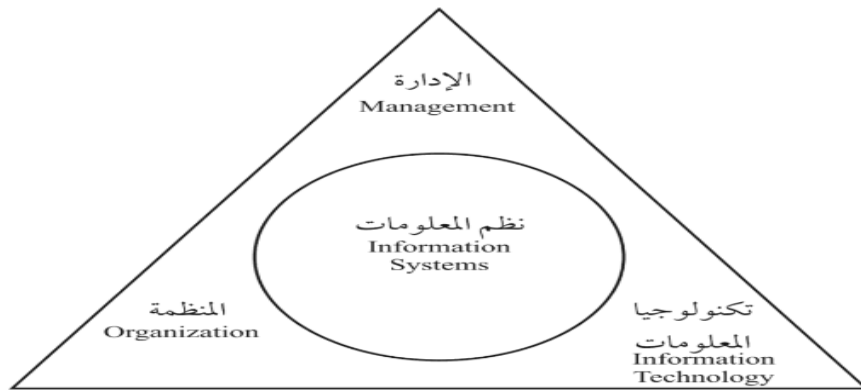
2012 ، ص 116

² عثمان الكيلاني ، علاء السالمي ، أساسيات نظم المعلومات الإدارية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2014 ، ص 67

③ أبعاد نظام المعلومات

يمكن القول ببساطة أن نظام المعلومات هو النسيج الرابط للعناصر الأساسية التي تتكون منها منظمة الأعمال ، و هي : الأفراد ، البنية التنظيمية ، أنشطة الأعمال ، الاستراتيجيات و السياسات و الإجراءات و الثقافة التنظيمية و تشمل أبعاد نظام المعلومات في الإدارة ، تكنولوجيا المعلومات ، المنظمة و وفق ما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل رقم (9) : أبعاد نظام المعلومات



المصدر: سعد غالب ياسين، مبادئ نظام المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،ص30

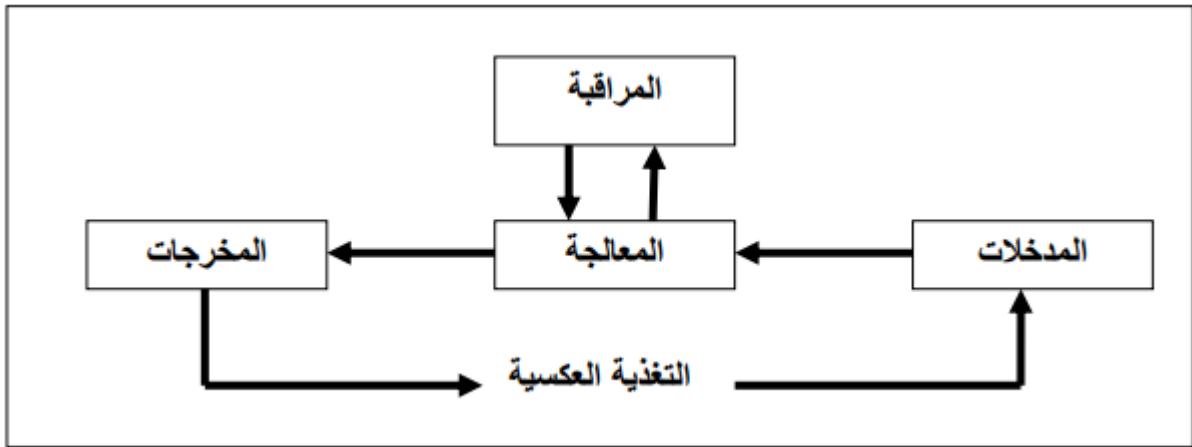
④ مكونات النظام:

يتشكل النظام من مجموعة من الأجزاء أو الأنظمة الفرعية التي تجمعها علاقات وظيفية و تتفاعل فيما بينها قصد تحقيق أهداف مشتركة و هذه الأجزاء هي :¹

- 1 - **المدخلات Input** : هي كل ما يدخل إلى النظام من عناصر و بيانات و معلومات ، سواء كان مصدرها البنية الداخلية أو الخارجية للمؤسسة .
- 2 - **العمليات** : هي كل الأعمال و الوظائف و الأنشطة التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات
- 3 - **المخرجات Output** : هي كل ما ينتج عن عملية التحويل و المعالجة ، ويمكن أن تكون في شكل منتجات أو خدمات أو معلومات أو غير ذلك .

¹ صياد صباح ، أنظمة المعلومات و تأثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2، 2017/2018، ص 10

- 4 - **حدود النظام** : يتميز كل نظام بمحيط داخلي و خارجي ، وتمثل الحدود الفاصل بين هذين المحيطين و قد تكون هذه الحدود مادية كما يمكنها أن تكون غير مادية و تكمن أهمية الحدود عند تصميم النظام حيث يتم التمييز بين العناصر و المكونات التي تنتمي لهذا النظام و تلك لا تنتمي
- 5 - **المراقبة Control** : و تهدف إلى متابعة جميع العمليات التي تتم داخل النظام
- 6 - **التغذية العكسية Feedback** : يقصد بها استرجاع المعلومات لمقارنتها بالمعايير و الأهداف المسطرة مسبقا و تحديد الانحراف ، ويمكن أن تختصر النظام في الشكل التالي :
- الشكل (10): مكونات النظام

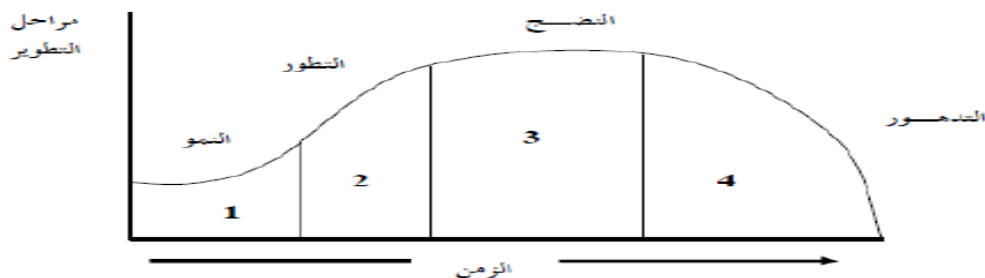


المصدر: صياد صباح ، أنظمة المعلومات و تأثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2، 2017/2018، ص 10

⑥ دورة حياة النظام :

دورة حياة النظام تشمل أربعة مراحل أساسية هي مرحلة النمو (الولادة) ، مرحلة التطور ، مرحلة النضج ، مرحلة التدهور (التلاشي) و يمكن توضيح هذه المراحل كما يبين الشكل في الأسفل :

الشكل (11): دورة حياة النظام



المصدر: غسان ساكت، نظم المعلومات المصرفية :

<http://alfuratuniv.edu.sy/FCKBIH/file/%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9.pdf>

يمكن تلخيص مضمون مراحل حياة النظام وفق الشكل رقم (3) كما يلي :

مرحلة النمو (الولادة): تتميز هذه المرحلة بتكوين النظام

مرحلة التطور : تتميز هذه المرحلة بتوسيع النظام في الوظائف و الأداء

مرحلة النضج: خلال هذه المرحلة يصل النظام إلى قمة التطور و الكفاءة في الأداء

مرحلة التدهور (التلاشي): يضعف أداء النظام بسبب عدم مرونته و تكيفه مع تكيفه مع التطورات الحاصلة في

البيئة المحيطة به

6 أهداف نظام المعلومات المصرفي

يعد نظام المعلومات المصرفي من الركائز الأساسية في العصر الحديث ، حيث يلعب دور محوريا في تحسين

أداء البنوك ومع التطور المتسارع للتكنولوجيا و ازدياد حجم البيانات وتعقيدها أصبحت الحاجة ملحة إلى نظام

معلومات مصرفي قوي لتحقيق الأهداف التالية :¹

✓ تهدف إلى تطوير المصرف و أساليب العمل فيها و يتم ذلك بتقديم معلومات دقيقة بالوقت المناسب، تمتاز بأن

قيمتها أكبر من كلفتها، حيث تصف احتمالات مستقبل المصرف

✓ تلبي حاجات متخذي القرار من المستفيدين و في الوقت نفسه تحقق مبدأ المشاركة في صنع القرار، على أن تؤخذ

قوانين السرية و الأمان على المعلومات بغض الاعتبار

✓ مساعدة المصرف و إدارته على الاستجابة لتغيرات الحديثة أيضا إلى تحصيل البيانات من مصادر توافرها و

معالجتها و صولا إلى إنتاجها لتلبية احتياجات المستفيدين المتمثلين هنا بعقلية الإنسان بوصفه المعني بصناعة

القرارات الإنسانية

✓ يلعب نظم المعلومات المالية و المصرفية الحديثة دورا كبيرا في تقديم المعلومات أو الوثائق أو التقارير ردا على الأسئلة

و ذلك بنوعية معينة و في مجال محدد و بسرعة كافية و بطريقة اقتصادية بحيث يكون هناك مسوغ عملي و

اقتصادي أو أي مسوغ من أي نوع لإقامة النظام والمحافظة عليه .

✓ يلاحظ أن هذا الهدف واسع بحيث يمكنه استيعاب المتطلبات العلمية جميعها تقريبا، فضلا عن استيعاب الأهداف

الفرعية الآتية لتصميم نظام المعلومات المالية و المصرفية.

✓ تشييد استخدام الموارد اللازمة في عملية المعالجة و خاصة تجنب استخدام الأوراق و استخدام الرفوف و دواليب

حفظ الملفات و غيرها

✓ تقديم أفضل خدمات للمستفيدين على النحو الذي يحقق أعلى درجات الرضا لديهم من خلال توفير المعلومات

لهم وفق أفضل الأوصاف.

¹ جمال هداش محمد ، ليلي عبد الكريم محمد، نظم المعلومات المالية و المصرفية ، دار اليازوري للنشر ، 2021 ، الأردن ، ص ص 44 ، 45

7 خصائص نظام المعلومات المصرفي¹

- 1 **الدقة** : تتمثل في مدى صحة المعلومات و درجة خلوها من التقريب و الخطأ في عرض الأحداث ، أي أن المعلومات منسجمة من بيانات صحيحة و تقديرات مبنية على أسس علمية
 - 2 **-الوقتية**: وهي تزويد الإدارة بالمعلومات المصرفية الضرورية و في الوقت المناسب لاتخاذ قرار اختيار البدائل من بين البدائل المتوفرة للإدارة
 - 3 **-الملائمة**: إذا كانت المعلومات المنتجة لا تؤثر في القرار أو مراحل صياغته فإنه لا معنى لإنتاجها و توصف المعلومات بأنها ملائمة إذا كانت تيسر للقائم باتخاذ قرارات مهمة و المفاضلة بين البدائل المختلفة
 - 4 **-المصادقية**: تكون المعلومات ذات مصداقية إذا اشتملت على الحياد ، والصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات و كذلك إمكانية مراجعتها و قياسها
- بالإضافة إلى هذه الخصائص التي من خلالها تتحدد قيمة المعلومات يجب مراعاة مايلي:
- ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية
 - ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية
 - ✓ أن يكون سريعاً و دقيقاً و استرجاع المعلومات الكمية و الوصفية المخزنة و ذلك عند الحاجة إليها
 - ✓ أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطوره ليتلاءم مع التغيرات التي تطرأ على المؤسسة
 - ✓ يجب أن تكون المعلومات صحيحة و سهلة الاستخدام لكي تكون نافعة
 - ✓ أن تكون معلومات النظام قابلة للمقارنة مع معلومات الأنشطة الأخرى، وكذا فيما بينها بين الفترة و الأخرى.

¹ عامر سلوى ، حسين بلعجوز ، فاعلية نظم المعلومات المصرفية و دورها في تسخير القروض المتعثرة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة ، المجلد 08 ، العدد 01 (2320) ، 2013 ، ص 102

8 أسئلة :

1/ حلل أثر نظام المعلومات على الأداء البنكي؟

2/ ماهي التحديات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المتطورة في نظام المعلومات البنكية في الجزائر؟

المحور الثامن : الصيرفة و البنوك الالكترونية

① تعريف الصيرفة الإلكترونية

يقصد بالصيرفة الإلكترونية هي " إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني، والتي تعد الانترنت من أهم أشكالها فهي بنوك افتراضية تنشئ لمت مواقع على الأنترنت لتقدم نفس الخدمات المقدمة من البنك من سحب، دفع وتحويل، دون انتقال العميل إليها⁽¹⁾.

② نشأة الصيرفة الإلكترونية:

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني ، مع بداية الثمانيات حيث برز مفهوم Monétique الذي يعني التزاج النقد بالالكترونيك⁽²⁾، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني في الواقع ظهر في فرنسا أين تم استخدام بطاقات كرتونية في الهاتف، وفي الولايات المتحدة تم استخدام البطاقات المعدنية ، وفي الخمسينيات شهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث طرحت شركة American express في 1958 بطاقة بلاستيكية،و التي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات ، وفي 1968 تم إصدار بطاقة Bank Americard (من طرف 8 مصارف كبرى) والتي تحولت فيما بعد إلى شركة Visa المشهورة عالميا، حيث تم إصدار بطاقة زرقاء في فرنسا من قبل 6 مصارف فرنسية، وبفضل ثورة الإلكترونيك تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في البلدان المتقدمة حيث أصبحت البطاقة تحتوى على ذاكرة ويمكن تخزين القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

ومع الانتشار الذي حدث مع ثورة الأنترنت وتطور التجارة الإلكترونية، أدت إلى تحول كبير لمجالات الصيرفة الإلكترونية، وظهرت خدمات مصرفية عبر شبكة الأنترنت ووسائل دفع إلكترونية⁽³⁾.

③ أسباب ظهور انتشار الصيرفة الإلكترونية:

يرجع ظهور الصيرفة الإلكترونية إلى⁽⁴⁾:

1. تنامي أهمية ودور الوساطة الإلكترونية، خاصة الأنترنت بفعل تزايد حركة التدفقات النقدية والمالية، إما في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار والناجحة عن تطور الأسواق المالية.
2. تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي.

¹ ناظم صالح ومعاري فريدة. البنوك الإلكترونية، (ملتقى وطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات) ، جامعة الشلف، الجزائر، أيام: 14 / 15 ديسمبر 2004.

² رحيم حسين وهاري معراج. الصيرفة الإلكترونية كمدخل لمصرنة المصارف الجزائرية ، (ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، أيام: 14 و 15 ديسمبر 2004.

³ جليل نورالدين. تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر "3"، الجزائر، 2005/ 2006.

⁴ جليل نورالدين. مرجع سبق ذكره.

3. وجود منافسة شديدة بين البنوك ببعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية، هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.
4. تزايد دخول عدد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركة التأمين ومنافسة البنوك، من خلال تقديمها نفس الخدمات التي تقدمها البنوك.

④ أنماط البنوك الإلكترونية

1. الموقع المعلوماتي: يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي ويسمح هذا الموقع للمصرف بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
2. الموقع الاتصالي: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين المصرف والعملاء مثل البريد الإلكتروني تعبئة طلبات أو نماذج الخط وتعديل معلومات القيود والحسابات، الاستفسار.
3. الموقع التبادلي: ويمكن من خلاله أن يمارس المصرف نشاطه في بيئة إلكترونية كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا مع سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل المصارف أو خارجه.

⑤ قنوات التوزيع الإلكتروني : من أهم قنوات التوزيع نذكر ⁽⁵⁾:

1. آلة الصرف الآلي : وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسب الصرف، ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات مثل السحب النقدي والإيداع النقدي والاستفسار عن الحساب وغيرها.
2. نقاط البيع الإلكتروني : وهي آلات التي تنتشر لدى مؤسسات تجارية وخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن العميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال خصم على حسابه الإلكترونية بتمير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحساب المصرف.
3. الصيرفة المنزلية: وهي ذلك الحساب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان والذي يتصل بحساب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر أو رقم سري أو كليهما لإتمام العمليات المصرفية المطلوبة.
4. بنوك الأنترنت: وهي أكثر أهمية في مجال توزيع الخدمة المصرفية إلكترونيا.

ثالثا: مهام المصارف الإلكترونية:

1. التحويل الإلكتروني للأموال : تعمل المصارف الإلكترونية عن طريق المشاركة في شبكة حاسوبية تتداول إلكترونيا لمجموعة من القيود المحاسبية التي تتم بين الدائن والمدين في مختلف المصارف، ويهدف نظام التحويل

⁵ أديب قاسم. الصيرفة الإلكترونية، (مجلة الاقتصاد)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (27)، بغداد، 2011، ص: 7-8.

الإلكتروني للأموال من أجل تسهيل وتعجيل المدفوعات وتسويتها بين المصارف، وهذا ما ينتج عنه تقديم خدمات أفضل للزبائن من خلال هذه العملية المصرفية، تتميز المصارف بميزة تنافسية في الأسواق العالمية من خلال العمل الإلكتروني يتيح للمصارف إمكانية التسوية الفورية للأموال عبر حساباتها الجارية في المصارف المركزية.

2. خدمة البطاقات : تقدم المصارف الإلكترونية خدمات متميزة للزبائن ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من الزبائن على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص.

3. نظام مصرفي مباشر مع الزبون : بدأت مجموعة من المصارف العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة مع الزبائن من الحساب الآلي المتواجد في المنزل أو المكتب، ومن خلال هذه الخدمة يستطيع الزبون أن يتمكن من القيام بالعمليات الروتينية مثل تحويل الأموال من حساب لآخر.

⑥ للمزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية

توفر الصيرفة الإلكترونية عدة مزايا للأطراف المستعملة من عملاء، البنوك وكذا للاقتصاد الوطني بصفة عامة، في مقابل هذه المزايا نجد للصيرفة الإلكترونية عيوب كثيرة تحول دون تطورها.

أولاً: مزايا الصيرفة الإلكترونية

تتعدد مزايا الصيرفة الإلكترونية بتعدد الأطراف المستعمل لها حيث نجد⁽⁶⁾:

1. بالنسبة للعملاء : إن مزايا وفوائد الصيرفة الإلكترونية عديدة وكثيرة للعملاء منها:

أ) منح للعملاء قدر أكبر لاختيار الخدمة المصرفية الأكثر ملائمة لهم وهذه الميزة التي تعتبر نقطة نوعية في علاقة البنك والعملاء.

ب) تقديم الخدمة المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة / 24 ساعة بمعنى خدمة متواصلة.

ت) يمكن للعميل من الاطلاع على الحساب بالإضافة إلى معرفة أسعار الفائدة، مواعيد الاستحقاق.

ث) سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر.

ج) توفير درجة الأمان والسرية بدرجة عالية من الدقة.

ح) إمكانية الحصول على الخدمة المصرفية السريعة ومريحة وبتكلفة منخفضة.

خ) إمكانية الحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة في الوقت والمكان المناسب.

2. بالنسبة للبنك: من أهم المزايا التي يستفيد منها البنك نذكر:

أ) إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا من الاستفادة من البيانات المتوفرة لديها من عملائها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج كمبيوتر الخاصة بقاعدة البيانات.

ب) زيادة المنافسة بين البنوك ويسمح لها بالدخول على أسواق جديدة ومن ثم زيادة انتشارها الجغرافي.

¹ بوقوم محمد ومعطى الله خير الدين. المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، (ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الآفاق والتحديات)، جامعة قالمة، الجزائر : أيام: 05/06 نوفمبر 2001.

- (ت) الحفاظ على زبائنها وجذب زبائن جدد.
- (ث) تقليل تكاليف الإجراءات كالأستخدام الأوراق، الوقت والجهد.
- (ج) الميزة التنافسية التي يحاول كل بنك نأجح التميز بها في خدماته، فأتصال الزبون ببنكه عبر الأنترنت يزيد حسب جودته وسرعته من تميز بنكي الجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.
3. مزايا الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد الوطني:
- (أ) زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية ومن ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني: تستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الأنترنت في التعامل المصرفي، هذه الرسوم سوف تعاد دورتها في اقتصاد البنك وتنشيطها من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدمات الأنترنت في هذا المجال.
- (ب) إن المعاملات المصرفية عبر الأنترنت يزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك والتي بدورها تساعد على تحسين أداء الاقتصاد بشكل عام.

4- عيوب الصيرفة الإلكترونية:

- في مقابل الإيجابيات المذكورة سابقا فإن هناك بعض السلبيات للصيرفة الإلكترونية منها⁽⁷⁾:
- ✓ صعوبة استخدام اللغة أو عدم توفر النشرات الإرشادية.
 - ✓ عدم توفير الأمان والسرية في استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي مما يعرض هذا الأخير إلى ما يعرف بمخاطر التشغيل الناجمة عن ممارسة الأعمال المصرفية الإلكترونية.
 - ✓ غسيل الأموال: لقد شهد تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفاقم هذه الظاهرة أفقيا ورأسيا، ويمكن أن يكون ذلك بقصد أو بغير قصد من طرف البنك، سواء من خلال قبول الودائع دون أن يكون لها الحق في استفسار عن مصدرها.
 - ✓ صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة: حيث أن نظام البنك الإلكتروني يتيح للعميل القيام بتحويل أمواله بضغطة على زر الكمبيوتر أو التلفون خارج الدولة إلى دول أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة للتأثير لأزمة السيولة سواء بالزيادة أو النقصان.
 - ✓ ظهور المخاطر التنظيمية: نظرا لأن الشبكة تقدم الخدمات من أي مكان في العالم فإن هناك خطر يتمثل في محاولة المصارف التهرب من الإشراف والتنظيم مما يخضع البنوك المركزية في وضع يصعب عليها فرض رقابتها الكاملة على هذه المصارف.
 - ✓ ظهور المخاطر القانونية حيث تنطوي المعاملات المصرفية على درجة كبيرة من مخاطر قانونية لعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل بدأها في تقديم خدماتها فيه، وغيرها من المخاطر.

7- مفهوم وسائل الدفع الحديثة

¹ بوقموم محمد ومعطى الله خير الدين. مرجع سبق ذكره.

تتعدد التعاريف حول وسائل الدفع الحديثة حيث نجد عدة جهات أعطت تعريفا لها ومن بين هذه الجهات نجد اللجنة الأوروبية، البنك الأوروبي، وغيرها من الجهات.

1- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني.

تعرف وسائل الدفع الإلكترونية بأنها مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان⁽⁸⁾.

حسب اللجنة الأوروبية هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على حامل إلكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب، تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها، وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل إلكتروني للقطع والأوراق النقدية⁽⁹⁾.

يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني أنه عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية، وهذا يعني أن العملية هي عبارة عن تحويل نقدي من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر، وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة) يتمثل في شبكة مصرفية، وتتم هذه المعالجة عن طريق مجموعة من الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان⁽¹⁰⁾.

من خلال التعاريف السابقة سنحاول إعطاء تعريف شامل لوسائل الدفع الإلكتروني:

وسائل الدفع الإلكتروني هو مجموعة الوسائل التي تتم بواسطتها عملية الدفع عن طريق تحويل الأموال ومعالجتها بطريقة إلكترونية، لتسديد دين ما وبالتالي لا يتطلب الرجوع إلى التعاقد المباشر بين الدائن والمدين، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان.

2- أطراف عملية الدفع الإلكتروني.

تتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف⁽¹¹⁾:

1. **المتعامل (الدافع أو المشتري):** هو الشخص، والأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها، تمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من طرف الصراف الآلي ATM باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.
2. **التاجر البائع المستفيد:** هو الطرف الذي يقوم بتسليم قيمة الدفع الإلكتروني والذي ثمنه لبضاعة أو خدمة قام بتقديمها المشتري.

⁸ جلال عايد الشورة. وسائل الدفع الإلكتروني، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص: 58.

⁹ بورزق إبراهيم. دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

¹⁰ رحيم حسن. الاقتصاد المصرفي (مفاهيم-تحليل-تقنيات)، ط (01)، الجزائر: دار بقاء للنشر والتوزيع، 2008، ص: 155.

¹¹ جلال عايد الشورة. مرجع سبق ذكره، ص: 137.

3. المصدر المحرر: هو البنك (المؤسسة المالية) الذي قام بإصدار وسيلة الدفع (البطاقة) والتي يتم استعمالها في عملية الدفع الإلكتروني.

4. المنظم (المركز العالمي للبطاقة): هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات، وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها ويتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1% - 4% من قيمة العملة التي يدفعها التاجر إضافة للاشتراك السنوي.

⑧ خصائص وسائل الدفع الإلكتروني.

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹²⁾:

1. يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.

2. يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:

وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

3. يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

4. يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

- (أ) الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.
- (ب) الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية.

¹ لوصيف عمار. استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص: 30-31.

5. يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:

أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

6. يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

أ) الأولى: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب) الثانية: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة. وهذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل وتخفيض تكاليف العمليات التجارية، إضافة إلى أنها تنظم الوقت، علاوة على تحسين إدارة النقد والشراكة التجارية بين الممولين والعملاء.

⑨ أنواع وسائل الدفع الحديثة : تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الالكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت.

أولاً: بطاقة الائتمان:

هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية، تصدرها المصارف أو منشآت التمويل الدولية تمنح للأشخاص لهم حسابات مصرفية وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل الحاملين لهذه الحصول على ائتماناً مجانياً متفق عليها مع المصرف، يقومون سداده بعد مدة، ويطلق لفظ بطاقة الائتمان، والتي تعبر عن لفظ ائتمان واعتماد، وهذه البطاقة فضلاً عن كونها أداة للوفاء أو الدفع مثل بطاقة ضمان الشيك، فإنها تمنح حاملها ائتمان مصرفياً قصير الأجل، ولهذا يطلق عليها مصطلح بطاقات الائتمان⁽¹³⁾.

ثانياً: البطاقة الذكية:

هي بطاقة بلاستيكية تشبه بطاقة الائتمان، وتحتوي على شريحة ميكروية يمكن استخدامها في استخراج وتخزين، ومعالجة ونقل بيانات رقمية مثل النقد الالكتروني أو المعلومات الطبية. وتعطي هذه البطاقة الاختيار بين التعامل الائتماني أو عن طريق الدفع الفوري، ولقد تم تطوير تكنولوجيا البطاقة الذكية منذ منتصف السبعينات إلا أن القفزة الكبيرة في انتشار استعمالها قد تحققت في الثمانينات في كل من أوروبا وآسيا، وذلك في ثلاثة مجالات أساسية وهي المحفظة الالكترونية، وتسديد تكاليف الرعاية الصحية وخدمات النقل الداخلي في المدن، إلا أنها شهدت تطوراً كبيراً سنة 1944، حيث تضاعفت اهتمامات المصارف وشركات الخدمات المالية لاستعمال هذا النوع من البطاقات وذلك لعدة أسباب منها⁽¹⁴⁾:

1. تناقص تكلفة البطاقة الذكية، حيث أصبحت تكلفة الوحدة الواحدة منها بحدود (1-2.5\$)

2. تزايد المخاوف حول احتمالات التزوير التي ترافق استعمال نظم البطاقات الاعتيادية.

¹³ بن عمارة نوال. وسائل الدفع الالكترونية: الآفاق والتحديات، (الملتقى الدولي التجارة الالكترونية)، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام: 17/16/15 مارس 2004، ص: 7.

¹⁴ نورالدين جليل وأمينه بركان. مرجع سبق ذكره، ص: 262.

3. تعاظم الاهتمام " بالتعامل عن بعد" عبر الهواتف، الحواسيب الشخصية.

4. البحث عن فرص جديدة لتحقيق الإيرادات ليس فقط من قبل المصارف ومجهزي الخدمات المالية، بل وحتى من قبل شركات الاتصالات والحواسيب ومحلات استخدام البطاقة الذكية متعددة.

ثالثا): النقود الالكترونية:

تعرف النقود الالكترونية بأنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإنّ النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

وتوجد صورتين للنقود الالكترونية⁽¹⁵⁾:

1. **الصورة الأولى :** هي البطاقة السابقة للدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.

2. **الصورة الثانية:** هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت، والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية.

رابعا): الشيك الالكتروني:

وهو مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو لحامله)، غير انه يختلف عنه في انه يرسل الكترونيا عبر الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل⁽¹⁶⁾.

خامسا): التحويلات المالية الالكترونية:

يقصد بنظام التحويلات الالكترونية هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات الدائنة أو المدينة الكترونيا من حساب إلى آخر، ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكهم ودون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية، أو البطاقات، كما ويساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة وسهلة الاستخدام وعالية الموثوقية. وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة آلية ومجموعة من البروتوكولات المالية الالكترونية الآمنة والتي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها والتحقق من وصولها إلى الجهة المطلوبة⁽¹⁷⁾.

¹⁵ أكرم حداد ومشهور هذلول. مرجع سبق ذكره، ص: 59.

¹⁶ وهيبه عبد الرحيم. إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية: دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 23-24.

¹⁷ بن عمارة نوال. مرجع سبق ذكره، ص: 7.

سادسا): المحافظ الالكترونية:

تعتبر محفظة النقود الالكترونية وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، كما تعتبر وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستخدم المحفظة من حيث الأصل للوفاء الذي يتم بعيدا عن شبكة الانترنت، إلا أنها من الممكن أن تستخدم أيضا في الوفاء عبر شبكة الانترنت⁽¹⁸⁾.

10 مزايا ومخاطر استخدام وسائل الدفع الحديثة وسبل حمايتها

لوسائل الدفع الالكترونية فوائد كثيرة، فهذه الأنظمة إيجابيات وخصائص تميزها عن غيرها من وسائل الدفع التقليدية، لكن في نفس الوقت لهذه الطريقة أيضا عيوب.

أولاً): مزايا وسائل الدفع الالكترونية.

يمكن تلخيص أهم المزايا والخصائص التي تتمتع بها طرق الدفع الالكترونية فيما يلي:

1. **مزايا البطاقات البنكية:** إن البطاقات البنكية تمنح عدة مزايا سواء لحاملها أو للبنك المصدر لها أو حتى للتاجر، وذلك كما يلي⁽¹⁹⁾:

أ) **المميزات التي تقدمها البطاقات البنكية لحاملها:** تعطي البطاقات البنكية لحاملها العديد من المميزات والخدمات التي يستفيد منها أثناء تعاملاته، وأهم هذه المزايا ما يلي:

أ) **الأمان:** تجنب البطاقة العميل حمل النقود وما ينتج عن ذلك من مخاطر السرقة أو الضياع.

ب) **المرونة:** تكسب حاملها المرونة في الحصول على احتياجاته من سيولة نقدية وبيع وخدمات من مصادر متنوعة في أي مكان من العالم وفي أي وقت وبأي عملة.

ت) **مكانة مميزة في المجتمع:** فالبطاقات تمثل مظهرا من مظاهر التقدم، لذلك تعطي لحاملها وضع مميز ومكانة اجتماعية ورضاء نفسي وثقة كبيرة في معاملاته التي تتم باستخدامها.

ب) **المميزات التي تقدمها البطاقات للبنك المصدر لها:** من المعروف أن البنك مؤسسة تهدف إلى تحقيق الربح السريع، وبالتالي فإن إصدارها للبطاقات البنكية يعني أن هذه الأخيرة تجلب له العديد من المنافع والأرباح والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

ث) **كبر حجم عائد هذا النظام (البطاقات البنكية) قياسا إلى أعبائه.**

ج) **وسيلة سهلة ودقيقة في تسوية المعاملات بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن أماكن إتمامها والعملات التي تمت على أساسها.**

ح) **تعتبر مصدرا مربحا من خلال ما يحصل عليه البنك من رسوم الاشتراك والزيادات الربوية على تسديد الدفع للعمليات المالية والنقدية، والعمولات التي تتقاضاها البنوك من التجار، إلخ.**

¹⁸ طارق عبد العال حماد. التجارة الالكترونية، مصر: الدار الجامعية، 2003، ص: 123.

¹⁹ وهيبه عبد الرحيم. مرجع سبق ذكره، ص: 23-24.

- (خ) تقليل الضغط على البنوك وتجنب الطوابير الطويلة نتيجة استخدام بطاقات الصراف الآلي.
- (ت) **المميزات التي تقدمها البطاقات للتاجر:** التاجر هو الآخر يستفيد من جراء استعمال الغير للبطاقات من أجل شراء سلعه أو الاستفادة من خدماته وذلك كما يلي:
- (د) **زيادة المبيعات:** يساعد استعمال البطاقات التجار على زيادة مبيعاتهم من مختلف السلع والخدمات وبالتالي إلى زيادة أرباحهم، فالبطاقة تشجع حاملها على الزيادة في الاستهلاك لعدم التزامه بالسداد الفوري؛
- (ذ) **تقليل المخاطر:** فقبول التجار التعامل بالبطاقات يجنبهم تواجد النقود في محلاتهم، مما يجنبهم احتمالات قبول عملات مزورة أو الاختلاسات من قبل موظفيه أو حتى قبول الشيكات التي يمكن أن تكون بدون رصيد.... إلخ
- 2. مزايا البطاقات الذكية:** تعد هذه البطاقات أكثر أمنا من البطاقات البنكية العادية، وهو ما جعل العديد من البنوك تستخدمها بدلا منها، هذا بالإضافة إلى ميزات عديدة أهمها⁽²⁰⁾:
- (أ) تعد أفضل من الشريط المغناطيسي وذلك لأن هذا الأخير نسبة الخطأ فيه تصل إلى 250 لكل مليون معاملة، بينما نسبة الخطأ للبطاقات الذكية تصل إلى 100 لكل مليون معاملة.
- (ب) انخفاض تكلفة البطاقات الذكية حيث أصبحت تكلفة الوحدة الواحدة منها بحدود (1-2,5\$).
- (ت) قدرتها على تخزين أكثر من 100 ضعف من المعلومات أكثر من بطاقة بشريط مغناطيسي.
- (ث) صعوبة تزويرها، فعكس البطاقات المغناطيسية فإن البطاقة الذكية لا يمكن قراءتها وصعبة إن لم تكن مستحيلة التقليد.
- 3. مزايا النقود الالكترونية:** يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تميز وسيلة الدفع هذه كما يلي⁽²¹⁾:
- (أ) **سهولة الاستخدام:** حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد الأمر على حاسبه الآلي، كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية وبأي قيمة.
- (ب) **السرية:** حيث يمكن للمشتري أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات.
- (ت) **الأمان:** يتيح نظام النقود الرقمية أعلى درجات الأمان الممكنة وذلك لاعتماده على وسائل الأمان المتكثرة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنت.
- (ث) **انخفاض التكاليف:** حيث تنعدم تكاليف المقاصة أو التسوية، لأن العملية تتم أوتوماتيكيا.
- (ج) **لا تخضع للحدود:** يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان، وفي أي وقت، كونها تعتمد على شبكة الانترنت التي لا تعرف بالحدود الجغرافية والسياسية، وذلك دون أن تؤثر في التكلفة.

²⁰ وهيبه عبد الرحيم. مرجع سبق ذكره، ص: 176-177.

²¹ جليل نور الدين وبركان أمينة. *الصيرفة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية*، (مجلة معارف)، عدد (11)، جامعة البويرة، جوان 2011.

4. مزايا التحويلات المالية الالكترونية: يقدم نظام التحويلات المالية الالكترونية منافع لكل من البنوك والعملاء وتجار التجزئة، نوجزها فيما يلي⁽²²⁾:

أ) تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية: قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف الخدمات المصرفية من خلال:

- تقليل أو إلغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة لتجميع الشبكات.
- تخفيض خسائر منح الائتمان.

ب) توفير النقدية بصورة فورية: يؤدي نظام التحويلات المالية الالكترونية إلى تحسين التدفق النقدي، من خلال ما توفره التحويلات من موثوقية التدفق، وكذا تسريع دورة النقد.

ت) تيسر العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يؤدي إلى رفع فعالية نظام العمل.

5. مزايا الشبكات الالكترونية: أما أهم المزايا التي تتمتع بها الشبكات الالكترونية فهي⁽²³⁾:

أ) توفر 50% من رسوم التشغيل مقارنة بالبطاقات البنكية.
ب) تتم تسوية المدفوعات من خلال الشبكات الالكترونية في 48 ساعة فقط مقارنة بالشبكات العادية التي تسويتها في وقت أطول من خلال المقاصة.

ت) تقضي على المشاكل التي تواجهها الشبكات العادية كالضياع والتأخير.

ثانياً: مخاطر استخدام وسائل الدفع الالكترونية:

إن قضية الأمن في عمليات الدفع وتحويل الأموال عبر الانترنت هي قضية شائكة وكبيرة، ولا زالت العديد من عمليات السرقة والاحتيال وإلى يومنا هذا تزداد يوماً بعد يوم بالرغم من عمليات التشفير المعقدة التي تقوم بها المؤسسات المالية لضمان أمن وسرية نقل المعلومات عبر الشبكة، لذا فإن العالم بأسره الآن أصبح يستخدم بروتوكولات ومعايير دولية لضمان الأمن والسرية في نقل وتبادل المعلومات والأموال عبر الشبكة كما يجب استخدام برامج وأنظمة ذكية تستخدم عالمياً في عملية الدفع الالكتروني.

فالمعامل بطرق الدفع الالكترونية عبر الانترنت قد يواجه حالات احتيال وغش كالاتي⁽²⁴⁾:

1. انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل اللصوص بيانات شخص ما على الشبكة الالكترونية أسوأ استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات

²² وهيبه عبد الرحيم. مرجع سبق ذكره، ص: 179.

²³ وهيبه عبد الرحيم. مرجع سبق ذكره.

²⁴ تقرووت محمد. واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص: 148.

لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة.

2. جرائم السطو على أرقام البطاقات: أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، مما أدى إلى تزايدها، والتي أعقبتها عملية الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها.

3. غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية: تعتبر الانترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخداما وأيسر في التعامل مع البنوك، وضغطه مفتاح تفتح له آفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية من أي جهة في العالم، فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الالكتروني للأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك، ثم تحول إلى عدة فروع في بلدان مختلفة.

4. السلب بالقوة الالكترونية: حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحاييل باختلاق دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها، وذلك عن طريق اختلاق مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب. إن وسائل الدفع الالكترونية ليست وسائل مثالية فكما لها مميزات فهي تعاني أيضا من عيوب ومخاطر مما يؤثر على سمعتها بين الجمهور، ويؤدي ذلك إلى اتخاذ الحيطة والحذر عند استعمالها، ويمكن ذكر أهم مخاطر وعيوب هذه الوسائل كل على حدة كما يلي:

(أ) **بطاقة الائتمان:** تتمثل أهم المخاطر المرتبطة باستخدام بطاقة الائتمان فيما يلي⁽²⁵⁾:

- **بالنسبة لحامل البطاقة:** من أوضاعها هذه المخاطر الميل إلى زيادة الاقتراض عن طريقها أو على الأقل زيادة الإنفاق، وكذا ارتفاع نسبة الفوائد هي أكبر عيوب البطاقات الائتمانية نتيجة الديون الضخمة، وتشعر البطاقة صاحبها بالغنى الوهمي.

- **بالنسبة لمصدر البطاقة:** تتمثل مخاطر البطاقة على المصرف في:

- ✓ تحمل المصرف المصدر نفقات ضياع البطاقة، وسرقتها، والغش والاحتيال والتزوير فيها؛
- ✓ خطر السيولة على المصرف في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين؛
- ✓ مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وبالتالي زيادة نسبة الديون المدومة بسبب زيادة نسبة البطاقات.

- **بالنسبة للتاجر:** تتمثل مخاطر البطاقة على التاجر في خضوعه لشروط متعددة من جانب المصارف التجارية التي انصاعت بدورها لشروط أخرى من جانب الشركات المنظمة لتلك البطاقات، كما أنه بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر قد يجعل المصرف يلغي التعامل مع هذا التاجر ويضع شركته في القائمة السوداء الموحدة للشركات الائتمانية، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

²⁵ تقرووت محمد. مرجع سبق ذكره، ص: 148.

-بالنسبة للمجتمع: تتمثل مخاطر البطاقة على المجتمع في أن استخدامها قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما يؤدي استخدامها إلى زيادة عرض النقود وهو ما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وبخاصة بالنسبة للقروض الاستهلاكية المتمثلة في البطاقات الائتمانية ويضاف إلى ذلك احتمال الغش والتزوير، من غير صاحب البطاقة حالة معرفة رقم البطاقة أو استخدام البطاقة الضائعة أو المسروقة.

(ب) النقود الإلكترونية: للنقود الإلكترونية العديد من المخاطر أهمها⁽²⁶⁾:

-غسيل الأموال: من السهل وقوعه من خلال شراء سلع وخدمات بالنقد الإلكتروني الذي يمكن صرفه بدون إظهار اسم الشخص بالنسبة لسلع ذات قيمة، وتباع السلع مقابل نقد حقيقي في السوق المفتوحة، وبالطبع يمكن شراء السلع في دولة أخرى بما يزيد من تعقيد الأمور الخاصة بالولاية القضائية.

-التزوير: ومثلما هو الحال بالنسبة للعملة الحقيقية فإن النقد الإلكتروني عرضة للتزوير، فمن الممكن رغم أن هذا بالغ الصعوبة إيجاد وصرف نقد إلكتروني مزيف (مثل أي نوع من النشاط على أساس الانترنت)، فبدون إجراءات وقائية ومضادة قوية فإن التزوير الإلكتروني يمكن حدوثه، وبعد التزوير هناك عوامل اقتصادية رقمية مدمرة عديدة محتملة.

-سيطرة البنوك المركزية على إصدار النقود والتي يمكن أن تحول في حالة التوسع في النقد الإلكتروني إلى بنوك الكترونية.

-يرتبط بذلك أيضا المشاكل الناجمة عن استنساخ العملات الإلكترونية وما قد يؤدي ذلك إليه من مشاكل ومتطلبات الحماية الخاصة بعمليات الاستنساخ.

-تعرض القرص الثابت للتعطيل، وما قد يؤدي إليه من فقدان مبالغ نقدية الكترونية، إلا أن ذلك قد يتماثل مع أي مشاكل تحدث في التعامل مع أوراق النقد بالنسبة للغسيل أو الفقد أو ما إلى ذلك.

سبل حماية وسائل الدفع الإلكترونية:

يتم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تجنب المخاطر التي قد تنجم من استعمال وسائل الدفع الإلكترونية من هذه الإجراءات نذكر⁽²⁷⁾:

1. **التوقيع الإلكتروني:** وهو مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر بمناسبةه، ويتم التوقيع الإلكتروني بواسطة برنامج كمبيوتر خاص لهذه الغاية، وباستعماله فإن الشخص يكون قد وقع على رسالته تماما كما يوقع عاديا ، ويستخدم التوقيع الرقمي على كافة الوسائل الإلكترونية، ومن أهم الشروط التوقيع الإلكتروني أن يسمح بتحديد هوية الشخص الموقع على

²⁶نقرورت محمد. مرجع سبق ذكره، ص: 144.

²⁷محمد البنان. العقود والاتفاقيات في التجارة الإلكترونية، (ندوة عقود التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، مصر، 2007، ص: 38-39.

نحو يسمح بالاحتجاج بالمستند الإلكتروني وإعطاء مضمونه آثاره القانونية بما يشمل من حقوق والتزامات وهناك نوعان من التوقيع الإلكتروني، التوقيع المفتاحي، والتوقيع البيومتري.

2. التشفير الإلكتروني: يعرف التشفير بأنه عملية تحويل المعلومات إلى شفرات غير مفهومة لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الاطلاع على المعلومات أو فهمها، ولذلك تنطوي عملية التشفير على تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفرة، ويمكن تقسيم التشفير الإلكتروني إلى نوعان: التشفير المتماثل (مفتاح سري) والتشفير لا متماثل (المفتاح العام).

3. البصمة الإلكترونية: هي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة، تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة تمثل ملفا كاملا أو رسالة وتدعى البيانات الناتجة بالبصمة الإلكترونية.

بالمحور التاسع : الشمول المالي

① للمدخل إلى الشمول المالي

نال موضوع الشمول المالي اهتمام العديد من الباحثين على المستوى الوطني، حيث يعتبر بمثابة آلية لتقديم الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع بما فيها الطبقات محدودة الدخل، كما يهدف الشمول المالي من المواضيع الهامة التي نالت الاهتمام الأكاديمي والمهني على المستوى الدولي وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 حيث يركز عمل الشمول المالي على كيفية الوصول والاستفادة من الخدمات المصرفية كما يوضح الشكل رقم (1) في الأسفل :

الشكل رقم (12) : كيفية تحقيق الشمول المالي



المصدر: <https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88>

② مفهوم ومحددات الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية ، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية ، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.¹

وفي هذا الإطار يجب التنويه الى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا لـ "الشمول المالي" حيث تستخدم العديد من التعريفات المختلفة عالميا من قبل العديد من المنظمات المتنوعة التي تشير إلى مجموعة من الأنشطة ذات الأهداف المتطابقة نسبيا، وتشمل هذه الأهداف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لشرائح المجتمع التي تعد حالي غير مشمولة بخدمات المؤسسات المالية الرسمية أو تعاني نقص منها²، وعلى العموم يمكن عرض أهم التعاريف التي قدمت للشمول المالي نذكر:

- عفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز و وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تقاسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

- كما عرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه قدرة حصول الأفراد والشركات على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والادخار و الائتمان والتأمين - التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.³

- أما بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وإفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة. ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي ال تخضع ألي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المصرفية. ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج العرض والطلب.⁴

¹ مسري عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2016، ص 15

² المجلس الأعلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الملاحظة الفنية حول الشمول المالي والتمويل الإسلامي، 2019، ص:12.

³ مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017، ص06

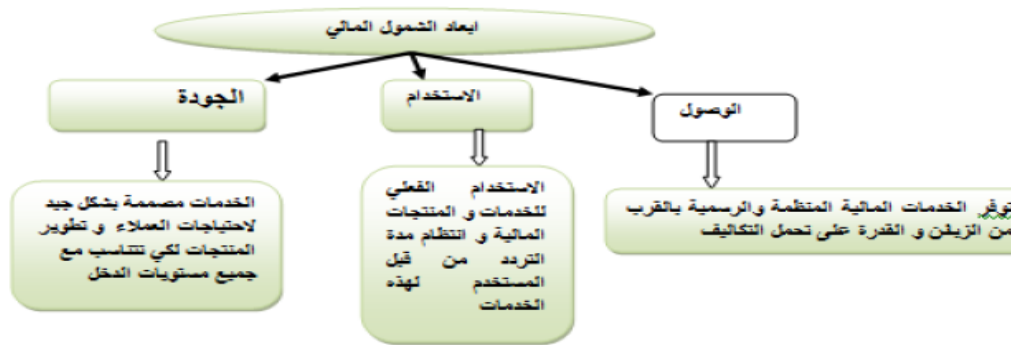
⁴ بنك الجزائر، الشمول المالي ، الجزائر: 2017، ص01

-أما فيما يخص الشمول المالي و فق المنظور الإسلامي فهو حالة يمكن فيها للأفراد والأعمال في مجتمع ما من الوصول إلى فضلا عن استخدام مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، ذات التكلفة الميسرة وذات الجودة، تلبي احتياجاتهم على نحو عادل ومناسب، ويتم توفيرها من قبل الجهات الرسمية المقدمة للخدمات المالية بطريقة تتسم بالشفافية والبساطة، مع الالتزام على النحو الواجب بأحكام الشريعة ومبادئها، مما يتيح فهما مستنيرا وعملية اتخاذ قرار مستنير من جانب العميل، وبعد الهدف النهائي للشمول المالي التقليدي والمتفق عليه مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها تعزيز معيشة المستفيدين والمساهمة في رفاهية المجتمع بشكل مجمل.

③ أبعاد الشمول المالي :

قام البنك الدولي بتحديد ثلاثة أبعاد للشمول المالي تمثلت فيما يلي :

الشكل رقم (13) : أبعاد الشمول المالي وفق البنك الدولي



المصدر: من إعداد الباحث

يمكن تلخيص مضمون أبعاد الشمول المالي كما يلي :⁵

- أ - الوصول إلى الخدمة: يشير إلى قدرة المؤسسة المالية الرسمية على تقديم خدمات و منتجات مالية مختلفة، وتحديد العقوبات التي قد يصادفها العميل أثناء الرغبة في الحصول على هذه الخدمات، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:⁶
- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على مستوى الوطني مجزأة حسب الوحدة الإدارية
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع
- حساب النقود الالكترونية
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
- النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل

⁵ علوان سمية ، بشيشي وليد ، أثر أبعاد الشمول المالي على الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية ، - دراسة تطبيقية على مجموعة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 09 العدد 01 (2024) ، ص 210

⁶ صورية الشنبي ، السعيد بن لخضر ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 04 ، العدد 01 (2019) ، ص 109

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع

ب - الاستخدام: يشير بعد استخدام إلى الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات و المنتجات المقدمة لهم، وتتكون مؤشرات الاستخدام من:

- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحسابات وديعة منظمة
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف

ج- الجودة: يقصد بها قدرة الخدمة على تلبية رغبات المستهلك، وتعتبر جودة الخدمات المالية العامل المحفز أو العنصر الذي يشجع العميل على استخدام الخدمة.

④ أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها بغرض تحقيق الاستقرار المالي و زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للدول، حيث يساهم الشمول المالي بشكل رئيس في تحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية أجندة الأمم المتحدة لعام 2030.

تدل العديد من المؤشرات على تزايد أهمية الشمول المالي و وضعه ضمن أولويات صانعي السياسات، منها تبني هيئات دولية لمبادرات و استراتيجيات تجعل من الشمول المالي محور اهتمامها، مثل إدراج موضوع الشمول المالي ضمن جدول أعمال التنمية العالمية لمجموعة العشرين وتأسيس الرابطة الدولية للشمول المالي⁷، فتعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهو ما يلخص في المحاور التالية:⁸

✓ **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي على وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة أن هناك ارتباط بين عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية ومستويات العدالة الاجتماعية، كما يؤثر الشمول المالي على زيادة مناصب العمل وتحويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

✓ **تعزيز استقرار النظام المالي:** تؤكد الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من

⁷ جمال الجويني وعبد الكريم قندوز، أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، صندوق النقد العربي، الامارات، العدد 8، 2021، ص: 1.

⁸ بولمرج وحيدة وكثاف شافية، الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، المجلد السابع، العدد 3، 2021، ص: 186.

كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير الرسمي بما يدعم فعالية السياسة النقدية؛

✓ **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛

✓ **أتمتة النظام المالي:** طلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي⁹.

⑤ **دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:** أظهر تحليل البنك الدولي وفق تجربة شملت 56 دولة أن أنه للبنوك المركزية دور القيادة في إستراتيجية الشمول المالي بما يعادل 71 % من تلك الدول ، ومن خلال تلك التجارب عرض البنك الدولي ما يجب القيام به طرف البنوك المركزية و المتمثلة هذه الأدوار فيما يلي:¹⁰

- رعاية وتوجيه إعداد إستراتيجية الشمول المالي
- تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات وتمكين الشركات القائمة للتحويل إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم و السماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك البنوك التي تنفي بمعايير تحوطية محددة.
- الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول من دون فروع بنكية
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب ائتمانية و توسيع نطاق انتشارها و تحسين أنظمة المدفوعات .
- تعزيز التثقيف و التعليم المالي.

⁹ معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي: إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، 2016، ص: 2.

¹⁰ صالح الدين ، صادق الشمري ، إحسان صادق راشد ، الشمول المالي و الميزة التنافسية – تجارب محلية و دولية- دار البازوري للنشر ، عمان 2020 ، ص68

7 أسئلة:

- ✓ ماهي أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في توسيع الشمول المالي ؟ وماهي الحلول التي تقترحها لتجاوز ذلك ؟
- ✓ حدد أهداف التنمية المستدامة التي تتقاطع مع أهداف الشمول المالي ؟

بالمحور العاشر : الأزمات المالية والاستقرار المالي

① مفهوم الأزمة المالية و أنواعها .

قبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية وخصائصها نتطرق إلى استعمال مصطلح الأزمة الذي استخدم قديما في علم الطب الإغريقي للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة في تطور حالة المرض التي يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، أما في القرن السابع عشر فقد استخدم للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الكنيسة و الدولة، كما استخدم في القرن التاسع عشر لتعبير على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية و السياسية أما في القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير و مفاجئ في العلاقات بين العرض و الطلب، وتختلف المشكلة عن الأزمة ، بحيث أن المشكلة عبارة عن حدث يأتي بشكل تدريجي من مصادر متنوعة و إشارات تحذير مختلفة مما يتطلب حلها مثل مشكلة البطالة، أما الأزمة فهي حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة الجهول، وتجعل متخذي القرارات في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه، ونشير أنه توجد علاقة بين المشكلة و الأزمة بحيث أن المشكلة قد تكون سبب الأزمة التي تمت، ولكنها ليست الأزمة في حد ذاتها¹

1 تعريف الأزمة اصطلاحا: مصطلح الأزمة **crisis** مشتق من الكلمة اليونانية **kriner** وهي لحظة اتخاذ القرار **moment of décision** حيث في التراجيدية اليونانية القديمة تعتبر الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرارات و تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات فيها و القرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيرات أساسية و جوهرية في المستقبل².

2- تعريف الأزمة لغة: يقصد بالأزمة في اللغة العربية الشدة و القحط، وأزم عن الشيء :أمسك عنه، وأزم عن الشيء أزمأ أي عض بالفم كله عضا شديدا ، و التأزم أصبته أزمة³ أما في اللغة الإنجليزية فيعرفها قاموس أكسفورد بأنها نقطة تحول في تطور المرض أو تطور الحياة أو تطور التاريخ مما يتطلب اتخاذ قرار حاسم ومحدد في فترة زمنية محددة¹.

3- لقد ارتبط مفهوم الأزمة ارتباطا بالعديد من المصطلحات منها²:

◀ موضع الأزمة: هو مكان التأثير بها و الإصابة بسببها و مخطرها.

◀ مظاهر الأزمة: أعراض حدوثها و الدلائل و المؤشرات على وجودها، طبيعتها، حجمها، ومدى خطورتها.

¹ نيفين الحلواني محمد ، إدارة الأزمات و السياحة ، (مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2004) ، ص 9
² عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات و الحكومات ، (مصر، دار العلوم بنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 31
³ يوسف أحمد أبوفاة ، إدارة الأزمات -مدخل متكامل ، (ط 2 ، الأردن ، دار إثراء لنشر و التوزيع ، 2009) ، ص 21
¹ وصفي الكسابية ، هاني عبده، دور الرقابة الادارية في حماية حماية شركات الأعمال في الأزمات المالية- دراسة حالة تطبيقية على شركات المساهمة في الأردن ، ص 3 ، على الموقع:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/142.pdf>

² صلاح الدين فهمي محمود زينب الأشواح ، الأزمة الاقتصادية العالمية (مصر : هبة النيل العربية لنشر و التوزيع، 2010)، ص 11-14

«أثار الأزمة: هي النتائج أو المضاعفات المباشرة و غير المباشرة التي يمكن أن تصيب جزء من الاقتصاد أو كله نتيجة إصابته بالأعراض السلبية .

«الدورة الاقتصادية: ارتبط مفهوم الأزمة بالدورة الاقتصادية التي تتميز بتقلبات في المستوى العام لنشاط الاقتصادي، و يمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة و معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي¹ ، وتختلف الدورات الاقتصادية من حيث التوقيت و طول مدتها لكنه يوجد اتفاق بين الاقتصاديين في عدد مراحلها المتمثلة فيمايلي:

أ - المرحلة الأولى : مرحلة الانتعاش expansion: هي عبارة عن الانتقال من القاع إلى القمة مع وجود

نمو في الناتج و التوظيف ، أي أن النشاط الاقتصادي يكون متزايدا ولكن بطيء

ب - المرحلة الثانية: مرحلة الرواج أو الذروة Boom or peak : تتميز بالتوسع الاقتصادي وذلك بالزيادة في الإنتاج الكلي ومستوى التوظيف.

ت - المرحلة الثالثة: مرحلة الأزمة contraction , recession , or slump : هي عبارة عن

الفترة التي يتم فيها الانتقال من القمة إلى القاع مع التراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية

ث - المرحلة الرابعة: مرحلة الانكماش أو الكساد Depression : هي عبارة عن فترة الكساد الطويل و

العميق حيث يوجد كساد في أوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة (انخفاض الإنتاج، و الدخل ،

والتوظيف ، وانتشار البطالة بشكل كبير و مؤثر لفترة زمنية ليست قصيرة)

4- بالإضافة إلى المصطلحات التي ارتبطت بمفهوم الأزمة فإن الأزمة تتميز أيضا بالعديد من الخصائص أهمها²:

«وجود نقص واضح في البيانات و المعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، مما ينعكس في صورة عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار، ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة .

¹ جيمس جوارتنني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي و الاختيار العام و الخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان ، (ط 1، الرياض : دار المريخ لنشر ، 1999)، ص 197

² يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27- 28

◀ الأزمة تؤدي إلى إحداث مفاجئة كبرى و عنيفة عند وقوعها، و يحدث جذب الانتباه لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بمديره و العاملين فيها و الموردين لها و زبائننها إلى جانب جميع أفراد المجتمع.

◀ تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد و التداخل في العناصر و المسببات لها، إلى جانب وجود درجة عالية من التشابك و التناقض بين أصحاب المصالح، و هذا يؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة و إلى حدوث علاقات جديدة.

◀ وجود حالة من الرعب و الخوف في الاقتصاد و المجتمع و هذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع، إذ وجود هناك احتمالات سلبية كبيرة قد تعصف بها في المستقبل.

◀ وجود حالة من الشعور بالجدية و العنف وعدم قدرة صناع القرار على التعافي من الأزمة و التعامل معها وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذل من مجهود في مواجهة الأزمة وهناك بعض صناع القرار قد يلجئ إلى التضليل من أجل التغطية على عجزهم و فشلهم في مواجهة الأزمة.

◀ ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة و تؤدي إلى كل ما يقود بها إلى تفاقمها، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة و أصحاب مشاكل سابقة التي لم تحل مشاكلهم المالية و الاقتصادية بصورة جوهرية إلا من خلال الأزمة ونتائجها، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور قوى دعم شدة الأزمة، وبذلك تزداد المطالبة بضرورة إحداث تغيرات إدارية و جوهرية في القطاع الاقتصادي المعني بالأزمة أو نشاط الوحدة الاقتصادية.

◀ تعرض بعض منظمات الأعمال و القطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى التهديدات و الضغوط الكبرى من جانب أطراف متعددة وهذه الضغوط تلحق الضرر بأهداف هذه المؤسسات و المنظمات و أدائها و استقرارها ومعدلات نموها.

إلى جانب الخصائص المذكورة للأزمة توجد خصائص أخرى أهمها:

◀ وجود تهديد للقيم و المصالح الأساسية و الأهداف التي تحتل الأولوية البالغة بالنسبة لمتخذ القرار.

◀ ضيق الوقت مما ينتج عنه تقييد التصرف.

◀ انتشار ظاهرة الطواوير خاصة في البنوك نتيجة انتشار قاعدة من يذهب إلى البنك أولا يسترجع وديعته أولا -

le règle premier arrivé le premier servi

◀ ارتفاع معدلات البطالة بسبب إفلاس و تصفية المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومة¹

5- مفاهيم مختلفة للأزمات المالية : لا يوجد مفهوم محدد للأزمة المالية Financial crisis حيث تختلف

Frederik هذه المفاهيم باختلاف زوايا النظر إليها نتيجة اختلاف أسبابها، و أنواعها وأثرها لهذا يرى

mishkin أن الأزمة المالية هي تلك " الاضطرابات أو الانقطاعات العميقة في أداء الأسواق المالية و المتميزة بالانخفاض الحاد في أسعار الأصول وكذلك العجز في العديد من المؤسسات المالية و غير المالية² أما

barthlanEric فيعرف الأزمة المالية بأنها عبارة عن التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على جل المتغيرات المالية المتمثلة في حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، حجم الودائع البنكية، ومعدل الصرف³ أما

ericpag et Blan فيعرفان الأزمة المالية على أنها " حدوث تدهور حاد و مزمن في قيمة الأصول المالية أو

العقارية التي يمتلكها الأعوان الاقتصاديون و هذا التدهور ينتج عنه تعميم الإفلاس للعديد من المؤسسات المالية

على شكل سلسلة⁴ و بتالي من خلال هذه المفاهيم يمكننا القول أن الأزمة المالية هي تعبير عن اختلال مفاجئ

في النظام المالي و عموماً يوجد سبع فرضيات لتفسير الأزمات المالية هي:⁵

◀ الفرضية الأولى : الأسواق المالية هي أسواق وعود.

◀ الفرضية الثانية: إن أصل معظم الأزمات راجع إلى التقلبات الدورية.

◀ الفرضية الثالثة: تكون الأزمات المالية أكثر خطورة عندما تكون نتيجة أثر تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة

بعملية الائتمان.

¹ شريط عابد ، "معدل الفائدة و دورية الأزمات المالية في النظام الرأسمالي"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 48، 49، خريف 2009 ، شتاء 2010، ص 53.

² Frédéric mishkin , Christian bords, pierre-cyrillehautcoeur, monnaie, banque et marches financiers(8^e edition, paris, nouveaux horizons , 2007), p233

³ Barthlan Eric , crise financière –un panorama de explication , revue problème économiques , numéro 2595,december1998 ,p1

⁴ Ericpag et Blan, " risque de marche entre autorugulisation", revue problème économique, numéro 2605,février 1999 ,p19

⁵ ذهبيي ريمة، الاستقرار المالي و النظامي: بناء مؤشر تجميعي لنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2013/2012، ص 46.

«الفرضية الرابعة: يلعب النظام البنكي دور محدد في الأزمات المالية.

«الفرضية الخامسة: إن عدم اتساق الاقتصاد الكلي يؤدي إلى حدوث أزمات نظامية.

«الفرضية السادسة: عدم التناسق بين المؤسسات المالية الوطنية و الدولية.

«الفرضية السابعة: سلطات الإشراف على الأسواق المالية لا تسيطر على سلطات الإشراف للبنوك.

② أنواع الأزمات المالية :

قسم صندوق النقد الدولي الأزمات المالية طبقاً لنوعها إلى مايلي:¹

«أزمة العملات : و هي الأزمة التي تحدث عندما تتزايد المضاربات على أسعار الصرف ، بما يؤدي إلى تخفيض قيمتها بدرجة كبيرة ، ويترتب على ذلك استهلاك الاحتياطات النقدية في البنك المركزي ، وقد يؤدي ذلك إلى رفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة ، لحماية العملة من الانهيار

«أزمة النظام المصرفي : تنشأ هذه الأزمة عن عدم قدرة النظام المصرفي على الوفاء بالتزاماته، و وجود إختلالات واضحة ، وعدم توافر معايير الأداء و الكفاءة و الفاعلية المتفق عليها دولياً (طبقاً للجنة بازل و معاييرها) ، و زيادة ما يطلق عليه الائتمان الرديء، ويستلزم الأمر تدخل السلطات النقدية .

«أزمة الديون الخارجية : و هو زيادة حجم الدين الخارجي للدول المستدينة بمعدلات كبيرة ، وتعجز بعض الدول منها عن سداد هذه الديون المتضخمة.

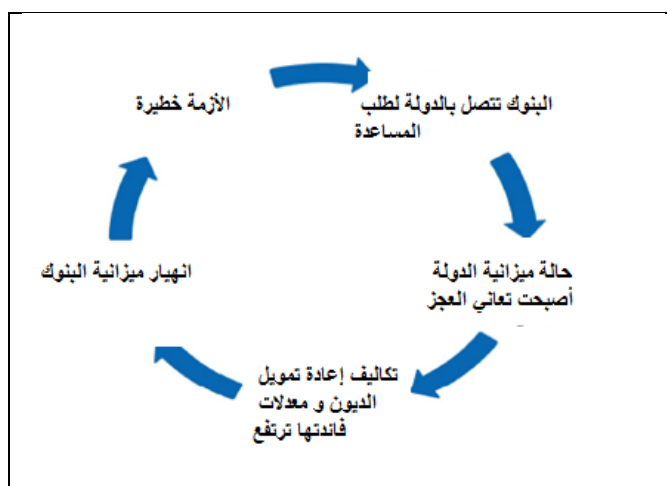
«الأزمة الشاملة : و هي التي يمكن أن نعبّر عنها بأزمة العملة ، وأسعار الصرف و اختلالات الجهاز المصرفي، و زيادة الديون الأجنبية ، وانعكاس ذلك على انهيار العملة ، وانهيار أسعار الأسهم و السندات... إلخ ، و ما ينتج عنه من تداعيات مالية.

¹ زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، بينات ترهقها العولمة ، (الاقتصادية – السياسية – الثقافية – الاجتماعية)، (ط1، القاهرة: مطبعة أولاد علي المطرية لنشر، 2003) ، ص 237.

③ تحليل علاقة أزمة البنوك بعجز الموازنة العامة :

لقد أدى زيادة حجم الإقراض من طرف البنوك حتى في ظل تزايد مخاطر الفشل عن السداد ، إلى فقدان قدرتها على تحصيل ديونها اتجاه الدائنين مما أدى بها إلى الوقوع في أزمة ترتب عنها الإتصال بالحكومات لتجنب انزلاق الأوضاع الاقتصادية إلى الأسوأ و قد نتج عن هذا التدخل ارتفاع في عجز موازنة الدول التي كانت بنوكها تعاني من الديون خاصة في ظل ارتفاع تكاليف إعادة تمويل الديون ومعدلات الفوائد المرتفعة مما أدى في الأخير إلى تحمل دافعي الضرائب هذه التكاليف و قد أدى تدخل الحكومات لانقاذ البنوك نشوء ما يسمى بالحلقات الشيطانية بين الدين العام والدين الخاص كما يوضح الشكل في الأسفل :

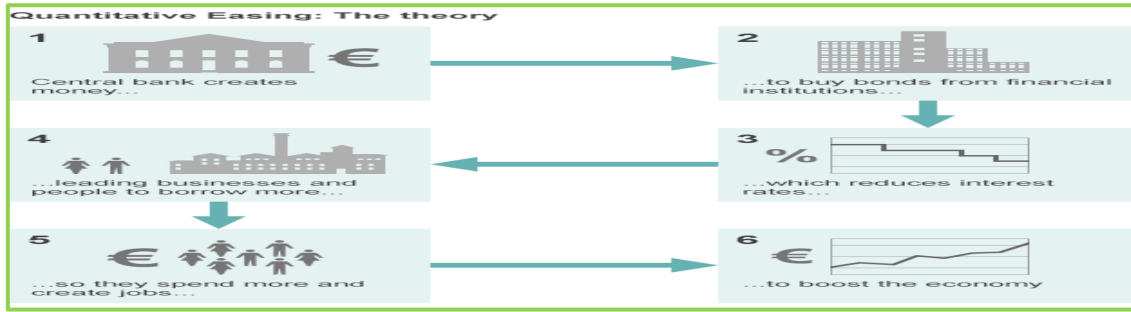
الشكل رقم (14) : الدائرة المفرغة بين البنوك والمالية العامة.



source:commission europeenne, L'union bancaire, pour restaurer la stabilité financière de la zone euro, Bruxelles, le 15 avril 2014, p4
<http://www.nbbmuseum.be/wp-content/uploads/2015/09/union-bancaire-memo-commission-EU-F.pdf>

④ **التسهيل الكمي (التييسير الكمي):** بعد أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 قامت البنوك المركزية (البنك الياباني، البنك الأوروبي، بنك إنجلترا، الاحتياطي الفدرالي...) بتبني أدوات سياسات نقدية غير تقليدية من أجل محاولة دعم النشاط الاقتصادي بعد استنفاد استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية وقد تمثلت إحدى أدوات هذه السياسة في تسهيل شراء الأصول المالية *(asset purchasing facility, AFP)* والتي يطلق عليها بالضبط التسهيل الكمي (*quantitative easing*)¹ كما تعرف أيضا بسياسة التوسع في ميزانية البنك المركزي² نتيجة قيامه بشراء أصول مالية³ (سندات الخزينة، السندات المضمونة بالرهن العقاري، ديون الوكالات) من أجل تخفيض أسعار الفائدة المتوسطة و الطويلة الأجل في الأسواق المالية⁴ أما فيما يخص آلية عمل التسهيل الكمي فهي كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (15): يمثل آلية عمل التسهيل الكمي



Source: <http://www.BBC.com/news/business-15198789>

- يمكن تحليل نظريا آلية عمل سياسة التسهيل الكمي (الموضحة في الشكل رقم 2) من خلال المراحل التسلسلية التالية:

- 1- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود بدون مقابل.
- 2- يستخدم البنك المركزي تلك الأموال في شراء السندات المتوسطة و الطويلة الأجل من المصارف والمؤسسات المالية.
- 3- يؤدي ذلك إلى توفر السيولة لدى البنوك و المؤسسات المالية و تراجع معدلات الفائدة الطويلة الأجل في الأسواق المالية .

¹ Gregory N mankiw, mark p Taylor , principes de l'économie, traduction de 2^e edition anglaise par élise tosi préface de pierre dehez , 2^e edition européenne , nouveaux horizons, paris, 2011, p809

² Ben S. Bernanke, At the Stamp Lecture, London School of Economics, London, England, January 13, 2009, <http://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/bernanke20090113a.htm>

³ Gregory N mankiw, mark p taylor , op cit , p809

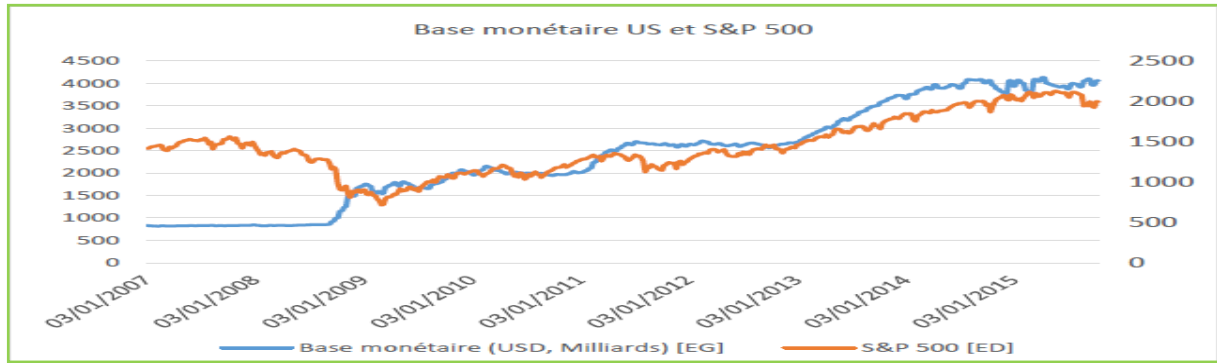
⁴ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد العالمي بعد الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية العالمي 2008-2009، الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة لنشر والتوزيع، 2013، الجزائر، ص 61

4- انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية و توفر السيولة لدى البنوك يدفع بها إلى العودة إلى وظائفها التقليدية و هو إقراض الأفراد و المشروعات الاستثماري

٥) تداعيات سياسة التسهيل الكمي على الاقتصاد الأمريكي

أ - الانعكاس على القاعدة النقدية و الأسواق المالية: عرفت القاعدة النقدية نتيجة سياسة التيسير الكمي التي ارتفع إلى ما يعادل بمقدار 4.06 تريليون دولار في سنة 2015 و هو ما يعادل زيادة بنسبة 303.458 بالمائة وفق بيانات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مقارنة بسنة 2008 كما عرف مؤشر **S&P 500** ارتفاع مند تبني هذه السياسة كما (يوضح الشكل) في الأسفل و ذلك راجع إلى توفر السيولة و العودة التدريجية لثقة في الأسواق المالية حيث أن تدخل الاحتياطي الفدرالي من خلال هذه السياسة يعكس فكرة الحماية من طرف البنك المركزي للاستقرار الأسواق المالية و تجاوز الأزمة في إطار سياسة التيسير الكمي QE .

الشكل رقم (16) : تطور القاعدة النقدية ومؤشر ستاندرد أند بورز S&P 500 بين 2007 و 2015



source: Emmanuel Sales, "quelle sortie pour les politique d'assouplissement quantitatif?", p13
<https://www.financieredelacite.com/Telechargement/Journal/PiecesJointes/12/Quelle%20sortie%20pour%20les%20politiques%20de%20quantitative%20easing.pdf>

ب - أثر التسهيل الكمي على تدفقات الاستثمار : وفي هذا الإطار ، فقد أعتبر

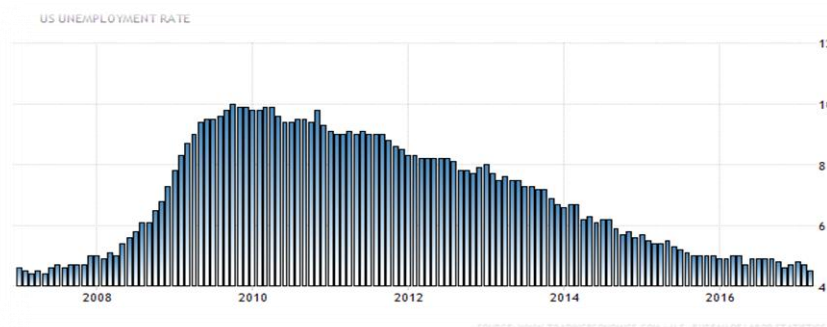
¹⁵ eichengreen أن حالة اختيار البنك المركزي و السلطات النقدية الحفاظ على النظام البنكي و التخلي على الدفاع على سعر صرف العملة الوطنية ، أي إقرار السلطات النقدية محاربة انتشار الأزمة البنكية (توفير السيولة بالعملة المحلية) و في مقابل التخلي على الدفاع على سعر صرف العملة بالرغم من إمكانية تدهورها ، فقد يؤدي هذا إلى إسراع إقبال المستثمرين لتحويل أصولهم من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية و ذلك في محاولة منهم لتفادي تكبد خسائر صرف أصولهم المحررة بالعملة الوطنية ومن تم فعملية تقديم السيولة لنظام البنكي قد تؤدي إلى إسراع هروب رؤوس الأموال من البلد.

ج - الانعكاس على التشغيل والبطالة: وقد انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة بشكل حاد منذ الانطلاق في عملية التسهيل الكمي ، على خلفية الانتعاش الاقتصادي وزيادة الثقة وبلغ معدل البطالة

¹⁵ أستاذ في العلوم الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا كما يعمل في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكية

ذروته 10% في أكتوبر 2009، وانخفض إلى 5.9% في سبتمبر 2014 - وهو أدنى مستوى منذ أغسطس 2008. في وقت سابق من هذا العام، تخلى بنك الاحتياطي الفدرالي عن هدفه للبطالة بنسبة 6.5% كدليل لرفع أسعار الفائدة¹⁶.

الشكل رقم (17): تطور معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية



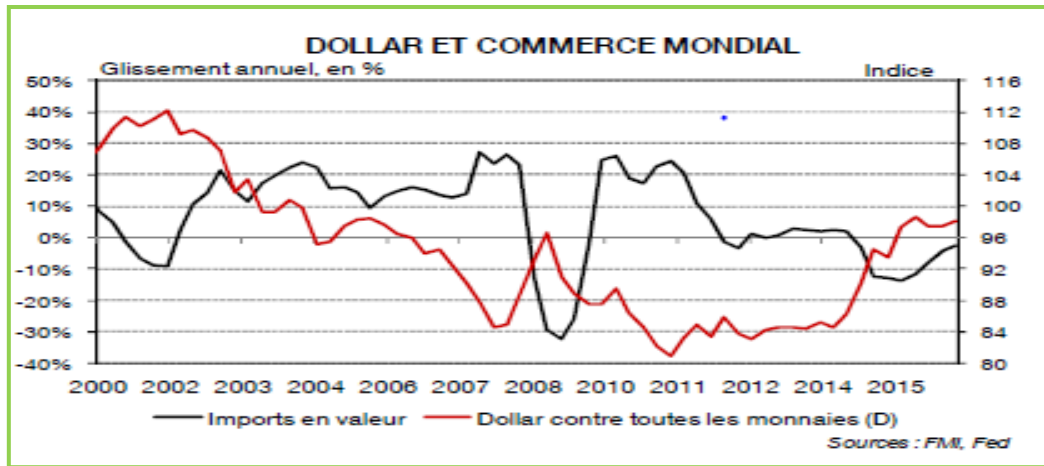
source: <http://www.tradingeconomics.com/united-states/unemployment-ratesou>

د- التسهيل الكمي و أسعار النفط : باعتبار أن التسهيل الكمي هو سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي في الاقتصاد الأمريكي سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة على الدولار مما ينتج عنه تدهور قيمة عملة الدولار بالعملات الأخرى ، مما سيتمخض عنه تدهور القدرة الشرائية للدولار و باعتبار أن البترول يباع في الأسواق الدولية بالدولار فإن ذلك سيلحق ضررا بالدول المصدرة لنفط على غرار الجزائر التي تعتبر صادرتها 98 % نفطية كما أنها تستورد حوالي 60 % من منطقة اليورو.

¹⁶ Fed calls time on QE in the US – charts and analysis in ligne <https://www.theguardian.com/business/economics-blog/2014/oct/29/the-fed-to-call-time-on-qe-in-the-us>.

هـ- التسهيل الكمي و حرب العملات في التجارة الدولية: تلعب سياسة التسهيل الكمي من خلال الضغط المباشر على ارتفاع قيمة اليوان الصيني مقارنة بالدولار الأمريكي، ومن ثم فإن ما كانت تطالب به أمريكا عن طريق التفاوض أصبحت تحصل عليه من خلال وضع الصين أمام الأمر الواقع ومثل هذه الأوضاع تجر دول العالم إلى محاولة الدفاع عن مصالحها من خلال ردود أفعال وقائية و عليه فسياسة التسهيل الكمي بمجرد الإعلان عنها كادت أن تكون بمنزلة إعلان الحرب على اليورو وما سواه من عملات مختلفة ، خاصة بعد انخفاض سعر صرف الدولار الذي توازى مع تطبيق هذه السياسة و الذي نتج عنه ارتفاع في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كما يوضح الشكل في الأسفل :

الشكل رقم (18) : تطور متوسط سعر صرف الدولار مقابل العملات العالمية الأخرى و أسعار الصادرات بين سنة 2000 و 2015



Source: La reprise sur une corde raide, publication N°26 Mars 2017, société générale, P05

— من خلال الشكل يمكن ملاحظة أنه منذ نهاية سياسة التسهيل الكمي أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة عملة الدولار مقابل العملات العالمية الأخرى خاصة بعد قيام بعض اقتصاديات الدول بتبني سياسة التسهيل الكمي إقتداء بالولايات المتحدة الأمريكية لكن على الرغم من ذلك ستبقى الدول التي تربط عملتها بالدولار مثل دول الخليج العربي و الكثير من الدول النامية في خطر جدي كون تلك الدول ستكون مجبرة على استيراد السياسة النقدية الفضفاضة للاحتياطي الفدرالي.

للأسئلة:

1/ حلل و ناقش العبارة التالية مع دعم الاجابة بمثال رقمي " أزمة السيولة في البنوك متعلقة بطبيعة عمل النظام الرأسمالي .

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

ليكن لديك السيناريو المتعلق بتصميم الصدمات الافتراضية التي يتعرض لها البنك X خلال فترة 2025 ، حيث يفترض السيناريو حدوث للبنك ثلاث صدمات متدرجة تؤثر بدرجة متفاوتة على مؤشرات المخاطر المصرفية كما يوضح الجدول في الأسفل:

درجة الصدمة	المؤشر	نسبة المؤشر بعد الصدمة	نسبة المؤشر بعد الصدمة
الصدمة الأولى (ضعيفة)	CAR نسبة كفاية رأس المال	11.55%	10.5%
	LCR نسبة تغطية السيولة	33%	30%
	NPL نسبة القروض غير العاملة	9%	10%
الصدمة الثانية (متوسطة)	CAR نسبة كفاية رأس المال	8.4%	10.5%
	LCR نسبة تغطية السيولة	24%	30%
	NPL نسبة القروض غير العاملة	12%	10%
الصدمة الثالثة (قوية)	CAR نسبة كفاية رأس المال	6.3%	10.5%
	LCR نسبة تغطية السيولة	18%	30%
	NPL نسبة القروض غير العاملة	14%	10%

المطلوب :

- حدد نسبة التغير التي تحدثها كل صدمة في كل مؤشر ؟
- حلل مدى انكشاف أو سلامة البنك محل الدراسة للمخاطر المصرفية ؟

حل التمرين :

1 حساب نسبة التغير التي تحدثها كل صدمة في كل مؤشر

تتحصل على نسبة التغير التي تحدثه كل صدمة سواء بالزيادة أو النقصان في كل مؤشر من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التغير الذي تحدثه الصدمة} = \left[\left(\text{نسبة المؤشر بعد الصدمة} - \text{النسبة المرجعية للمؤشر} \right) / \text{النسبة المرجعية للمؤشر} \right] \times 100$$

- الصدمة الأولى (الضعيفة) : تحدث زيادة قدرها 10 % في كل مؤشر (مؤشر نسبة كفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة و مؤشر نسبة القروض غير العاملة)
- الصدمة الثانية (المتوسطة) : تحدث انخفاض قدره 20 % في مؤشر نسبة كفاية رأس المال و نسبة تغطية السيولة ، و زيادة قدرها 20 % في مؤشر نسبة القروض غير العاملة
- الصدمة الثالثة (القوية) : تحدث انخفاض قدره 40 % في مؤشر نسبة كفاية رأس المال و نسبة تغطية السيولة ، وزيادة قدرها 40% في مؤشر نسبة القروض غير العاملة

2 تحليل مدى انكشاف أو سلامة البنك محل الدراسة للمخاطر المصرفية

2 1 - تأثير الصدمة على مؤشر كفاية رأس المال

✓ التأثير الناتج عن تطبيق الصدمة الأولى (الضعيفة) ، بقيت نسبة رأس المال CAR أكثر من 10.5 % ، و بتالي البنك سليم و سيظل في أمان

✓ التأثير الناتج عن الصدمة الثانية (المتوسطة) ، نسبة تغطية السيولة LCR أصبحت أقل من 30 % ، البنك محل الدراسة منكشف لمخاطر السيولة ، أي مخاطر السيولة مرتفعة

✓ التأثير الناتج على الصدمة الثالثة (القوية) ، نسبة تغطية السيولة LCR أصبحت أقل من 30 % ال،
وبتالي البنك محل الدراسة منكشف لمخاطر السيولة ، أي مخاطر السيولة المرتفعة

3 - تأثير الصدمات على مؤشر نسبة القروض غير عاملة

✓ التأثير الناتج عن تطبيق الصدمة الأولى (ضعيفة)، بقيت نسبة القروض غير عاملة NPL أقل
من 10 %، البنك سليم وسيظل في أمان

✓ تأثير الناتج عن تطبيق الصدمة الثانية (المتوسطة) ، نسبة القروض غير العاملة أصبحت أكثر من
10 % ، البنك محل الدراسة منكشف لمخاطر الائتمان ، أي مخاطر الائتمان مرتفعة

✓ التأثير الناتج عن الصدمة الثالثة (القوية) ، نسبة القروض غير العاملة NPL أصبحت أكثر من
10 %، البنك محل الدراسة منكشف لمخاطر الائتمان، أي مخاطر مرتفعة.

التمرين الثاني

يريد البنك x شراء أصل مالي بقيمة 1000 وحدة نقدية لمدة 6 أشهر ، وسعيا منه لتجنب المخاطر المرتفعة ، واتخاذ
القرار التمويلي الصحيح ، اعتمد البنك تقييم المخاطر المصرفية (مخاطر السوق) المحيطة بهذا الاستثمار ، وقد كان سعر الأصل
المالي خلال 06 سنوات الأخيرة موضح وفق الجدول في الأسفل :

الأشهر	سعر الأصل المالي (p) (وحدة نقدية)
الشهر الأول	4500
الشهر الثاني	4600
الشهر الثالث	4650
الشهر الرابع	5000
الشهر الخامس	4400
الشهر السادس	4200
درجة الثقة	95 %

المطلوب : باستخدام المنهجية التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر VAR

I. أوجد الخسارة القصوة التي يتحملها البنك x ؟

التمرين الثالث (مسابقة الدكتوراة الطور الثالث 2023/2022)

يملك البنك X رأس مال أساسي بقيمة 700 وحدة نقدية، و رأس مال تكميلي بقيمة 300 وحدة نقدية، وقروض مساندة لأكثر من خمس سنوات بقيمة 18 وحدة نقدية و قروض مساندة لمدة سنتين بقيمة 20 وحدة نقدية، وإذا توفرت لديك البيانات الآتية على بعض أصوله خلال سنة معينة

البيان	القيمة (وحدة نقدية)	وزن الخطر %	معامل التحويل %
قروض	5000	100	-
أصول مالية	2000	20	-
أصول حقيقية	1000	50	-
سندات حكومية	3000	00	-
خطاب الضمان	1500	20	10
اعتمادات مستندية	2500	50	20
مشتقات مالية	2000	100	50

المطلوب : اعتمادا على المعايير الاحترازية للجنة بازل للرقابة المصرفية :

- 1 - حدد وضعية البنك محل الدراسة ؟ ومادا تستنتج؟
- 2 - أحسب قيمة الرافعة المالية للبنك محل الدراسة ؟ و ماذا تستنتج ؟
- 3 - عند حساب القيمة المعرضة للخطر VAR لمحفظه البنك محل الدراسة التي تسمح بتحديد حجم الخسارة القصوى التي قد يتعرض لها البنك خلال الفترة القادمة، ثم التوصل أنها في حدود 600 وحدة نقدية ، و بدرجة ثقة 99 % ، حدد وضعية البنك في ظل توفر هذه المعطيات الجديدة ، وماذا تستنتج ؟

خاتمة

خاتمة

في ختام دراسة مقياس الاقتصاد البنكي المعمق يتبين أن القطاع البنكي يشكل أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث ، باعتباره المحرك الأساسي لتمويل الاستثمار ، و تسير المدفوعات، و الوساطة المالية ، وقد أتج لنا المقياس التعمق في فهم آليات و ديناميكية عمل البنوك و دورها في تحقيق الاستقرار المالي .

لقد أظهرت التحولات المالية على المستوى الدولي ، من خلال التحرر المالي و استخدام التكنولوجيا في المصاريف ، وتطور معايير الرقابة ، حيث لم تعد و وظائف البنوك تقليدية أو محصورة في الوساطة المالية ، بل أصبحت تعتمد على الابتكار ، إدارة المخاطر المعقدة ، الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية

ويمكن القول أن استيعاب المفاهيم المتقدمة في الاقتصاد البنكي المعمق تمكن الطالب من تحليل السياسات البنكية وتقييم أدائها على المستوى الكلي أو الجزئي ، وتبقى الحاجة ملحة لدراسة والتعمق في التطورات المستقبلية للقطاع ، لاسيما في ظل انتشار التكنولوجيا المالية ، والذكاء الاصطناعي ، و العملات الرقمية للبنوك المركزية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- 1 - بوحصر عبد الحفيظ ، حجاب عيسى ، أسباب الأزمات المالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسة التحرر المالي - دراسة حالة الميكسيك- مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، العدد3/ 2018
- 2 - لطيفة لمطوش ، أشواق بن قدور ، سياسة الكبح المالي و دورات النمو الاقتصادي في الدول النامية ، تقارب أم تباعد ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 11 ، العدد 03/مارس 2023 ،
- 3 - خالدي محمد ، هزوشي طارق ، التحرر المالي بين الايجابيات و السلبيات ، الملتقى الوطني النظام المالي و إشكالية تمويل المؤسسات في الدول النامية، 4-5 نوفمبر ، جامعة المسيلة ، 2015
- 4 - زكية محلول ، نظرية التحرر المالي - مفاهيم و أسس- ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد01 ، المجلد 07 ، 2016
- 5 - بن بوزيان محمد ، محمد سيدي شكري ، التحرر المالي و آثاره على النمو الاقتصادي ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، 25-26- ، أفريل 2006
- 6 - سعيد محلول ، أثر سياسة التحرر المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول النامية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر -3- ، 2023/2024
- 7 - عبد القادر شارف ، البنوك الشاملة و الأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الاشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، العدد الاقتصادي 19 ،
- 8 - محمد غياث شبيحة ، إدارة الأعمال المصرفية : ماهية ومؤشرات في عصر التنافس المعولم و الذكاء الاصطناعي ، دار رسلان لنشر ،
- 9 - خالد أحمد علي محمد ، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2019
- 10 - عبد المجيد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عمليتها و إدارتها ، الدار الجامعية لنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000
- 11 - لجاد منصور حسن ، ادارة العمليات النقدية والبنكية ، دار ابن النفيس للنشر، الأردن ، 2019
- 12 - جعمون نوال ، دور الصيرفة الشاملة في تفعيل أداء البنوك الجزائرية - 2013/1990 ، دراسة حالة بنك البركة ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر -3- ، 2014/2015
- 13 - شارف عبد القادر ، لعلا رمضاني ، التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية ،- حالة الجزائر - ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد غير موجود
- 14 - أحمد عبد الخالق، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، السلسلة السادسة ، العدد4، نوفمبر 2023 ،
- 15 - بن دعاس زهير ، رقوب نيمان، تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحولات الراهنة ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث ، جوان 2018
- 16 - صادق راشد الشمري ، المؤسسات المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2022

- 17 شهبون لامية ، الاندماج المصرفي و موقع البنوك الجزائرية منه ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية 22 (2) ، جامعة زيان عاشور الجلفة
- 18 جوران مصطفى ، سعد ولاد العيد ، المناهج والاستراتيجيات و الأساليب الحديثة للاندماج المصرفي ، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 2
- 19 صدادق راشد الشمري ، المؤسسات المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2022،
- 20 طيبي حسين ، التونسي فائزة ، واقع الخصوصية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 07 ، العدد 28 جانفي 2017
- 21 مخلوف حسام علي ، فعالية عملية الخصوصية عن طريق الأسواق المالية ، رسالة ماجستير ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008/2007
- 22 ليت عكاش سمير ، ناصر مهدي ، خصوصية البنوك في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 12 – المجلد 01 – 2015
- 23 خالد أحمد علي محمود ، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية
- 24 حادو نعمون ، خصوصية القطاع المصرفي أسبابها وتداعياتها على النظام المصرفي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 43 جوان 2015
- 25 العيسالي جمال ، مقررات لجنة بازل 1-2 ، قراءة لمختلف الجوانب الأساسية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ، العدد 18 (2)
- 26 محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، حوكمة الشركات ، دار المنهل للنشر و التوزيع ، الشارقة ، 2020
- 27 محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية ، دار المنهل للنشر و التوزيع ، الشارقة ، 2020
- 28 عمار عريس ، مجذوب محوصي ، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد 01 ، مارس 2017
- 29 جيدال نسيبة ، التزام النظام المصرفي الجزائري أمام توصية لجنة بازل 03 الواقع والأفاق ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ، قسم علوم التسيير ، فرع إدارة مصرفية ، جامعة الجزائر 3- السنة 2024/2023
- 30 طه عبد العظيم محمد ، الإصلاح المصرفي للبنوك التقليدية والإسلامية في ضوء قرارات بازل 3، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية ، 2019،
- 31 هبة عبد المنعم ، تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية ، اللجنة العربية للرقابة المصاريف ، صندوق النقد العربي، 2022
- 32 ميمر الخطيب ، قياس إدارة المخاطر بالبنوك : منهج علمي وتطبيق عملي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2005
- 33 المعهد المصرفي المصري ، نظام الحوكمة في البنوك ، إصدار البنك المركزي المصري ، القاهرة ، العدد 6 ، بدون سنة نشر
- 34 عبد الرزاق الشحادة و سمير إبراهيم البرغوثي ، ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية العالمية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف -الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009
- 35 بن علي بلعزوز و عبد الرزاق حبار ، الحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية : مدخل للوقاية من الأزمات المصرفية و المالية بالإشارة لحالة الجزائر ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية العالمية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 20-21 أكتوبر
- 36 للنشرة الاقتصادية ، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي ، بنك الإسكندرية ، العدد 35 ، 2003
- 37 جاب الله شافية ، أهمية وفعالية نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، المجلد 01 ، 2012

- 38 الكيلاني ، علاء السالمي ، أساسيات نظم المعلومات الإدارية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2014
- 39 ÷ صياد صباح ، أنظمة المعلومات و تأثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران2، 2017/2018،
- 40 جمال هداش محمد ، ليلي عبد الكريم محمد، نظم المعلومات المالية و المصرفية ، دار اليازوري للنشر ، الأردن، 2021
- 41 عامر سلوى ، حسين بلعجوز ، فاعلية نظم المعلومات المصرفية و دورها في تسير القروض المتعثرة - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة ، المجلد 08 ، العدد 01 (2320) ، 2013
- 42 حسري عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2016،
- 43 المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، الملاحظة الفنية حول الشمول المالي والتمويل الإسلامي، 2019
- 44 مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017،
- 45 علوان سمية ، بشيشي وليد ، أثر أبعاد الشمول المالي على الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية ، - دراسة تطبيقية على مجموعة من الوكالات البنكية بولاية المسيلة ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 09 العدد 01 (2024)
- 46 صورية الشنبي ، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 04 ، العدد 01 (2019)
- 47 جمال الجويني وعبد الكريم قندوز، أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، صندوق النقد العربي، الامارات، العدد 8، 2021
- 48 معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي: إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، 2016
- 49 صالح الدين ، صادق الشمري ، إحسان صادق راشد ، الشمول المالي و الميزة التنافسية - تجارب محلية و دولية - دار اليازوري للنشر ، عمان 2020 ،
- 50 تيفين الحلواني محمد ، إدارة الأزمات و السياحة ، مكتبة الأجلو المصرية ، 2004، مصر،
- 51 عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات و الحكومات، (مصر، دار العلوم ينشر و التوزيع ، 2006)
- 52 يوسف أحمد أبوفارة ، إدارة الأزمات -مدخل متكامل ، (ط2 ، الأردن ، دار إثراء لنشر و التوزيع ، 2009) ، ص 21
- ¹وصفي الكساسبة ،هاني عبده، دور الرقابة الادارية في حماية حماية شركات الأعمال في الأزمات المالية- دراسة حالة تطبيقية على شركات المساهمة في الأردن ، ص 3 ، على الموقع:
- 1 - <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/142.pdf>
- 53 صلاح الدين فهمي محمود زينب الأشواح ،الأزمة الاقتصادية العالمية (مصر : هبة النيل العربية لنشر و التوزيع، 2010)،

- 1- *Introduction to the GATS ,Structure of agreement , key concepts and obligations , seminar on trade in seervice beiging , 25-27 june 2014*
- 2- *Philppe garsuault , Stéphane Priami , La banque fonctionnement et stratégies , economica , paris , France , 2ème edition , 2000,*
- 2- *Sebastian molineus , international and mena wide trends and developments in bank and corporate governance , corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh , 22-23 may 2007*
- 3- *Stijn claessens, Corporate governance of banks: why it is important- how it is special and what it implies , the Consultative OECD/World Bank Meeting on Corporate Governance , vietnam , 06-07 decembre(without year)*
- 4- *Sebastian molineus , international and mena wide trends and developments in bank and corporate governance , corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh , 22-23 may 2007*
- 5- *Jean-Pierre , la stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales, bulletin de la banque de France, N° 84, décembre 2000*
- 6- *Frédéric mishkin , Christian bordes, pierre-cyrillehautcoeur, monnaie, banque et marches financiers(8è edition, paris ,nouveaux horizons , ,2007)*
- 7- *Barthlan Eric , crise financière –un panorama de explication ,revue problème économiques , numéro 2595,december1998*
- 8- *Ericpag et Blan," risque de marche entre autorugulisation" , revue problème économique, numéro 2605,février 1999*
- 9- *commission europeen europeenne, L'union bancaire, pour restaurer la stabilité financière de la zone euro, Bruxelles, le 15 avril 2014,*
<http://www.nbbmuseum.be/wp-content/uploads/2015/09/union-bancaire-memo-commission-EU-F.pdf>
- 10- *Gregory N mankiw,mark p Taylor ,principes de l'économie, traduction de 2è edition anglaise par élise tosi préface de pierre dehez , 2è edition européenne , nouveaux horizons,paris,2011*
- 11- *Ben S. Bernanke, At the Stamp Lecture, London School of Economics, London, England, January 13, 2009,<http://www.federalreserve.gov/newsevents/speech/bernanke20090113a.htm>*